4 يناير
2023 2024

مجلّة فصليّة تصدر عن اتحاد إذاعات الدول العربية

الفهرس

إضاءات

المؤتمر ..يكسب الرهان — المهندس. عبد الرحيم سليمان — 4

الحراك الإعلامي في الاتحاد — 06

الدورة (43) للجمعية العامة:
حصاد وفير وآفاق واعدة — 06

المؤتمر الثالث للإعلام العربي:
الإعلام في عصر الذكاء الاصطناعي: الفرص والرهانات
معرض تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في مجال الإعلام وفي مجالات أخرى
التقرير العام: التوجيهات والتوصيات — 17

منتدى الاستشراف الحصيف في مؤتمر النضج
قراءة في أعمال المؤتمر — أ. رؤوف الباسطي — 32

الملف 42

الإعلام الغربي والانحياز للسردية الإسرائيلية في الحرب على غزة

المدخل — أ. محمد رؤوف يعيش — 42

- سكوت.. إسرائيل تبيد ! — أ. د عبد المجيد العبدلّي — 43
- طوفان الأقصى: الإعلام الغربي يسقط في امتحان المهنية — د. مهى زراقط — 60
- وسائل الإعلام والاتصال الغربية: من أبجديات الحِرفية الصحفية إلى آلة لصناعة رأي مضلّل — د. أسامة عبد الله — 72
- أصوات عربية في مواجهة التضليل الإعلامي — أ. عبد الحفيظ الهرقام — 77
- الانتهاكات الصارخة للعدوان الإسرائيلي على غزّة ضدّ حرّية الصحافة وروّادها الفلسطينيين — د. أسامة زايد — 93

إعلام مناخي 103

د. الحبيب ستاتي زين الدين

أيّ قدرة للإعلام العربي على إثارة الوعي بالمخاطر الحالية والمستقبلية للتغيّرات المناخية؟ 103

أنشطة الاتحاد (2) 114

في المكتبة الإعلامية 134

هؤلاء رحلوا عنا 135

وداعا .. الإعلامي التونسي المولدي الهمّامي

Abstract 136

- ملخّص العدد باللغة الإنجليزية

بقلم: المهندس عبدالرحيم سليمان
المدير العام لاتحاد إذاعات الدول العربية

المؤتمر .. يكسب الرهان

حين أقدمت الإدارة العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية على إطلاق مؤتمر الإعلام العربي في 19 أكتوبر 2021، لم يكن القائمون على تنظيمه ليتصوّروا أن يبلغ في ظرف وجيز لم يتخطّ الثلاث سنوات، مرتبة الحدث الإعلامي البارز والمنتظر، وهذا ما جعل الكثيرين ممّن واكبوا دوراته وشاركوا في أعمالها، على اقتناع بأنّ هذا المنتدى السنوي وُلد كبيرًا، وأصبح له شأن ذو بال، وتأثير عميق في المشهد الإعلامي والاتصالي، العربي والدولي على حدٍّ سواء.

وبقدر ما تسعدنا هذه التعاليق والشهادات الصادرة عن أشقائنا، وكذلك عن أصدقائنا الشركاء من الاتحادات الإذاعية والمنظمات المهنية الإقليمية والعالمية، فإنها تحمّلنا مسؤولية أكبر في مواصلة حسن اختيار مواضيع دوراته المقبلة، مع السعي المستمرّ إلى التجديد والإضافة من دورة إلى أخرى.

ولعلّ الميزة التي يختصّ بها المؤتمر، تتمثّل في حرصه على التداول في أمّهات قضايا الساعة التي تشغل المهنيين، والمرتبطة بشؤون الإعلام، ولا سيما الإعلام السمعيّ والبصري، وما يواجهه من تحدّيات متزايدة، بفعل تسارع وتيرة التطوّرات التكنولوجية زمن التحوّل الرقمي، الذي غدا اليوم حقيقة، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، وهذا يقتضي منّا جميعا المثابرة على استحثاث الخطى في عملية البناء والتقدّم، والانخراط بجدّية في مسالك التحديث. وذاك هو الرهان الذي ما انفكّ مؤتمر الإعلام العربي يعمل على كسبه منذ تأسيسه.

وفي ضوء هذا التوجّه الاستشرافي، كان اختيار «**الإعلام في عصر الذكاء الاصطناعي: الفرص والرهانات**». عنوانا محوريا للمؤتمر الثالث للإعلام العربي، (تونس: 17 و18 يناير 2024).

ولا جدال في أنّ هذا الموضوع بات اليوم مشغلاً عالميا وجيوسياسيا، بل إنه جعل البعض يذهب إلى أنّ البشرية تعيش حاليّا ثورة تكنولوجية ثانية وهائلة بعد ثورة الإنترنت، وهي ثورة الذكاء الاصطناعي، التي بدأت في تغيير الطرق التي يعمل بها الناس في مختلف الميادين.

لقد دارت فعاليات المؤتمر في سياقٍ مخصوص، اتّسم بتعدّد المبادرات الدولية والحكومية وتنوّعها لتنظيم الذكاء الاصطناعي ووضع أطر قانونية لاستخداماته.

ولعلّ إعلان الأمين العام للأمم المتحدة في ديسمبر 2023 عن إنشاء وكالة متخصّصة استشارية في الذكاء الاصطناعي، وإرساء حوكمة في الغرض، وفتح حوار عالمي بشأنها، للتوصّل إلى اتفاق دولي حول المخاطر والتحدّيات، والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ليجسّد، مثالا حيّا، على أنّ مؤتمر الإعلام العربي جاء في وقته لطرح مسألةٍ كونية من الحجم الثقيل.

وعلى هذا النحو، فإنّ المؤتمر يعدّ مشاركة فعّالة، من منظور عربي، في هذا الحراك الشامل حول الفوائد التي يوفّرها الذكاء الاصطناعي، وما قد يكتنفه من مخاطر، في صورة ما إذا لم يُستخدم لصالح الإنسانية.

ومن الجدير بالذكر، أنّ هذا المؤتمر الذي شدّ إليه الأنظار، كان مناسبة سانحة دعا إليها الاتحاد ما يناهز الثلاثين شخصية إعلامية واتصالية وأكاديمية، عربية وأجنبية مشهودًا لها بالكفاءة العالية.

كما شرّفته نخبة من الوزراء الأجلاّء لم تقتصر على الحضور الرسمي فقط، بل كانت لها إسهامات قيّمة زادت في توضيح الرؤى بشأن هذا الموضوع الحيوي، بما له من مؤثّرات وانعكاسات على المجتمعات.

هذا بالإضافة إلى ما قدّمه الأساتذة المحاضرون من مداخلات وأبحاث ودراسات على درجة كبيرة من الأهمّية، تناولت الذكاء الاصطناعي من زوايا عدّة، وأبرزت الفرص التي يتيحها للارتقاء بالحقل الإعلامي وتفرّعاته، وتحسين مهارات المنتسبين إليه. كما توقّفت عند ما تطرحه هذه التكنولوجيا المتعدّدة الأغراض، من رهانات، جرّاء بعض الاحترازات من المساس بدقّة الرسالة الإعلامية ونزاهتها، والمحافظة على مواطن الشغل في مهن الإعلام.

وإنّ في إعلان المؤتمر الذي صدر في أعقاب مداولاته، الثريّة بالنقاشات، وفي ما خرج به من مقترحات بنّاءة وتوصيات هادفة، ما سينير السبل أمام المؤسسات الإعلامية العربية بشكل خاص، وأمام الدول بوجه عام، لتوظيف هذه التكنولوجيا المتقدّمة، وفهم أبعادها وضمان الاستفادة القصوى منها، مع الإسراع بسَنّ تشريعات ووضع مدوّنات قواعد سلوك، توفّر سلامة استخدامات الذكاء الاصطناعي، واحترام مبادئ الخصوصيّة وأخلاقيات المهن الصحفية.

بمثل هذا المؤتمر الرائد الذي أمسى من التقاليد الراسخة في الفضاء الإعلامي العربي، سيظلّ الاتحاد سندًا قويّا لهيئاته الأعضاء وللعاملين بها، وسيكون أيضا حريصا على إكسابهم المزيد من الأدوات، والآليات الكفيلة بتحقيق الجودة في صناعة الإعلام وإنجاز محتًوى مجدّد ومبتكر، يلبّي انتظارات الجمهور وتطلّعاته.

وقد أعطى المعرض الذي انتظم لأوّل مرّة ورافق فعاليات المؤتمر قيمة مضافة، مكّنت الزائرين من الاطلاع على مجموعة من تجارب الهيئات الإذاعية والتلفزيونية وكذلك المؤسسات الإعلامية العربية والأجنبية، والشركات الدوليّة المختصّة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الإعلام وغيره من المجالات.

الدورة (43)
للجمعية العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية
حصاد وفير وآفاق واعدة

- إعادة انتخاب الأستاذين محمد بن فهد الحارثي رئيس الاتحاد، الرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون السعودية. ومحمد عبد المحسن العوّاش المستشار الإعلامي لدى وزير الإعلام الكويتي نائبا أوّل وانتخاب الأستاذ أحمد عسّاف الوزير المشرف العام على الإعلام الرسمي الفلسطيني نائبا ثانيا لرئيس الاتحاد.
- انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لدورة عاميْ 2024 و2025، وتشكيل المكتب التنفيذي للشؤون الطارئة.
- الجمعية العامة تستعرض حصيلة نشاط الاتحاد خلال العام المنقضي، وتستشرف آفاق عام 2024 في مختلف المجالات.

وسط حضور مكثّف لرؤساء ووفود هيئات الإذاعة والتلفزيون العربية الأعضاء في الاتحاد وممثّلي الشركاء من الاتحادات الإذاعية والمنظّمات المهنية الإقليمية والدولية، التأمت أعمال الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية يوم 16 يناير 2024 بالقاعة الكبرى لفندقRoyal Asbu ،

وقد استُهِلَّت الدورة بالوقوف دقيقة صمت وتلاوة فاتحة الكتاب، ترحّما على أرواح شهداء العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزّة وسائر الأراضي المحتلّة.

الأستاذ محمد بن فهد الحارثي الذي ترأس مداولات الجمعية العامة أعلن بالمناسبة أنّ عام 2023 تميّز بدفعة من الإنجازات التي حقّقها الاتحاد، بفضل العمل الدؤوب لأسرة الاتحاد وتجاوب الهيئات المنضوية تحت لوائه.

من ذلك إطلاق منصّته السحابية (Asbu Cloud) التي فسحت مجالات واعدة في توفير أرقى الخدمات، مع الشروع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وما يحدو الاتحاد من عزم راسخ على الاستمرار في مسالك التحوّل الرقمي.

وذكّر رئيس الاتحاد بالجهود التي بذلت في مجال التدريب الذي أمّنه مركز التدريب الإذاعي والتلفزيوني بدمشق وأكاديمية التدريب الإعلامي، بما أتاح لمئات المهنيين تحسين مهاراتهم.

وأشار إلى أهمّية اختيار «**الإعلام في عصر الذكاء الاصطناعي**»، عنوانا لمؤتمر الإعلام العربي في دورته الثالثة، مؤكدا العزم على مواصلة نسق المشاريع الخدمية والاستثمارية بكلّ جدّية وحزم، سعيا إلى تنمية موارد الاتحاد المالية وتخفيف الأعباء المحمولة على الهيئات الأعضاء، بغرض الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

وتوجّه المهندس عبد الرحيم سليمان المدير العام للاتحاد بكلمة إلى الجمعية العامّة، تلاها نيابة عنه الأستاذ محمد عبد المحسن العوّاش النائب الأول لرئيس الاتحاد،

وقد ذكّر فيها بانعقاد هذا اللقاء السنوي في ظروف مأساوية للغاية يمرّ بها الشعب الفلسطيني الشقيق، جرّاء العدوان الصهيوني الآثم الذي خلّف عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء والجرحى والمصابين واستشهاد ما يزيد على 130 صحافيا فلسطينيا، وهم يمارسون رسالتهم المقدّسة.

وأضاف أنّ الاتحاد، كان ولا يزال في الموعد منذ حرب الإبادة الجماعية التي تشنّها إسرائيل ضدّ أبناء فلسطين السليبة، حيث أعدّ خطّة إعلامية وهندسية مُحْكَمة، بالتنسيق مع هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، تقضي بتغطية الأحداث الجارية هناك على مدار الساعة ونقلها في إبّانها إلى الهيئات الأعضاء وإلى شبكات الأخبار العالمية برؤية عربية، وقد كانت هذه التغطية محلّ إشادة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإعلام العرب.

وتحدّث المهندس سليمان عن الحدثين اللّذين ميّزا العام الماضي، وهما: **المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون في دورته (23)،** وما رافق فعالياتها من تحسينات وإضافات شدّت إليها الأنظار.

وكذلك **المؤتمر الثاني للإعلام العربي** الذي ركّز اهتمامه على موضوع **«الهيمنة العالمية الرقميّة وسبل مجابهتها عربيّا»،** وقد اعتمد مجلس وزراء الإعلام العرب إعلان المؤتمر، وشكّل فريقا للتفاوض مع شركات الإعلام الدولية.

من جهته، نوّه السفير أحمد رشيد خطّابي الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الإعلام والاتصال بجامعة الدول العربية، بدور الاتحاد المقدّر في دعم قضايا الأمّة العربية، وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية، كما ثمّن جهود الاتحاد في تغطية وقائع الحرب الإسرائيلية العدوانية على قطاع غزّة والأراضي الفلسطينية المحتلّة.

وأشاد أيضا بحرص الاتحاد خلال مسيرته المهنية المشرقة على إطلاق خطط وبرامج للتدريب وإعادة تأهيل الموارد البشرية في الحقل السمعي والبصري، وإرساء شراكات على المستويات الإقليمية والدولية لتقاسم الخبرات والتجارب مع عـدّة بلـدان ومنظمـات مماثلـة، وخاصة في الفضاء الأورو متوسطي وعلى الصعيد الأفرو آسيوي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأستاذ أحمد عسّاف تقدّم بالشكر إلى الهيئات الأعضاء على اختيار فلسطين في منصب النائب الثاني لرئيس الاتحاد، واعتبر ذلك تكريما لبلده وللإعلام الفلسطيني عامّة الذي فقد عددا كبيرا من الصحافيين منذ بداية العدوان الغاشم..

وأضاف أنه بقدر ما كانت الجرائم الصهيونية بحقّ الشعب الفلسطيني والصحافيين غير مسبوقة، بقدر ما كان أداء هؤلاء متميّزا في الإصرار على أداء واجب نقل حقيقة الأحداث وفضح بشاعة المجازر المقترفة، وهو ما جعل الرأي العام العالمي ينحاز للقضية الفلسطينية.

التقرير السنوي حول نشاط الاتحاد بين دورتين

استعرض التقرير الذي قدّمه نيابة عن المدير العام، المهندس باسل الزعبي مـدير إدارة التكنولوجيا والتطوير، مـلامح خـطّة العمل التـي رسمهـا الاتـحاد لـعام 2023 في المجالات الراجعة إليه بالنظر:

وهي الأخبار والبرامج التلفزيونية - الإذاعة - تغطية الأحداث الكبرى داخل المنطقة العربية وخارجها - الهندسة وتكنولوجيات الاتصال - الرياضة - التدريب الإذاعي والتلفزيوني -الندوات والورشات - التعاون والشراكة.

المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون - مؤتمر الإعلام العربي - النشر والبحوث والدراسات - الإعلام والاتصال - الإعلام الجديد - مشاريع الاتحاد الاستثمارية - التقرير المالي.

وألقى ممثّلو الاتحادات الإذاعية والمنظمات الإقليمية والدولية، كلمات عبّروا فيها عن الاعتزاز بما يجمعهم بالاتحاد من علاقات تعاون وشراكة عريقة، ما فتئت تتدعّم وتتنوّع، سواء عبر التبادل الإخباري والبرامجي أو في مجال التدريب والإنتاج المشترك، وكذلك من خلال العديد من برامج الشراكة في ميادين شتّى، وهو ما حقّق الاستفادة المتبادلة:

مجموعة الصين للإعلام - هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيطالية - اتحاد الإذاعات الآسياوية والمحيط الهادي - اتحاد الإذاعات الأوروبية - اتحاد إذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي - المؤتمر الدائم للوسائل السمعية البصرية في حوض المتوسط - عرب سات.

المجلس التنفيذي للاتحاد في اجتماعه (110)

سرّ نجاح الاتحاد هو في الروح الإيجابية التي تسود أعضاءه ومنتسبيه

سبق دورة الجمعية العامة اجتماع المجلس التنفيذي الذي عقد يوم 14 يناير 2024 .

وقد أكد الأستاذ محمد بن فهد الحارثي بالمناسبة أنّ الفترة الماضية شهدت تطوّرا ملموسا في كلّ مجالات أنشطة الاتحاد، متوجّها بالشكر إلى جميع منتسبيه الذين بذلوا جهودا كبيرة وحقّقوا نتائج هامّة ومؤشّرات إيجابية. وأضاف أنّ من بين المبادرات التي تُحسب للاتحاد، مؤتمر الاعلام العربي، ذلك أنه في صلب رسالته، بما هو منظمة مهنية تسعى إلى تطوير العمل الإعلامي.

كما نوّه بالمستوى الذي بلغته جودة الدورات التدريبية في أكاديمية الاتحاد، بما جعلها مقياسا ومرجعا في الغرض. وقال إنّ سرّ نجاح الاتحاد هو في الروح الإيجابية التي تسود أعضاءه ومنتسبيه.

من جهته، أشاد الأستاذ محمد عبد المحسن العوّاش بالتطوّر الملموس الذي حقّقه الاتحاد، من خلال ثراء الأنشطة والفعاليات وكثافتها، وما كان ليتحقّق ذلك لولا المشاركة الفاعلة للهيئات الأعضاء والتناغم بين مسؤولي الاتحاد.

وسلّـط الـمهندس عـبد الـرحيم سليمـان الأضـواء على الأنشطة المنجزة، ومن بينها التغطية الإعلامية الاستثنائية التي يواصل الاتحاد توفيرها للأحداث في غزّة وباقي الأراضي الفلسطينية.

وقد عزّز الاتحاد موقعه كإحدى أهمّ المنظّمات المهنية المواكبة لأحدث الابتكارات التكنولوجية والمنفتحة على مجالات الإعلام الجديد، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي. فـضلا عـن توسيع رقعة التعاون ومجال الشراكة على الصعيدين الإقليمي والدولي، والشروع في إنجاز مركز الأعمال ASBU LINK CENTER الذي سيوفّر موارد هامّة على المدى البعيد.

وأحيط المجلس علمًا بنشاط كلّ من مركز التبادل بالجزائر ومركز التدريب بدمشق وأكاديمية التدريب الإعلامي، وبمُخرَجات اجتماع اللجنة الدائمة للشؤون الإدارية المالية القانونية والقرارات الصادرة عن المكتب التنفيذي للشؤون الطارئة. وأشاد ممثّلو الهيئات أعضاء المجلس التنفيذي بجهود الاتحاد لدعم القضية الفلسطينية.

كما تركّز النقاش حول الخطوات الكفيلة بمزيد إحكام تنظيم المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون، مع عرض مقترحات لتطوير الخدمات التي يقدّمها الاتحاد في مجال التدريب.

الاجتماع المشترك بين الاتحادات الإذاعية

كان هذا الاجتماع الذي عُقد بمقرّ الأسبو مناسبة استعرض فيها ممثّلو الاتحادات، أوجه التعاون والشراكة القائمة بين الاتحادات في شتى المجالات على الصعيدين الثنائي والجماعي، وسبل مزيد دعمها وتطويرها خدمةً للهيئات الأعضاء في كلّ الاتحادات.

التعاون:

في مجال تبادل الأخبار

اقترح الاتحاد 452 موضوعًا متنوّعًا على منصّة اليوروفيزيون. كما يواصل مركز التبادل بالجزائر إرسال أخبار عربية ناعمة إلى منصّة اليوروفيزيون في شكل حقيبة أسبوعية، حيث تمّ اقتراح أكثر من 64 حقيبة اشتملت على حوالي 260 مادة إخبارية.

وبالنسبة إلى التعاون مع اتحاد إذاعات الدول الأسيوية، يختار المركز العشرات من الأخبار المختلفة المتعلّقة بالشؤون الآسيوية ويدرجها في حقيبتين إخباريتين يوميتين يتمّ بثّهما عبر المينوس بلاص لصالح الهيئات العربية، وفي الاتجاه المقابل، تولّى المركز تمرير ما يفوق 200 خبر على المنصّة الآسيوية.

هذا وجرى التنسيق مع اتحاد إذاعات وتلفزيونات منظمة التعاون الإسلامي بخصوص فعاليات اليوم الإعلامي المفتوح لدعم القضية الفلسطينية وصمود القدس الشريف يوم 29 نوفمبر/ حيث قام هذا الأخير بدعوة جميع أعضائه للمشاركة في فعاليات هذا اليوم وإرسال المحتوى المناسب الخاص بالفعالية.

.. الإنتاج المشترك

في إطار الصيغة التاسعة من الإنتاج التلفزيوني العربي الأوروبي المشترك « بين الضفاف» تحت عنوان « الأسواق والناس » والتي ينظّمها اتحاد إذاعات الدول العربية والكوبيام، أسندت لجنة التحكيم جائزة أفضل فيلم وثائقي عن المشاركات العربية إلى فيلم « بوّابة الجمعة » من إنتاج تلفزيون سلطنة عُمان، وعن المشاركات الأوروبية إلى فيلم«قصة حب» من إنتاج التلفزيون الإسباني.

إذاعيّا: تمّ الانتهاء من الإعداد لمشروع التعاون مع الكوبيام في إنتاج سلسلة برامجية بعنوان « الفلاسفة العرب القدامى والمعاصرون»، وُضع موعدان للاجتماعات التحضيرية خلال عام 2024، تمهيدًا للبدء في إنتاج هذه السلسلة.

.. التدريب

ضمن الشراكة بين أكاديمية الاتحاد وأكاديمية اتحاد الإذاعات الأوروبية، ستقام دورات تدريبية حول «الذكاء الاصطناعي ومقاومة الأخبار الزائفة» و«الذكاء الاصطناعي في خدمة جودة الأخبار» و«تقنية الـIP في الأستوديوهات التلفزيونية» و«الأمن السيبراني» و«الكتابة السردية لجيل زاد» و«إنشاء محتوى جذّاب للشبكات الاجتماعية».

ومع أكاديمية FRANCE MEDIAS MONDE دورة حول «كتابة الأخبار الإذاعية وتقديمها» ، ومع اتحاد الإذاعات الأسيوية والمنتدى العالمي للبثّ الرقمي الإذاعي الأرضي دورة حول «آخر التطوّرات في هذا الشأن».

ومع منظومة اتحاد الإذاعات العالمية WBU سيحتضن مقرّ الاتحاد ندوة حول «دور الإعلام في الحدّ من مخاطر الكوارث وإنقاذ الأرواح».

.. التكنولوجيا

يتجسّم هذا التعاون بالخصوص في:

- تبادل المعلومات حول التكنولوجيات الجديدة.

- المشاركة في المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون، وخاصة المعرض التكنولوجي الذي ينتظم في إطاره.

- التدريب الهندسي، من خلال بناء وتعزيز الجهود مع أكاديمية الاتحاد بشأن موضوعات التقنيات الحديثة، وتبادل المعلومات حول خبراء التدريب وتبادل مجموعات المتدرّبين.

- تغطية الأحداث، عبر تطوير التعاون التقني في تغطية الأحداث الدولية وضمان التعاون وتقديم الخدمات عند تغطية الأحداث الكبرى

- تبادل المحتوى، من خلال تبادل البيانات وتحسين إجراءات التبادل، للتكيّف مع الخدمات السحابية.

وقائع المؤتمر الثالث للإعلام العربي:
الإعلام في عصر الذكاء الاصطناعي،
الفرص والرهانات

التاريخ: 17 و18 يناير/جانفي 2024

المكان: قاعة المؤتمرات – فندق Royal Asbu

الحضور: الشخصيات الرسمية (الوزراء، السفراء، رؤساء هيئات الإذاعة والتلفزيون العربية، الأساتذة المشاركون: خبراء، أكاديميّون، إعلاميون، فاعلون في تكنولوجيات الاتصال الحديثة، مُمثّلو الهيئات الأعضاء والاتحادات الإذاعية الإقليمية والدولية، وجمهور غفير من المدعوّين.

لأوّل مرّة: تُقدّم مذيعة افتراضية كامل فقرات المؤتمر باستخدام الذكاء الاصطناعي.

المهندس عبد الرحيم سليمان: أعلن في كلمته المسجّلة بالتقنية ذاتها، أنّ اتحاد إذاعات الدول العربية أقدم على استخدام الذكاء الاصطناعي في أنشطته وفعالياته،

وأكد المدير العام أنّ سنة 2024 ستشهد دفعا لهذا المسار، بتوجيه من المجلس التنفيذي والجمعية العامة.

الأستاذ محمد بن فهد الحارثي رئيس الاتحاد: أبرز أنّ الذكاء الاصطناعي بات اليوم موضوع الساعة، حيث إنّ الموجة الثورية لتقنياته لا توسم فقط بالسرعة والفعالية، بل تحمل في طيّاتها تغييرات جذرية قد تعيد تشكيل

صناعة الإعلام بأكملها، ونحن هنا نتعلّم كيف يمكن أن تكون جزءًا من هذا التغيير، لأنّ الذكاء الاصطناعي ليس عدوّا يتربّص بنا، بل هو صديق ينتظر منّا احتضانه وتوظيفه واستيعابه.

كما أنّ هذا الذكاء أصبح جزءًا لا يتجزّأ من البنية الأساسية للعديد من المؤسسات الإعلامية، يساعد في تحرير المحتوى وتخصيص التجارب وتحليل البيانات الضخمة، ومع ذلك ينبغي لنا أن ننتهز الفرصة للتأمّل في كيفية استخدام هذه التكنولوجيا، لتعزيز القيم الأساسية للإعلام، وتتمثّل في الصدق والدقّة والعمق والموضوعية.

ومضى يقول: إنّ من مزايا هذا المؤتمر الثالث طرحه العديد من الأسئلة:

كيف نحمي خصوصية جمهورنا، في الوقت الذي نعتمد فيه على البيانات لتوجيه قراراتنا؟

كيف نضمن أنّ الأخبار التي يولّدها الذكاء الاصطناعي تظلّ متوافقة مع معاييرنا الصحفية؟

وكيف نحافظ على البُعد الإنساني في قصصنا، في عالمٍ يزداد اعتمادًا على الآلات والأنظمة الآلية؟

كلمة الافتتاح الرسمي للمؤتمر:

الدكتورة حياة قطاط القرمازي

وزيرة الشؤون الثقافية – تونس

أثنت على جهود الاتحاد الرامية إلى الإسهام في تحقيق رقيّ المشهد الإعلامي والثقافي والتربوي العربي، مع الحرص على إحاطته بموجبات التطوير ومواكبة المتغيّرات..

وبيّنت تأكّد الحاجة اليوم على وضع سياسات واستراتيجيات مشتركة في مواجهة التحديات الكبرى لعالم الذكاء الاصطناعي، وما يفرضه من تعاون وتوحيد التوجّهات، خصوصا في مجابهة قدرة الذكاء الاصطناعي على تنميط سلوك الأفراد، وإمكانية استخدامه كوسيلة للهيمنة الثقافية على الأفراد والمجتمعات، من خلال طبيعة المضامين والمحتوى وقدرة الآلة على توجيه الرغبات، والتحكّم في الذهن الجمعي الطبيعي وخياراته، وهو ما قد يُفضي إلى إمكانية الانصهار في الآخر أو فقدان الهويّة، مقابل اكتساب هويّة رقميّة هجينة قد لا تمتّ إلى جذورنا وقيمنا وواقعنا بأيّ صلة. ومن هنا تبرز أهمّية العلاقة بين الإعلامي والثقافي ودورهما الجوهري في توجيه المحتوى الرقمي

ومواجهة العزلة الثقافية والقطيعة مع الهويّة التي قد يؤدّي إليها الاستخدام غير المدروس للذكاء الاصطناعي، أو الانسياق وراء ما يتيحه من إمكانات وعوالم، تبدو جذّابة ومُبهرة للوهلة الأولى، دون وعيٍ بمخاطرها المحتملة.

ومضت الوزيرة تقول: إنّ قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي على محاكاة السلوك البشري في القيام بالعديد من المهامّ الإعلامية تضعنا في جوهر الرهان على امتلاكها واستثمارها والاستفادة ممّا تحقّقه من إيجابيات، مع اليقظة الدائمة للوعي بمخاطر انزلاقاتها ومختلف انحرافات التعامل الرقمي. لذا يجب أن تبقى تحت إشراف العنصر البشري ومتابعته الدقيقة، وأن تُضبط لها مدوّنة أخلاقيات وتشريعات منظّمة لها ومحصّنة.

المدخل العام

الذكاء الاصطناعي: إضافات وتحدّيات

د. هانس هوفمان Dr. Hans Hofmann:

رئيس وحدة أساسيات الإعلام وتكنولوجيا الإنتاج باتحاد الإذاعات الأوروبية

المحور الأول:
تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي

إدارة الحوار: د. نبيل جاسم ، رئيس شبكة الإعلام العراقي

دور الذكاء الاصطناعي في تشكيل وسائل الإعلام وقطاع الترفيه على مستوى العالم

د. محمد عبد الظاهر: الرئيس التنفيذي لمؤسسة صحافة الذكاء الاصطناعي للبحث والاستشراف

واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المضامين السمعية البصرية في العالم العربيّ.

أ.د عبد الصمد مطيع: أستاذ باحث بالمعهد العالي للإعلام والاتصال في الرباط – المغرب

تطوّر قطاع الإعلام: من صحافة البيانات إلى الذكاء الاصطناعي التوليدي

أ. د. مروى عيسى: رائدة الأعمال، خرّيجة كلّية معهد الدراسات العليا للتجارة بكندا.

المحور الثاني:
الذكاء الاصطناعي ومهن الإعلام

إدارة الحوار: Dr. Giacomo Mazzone

عضو المجلس الاستشاري للمرصد الأوروبي للإعلام الرقمي - إيطاليا.

- الذكاء الاصطناعي الإبداعي والوظائف: تحليل عالمي للتأثيرات المحتملة على كمّية الوظائف وجودتها.

Dr. Pawel Gmyrek : باحث متخصّص في المنظمة الدولية للشغل بجنيف سويسرا

صحافة الذكاء الاصطناعي والتحدّيات المهنية

تهديد أم ثورة في مهنة الصحافة؟

أ.د رشيد سيتي: أستاذة التعليم العالي بكلّية علوم الإعلام والاتصال - جامعة الجزائر

إرشادات الذكاء الاصطناعي الإبداعي من قبل مؤسسات الإعلام من منظور دولي

Dr. Roberto Suarez Candel : مدير عام شركة South 180 – سويسرا

المحور الثالث

الجوانب الفنية والتكنولوجية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

إدارة الحوار: م. باسل الزعبي،

مدير إدارة التكنولوجيا والتطوير باتحاد إذاعات الدول العربية

ثلاث فئات رئيسية للتقنيات المستخدمة في الذكاء الاصطناعي في مجال الإعلام

م. أشرف صلاح الدين: رئيس شركة High-Tech. Vision للاستشارات والتدريب ونظم المعلومات - مصر

توظيف أجهزة الاستشعار في إنتاج الأخبار بصحافة الذكاء الاصطناعي

أ.د سعد كاظم حسن: كلّية الإعلام – جامعة بغداد (عن بعد)

الجوانب التكنولوجية للذكاء الاصطناعي

م. أحمد نديم: أمين عام اتحاد إذاعات آسيا والمحيط الهادي

تجربة تقنيات الذكاء الاصطناعي لمكافحة التضليل

Dr. Lorenzo Canale:مركز البحوث والتجديد التكنولوجي والتجريب (RAI)

استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في تحويل وسائل الإعلام

م. د. رياض كمال نجم: الرئيس التنفيذي لشركة شاشة العالم (السعودية) ورئيس المجلس الاستشاري لأكاديمية التدريب الإعلامي

المحور الرابع

الذكاء الاصطناعي: الأخلاقيات والتشريعات

إدارة الحوار:

أ. محمد فهد الحرثي: رئيس اتحاد إذاعات الدول العربية

التحدّيات الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في وسائل الإعلام العمومية

Pr. Andrea Stazi: المسؤول عن الشؤون التنظيمية بجنوب أوروبا، Google – إيطاليا (عن بعد)

الذكاء الاصطناعي: أدوار جديدة لعالم جديد

Mrs. Simona Martorolli: مديرة العلاقات الدولية والشؤون الأوروبية – إيطاليا

الذكاء الاصطناعي: مشكلات التنظيم والتنظيم الذاتي (التضليل المعلوماتي)

أ.د. الصادق الحمّامي: أستاذ التعليم العالي بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار – تونس

ميثاق باريس حول الذكاء الاصطناعي والصحافة

Mr. Vincent Berthier: رئيس المكتب التكنولوجي – مراسلون بلا حدود - فرنسا

المحور الخامس

عرض تجارب ناجحة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الميدان الإعلامي

إدارة الحوار:

د. جواد متّقي الأستاذ بمعهد الدراسات العليا للتجارة – مونريال – كندا

الذكاء الاصطناعي في أخبار الشرق: إنشاء بيانات وصفية متعدّدة اللغات

Mrs. Kathey Battrick: مديرة أولى، إدارة المكتبات والوسائط، الشرق للأخبار - الإمارات

أمثلة عن إنتاج الفيديوهات بالذكاء الاصطناعي وتجربة المذيع الافتراضي

Mr. Sun HU نائب مدير قسم التعاون الدولي – مجموعة العين للإعلام

الذكاء الاصطناعي: مرآة للمجتمع تعكس وتشكّل السرد الثقافي العالمي

Mr. Frederic Petit: المدير التقني لشركة News briadge - فرنسا

استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الأرشيف من خلال القناة العمومية الإسبانية RTVE

Mrs. Virginia Baz-an-Gil: الأمينة العامة للرابطة الدولية للأرشيف التلفزيوني

معرض تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في مجال الإعلام وفي مجالات أخرى

من مميّزات الدورة الثالثة لمؤتمر الإعلام العربي أنها ترافقت مع تنظيم هذا المعرض المخصوص، الذي أتاح مشاركة العديد من هيئات الإذاعة والتلفزيون العربية والدولية، والمؤسسات الإعلامية العربية والأجنبية والشركات الدولية.

جرى افتتاح المعرض بحضور وزيرة الشؤون الثقافية (تونس) ووزير الاتصال الجزائري، والوزير المشرف العام على الإعلام الرسمي الفلسطيني، وكذلك ثلّة من السفراء العرب، ورئيس الاتحاد والمدير العام وضيوف المؤتمر.

13 جناحًا احتضنها المعرض. وكانت هذه التظاهرة الأولى من نوعها فرصة لصاحب البادرة (اتحاد إذاعات الدول العربية) والأطراف المشاركة لعرض تجاربها الناجحة في توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى، فضلا عن صناعة مضامين موجّهة إلى المنصّات المختلفة.

ومكّن المعرض الشركات الناشئة من التعريف بمشاريعها المجدّدة في هـذا المجال، فيما عرض الاتحاد تجربته فـي الميـدان الإخبـاري والـبرامجـي، من خلال منصّاته وما أنجزه في عمليات صناعة المحتوى الإذاعي والتلفزيوني بواسطة تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

ضمّ المعرض أجنحة : اتحاد إذاعات الدول العربية– الإذاعة التونسية – التلفزة التونسية – شبكة تلفزيون الصين الدولية – شركة Newsbridge – شركة Enova Robotics – TVU – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات – شركة Pristini School of AI – Unilumin – خليلي وSIGNLINGO – شركتي / Bionic Soul Deaf Square

م حسن رضا سيّد حسن:
المقرّر العام

المؤتمر الثالث للإعلام العربي
«الإعلام في عصر الذكاء الاصطناعي: الفرص والرهانات»

التقرير الصادر عن المؤتمر

بمبادرة من اتحاد إذاعات الدول العربية، انعقدت الدورة الثالثة من مؤتمر الإعلام العربي بعنوان **«الإعلام في عصر الذكاء الاصطناعي: الفرص والرهانات»** في تونس يومي 17 و18 يناير 2024 برعاية أصحاب المعالي، الدكتورة حياة قطاط القرمازي وزيرة الشؤون الثقافية - تونس، وحضور الأستاذ الدكتور محمد لعقاب وزير الاتصال بالجزائر، والوزير أحمد عسّاف النائب الأوّل لرئيس اتحاد إذاعات الدول العربية، والمشرف العام على الإعلام الرسمي الفلسطيني، والدكتور محمد صالح بن عيسى الأمين العام المساعد، رئيس مركز الجامعة العربية بتونس، والسفير أحمد رشيد خطّابي- الأمين العام المساعد- رئيس قطاع الإعلام والاتصال بالجامعة.

ترأّس المؤتمر سعادة الأستاذ محمد بن فهد الحارثي، رئيس اتحاد إذاعات الدول العربية والرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون السعودية، بحضور المهندس عبد الرحيم سليمان، المدير العام لاتحاد إذاعات الدول العربية، وبمشاركةٍ واسعة من الجهات المعنيّة بالنشاط الإعلامي في الوطن العربي، بمن في ذلك الرؤساء وكبار المسؤولين في الهيئات الإذاعية والتلفزيونية العربية العامة والخاصة، وممثّلو الجامعة والاتحادات الإذاعية الإقليمية والدولية، والمهنيّون والأكاديميّون والخبراء من الوطن العربي وخارجه، بالإضافة إلى شخصيات إعلامية بارزة على المستويين العربي والدولي وممثّلي مصنّعي الأجهزة ومطوّري التطبيقات الرقميّة وغيرهم...

امتدّت مداولات المؤتمر على مدار يومين، وتناولت المحاور التالية:

اليوم الأوّل- 17 يناير 2024:

- **المحور الأوّل: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي**
- **المحور الثاني: الذكاء الاصطناعي ومهن الإعلام**
- **المحور الثالث: الجوانب الفنية والتكنولوجية لاستخدام الذكاء الاصطناعي**

اليوم الثاني- 18 يناير 2024:

- **المحور الرابع: الذكاء الاصطناعي- الأخلاقيات والتشريعات**
- **المحور الخامس: عرض لتجارب ناجحة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الميدان الإعلامي.**

التوجيهات والتوصيات

في ضوءِ الأوراق والمداخلات القيّمة التي تمّ تقديمها خلال المؤتمر، والمناقشات المكثّفة التي تَلَت كلَّ جلسة حوارية من المحاور الخمسة، اتّخذ المؤتمر **التوجيهات والتوصيات** التالية:

أوّلاً: على المستويين الوطني والإقليمي

- تكليفُ الهياكل التشريعية المختصّة بتطوير تشريعاتٍ واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي بالاستئناس بالتشريعات الدولية الجاري العملُ بها، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR، والإصدار المحتمل لقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي European AI Act.
- إنشاءُ هياكل حوكمةٍ إقليمية ووطنية، بما في ذلك اللجان العلمية، ومجالس الذكاء الاصطناعي، والمنتديات الاستشارية، للإشراف على ممارسات الذكاء الاصطناعي وضمان المساءلة.
- المتابعةُ عن كثب لآخر القوانين ولوائح الذكاء الاصطناعي في مختلف مناطقِ العالم، التي تعزّزُ تطويرَ الذكاء الاصطناعي بشكلٍ مسؤول، مع التناول الفعّال للاعتبارات الأخلاقية وحماية خصوصيّة البيانات والأمن السيبراني، واستكشافُ فرص التعاون لـمُواءَمة الممارسات العربية على مستوى العالم.
- لعمليّة التحوّل في مجال الذكاء الاصطناعي تأثيرٌ كبيرٌ على المجتمع: فسوفَ تخسر بعضُ الشركات والقطاعات والعمّال، وسيكسبُ آخرون. وفي هذا الإطار، تبرز أهمّية دور الحكومات في تقديم التعويضات كأمرٍ ضروري للحصول على تقبّل اجتماعي للتحوّل إلى الذكاء الاصطناعي.
- إدراجُ تعليمِ الذكاء الاصطناعي في جميع مراحل التعليم وتدريبُ القوى العاملة على مهارات الذكاء الاصطناعي، كلٌّ في مجال اختصاصه.
- وضعُ الحكومات سياساتٍ وأطر داعمة للشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي، ودعمُ البحث العلمي.
- إنشاءُ ودعمُ حاضناتٍ للشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي لتوفير الإرشاد والتمويل.

ثانياً: على مستوى المؤسسات الإعلامية

- تخصيصُ الموارد داخل المؤسسات الإعلامية لتطوير البُنى التحتية التقنية والاستثمار في أدوات الذكاء الاصطناعي التي تعزِّزُ عمليات إنشاء المحتوى الإعلامي، وبدءُ مشاريع تجريبية لاختبار وتقييم جدوى وفعالية تقنيات الذكاء الاصطناعي الناشئة في العمليات الإعلامية.
- إنشاءُ برامجَ تدريبية لتحسين مهارات العاملينَ في المؤسسات الإعلامية على الاستخدام الفعّال لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنتاج وإدارة المحتوى، وتطويرُ استراتيجيات التعلُّم المستمرّ والتكيُّف مع تقنيات الذكاء الاصطناعي المستجِدَّة بين العاملين في الإعلام. ودمجُ الاعتبارات الأخلاقية المتعلّقة باستخدام الذكاء الاصطناعي بالمهن الإعلامية في المناهج التعليمية للإعلاميين الجُدُد.
- إنشاءُ أو تكليفُ هيكلٍ تنظيمي متخصّص يتولّى دراسة استخدامات حلول الذكاء الاصطناعي في عمليات التشغيل والإنتاج والتوزيع وتكامُلها مع باقي العمليات التقنية والتشغيلية داخل المؤسسات الإعلامية، لتعظيم تأثيرات الإنتاجية وتقليل التأثيرات السلبية، يوصى بإشراك الموظّفين في تصميم وتنفيذ واستخدام التكنولوجيا في مكان العمل.
- المبادرةُ وعدمُ التبعية. دعوةُ المؤسسات الإعلامية إلى تحديدِ الطريقة التي تريدُ أن تَستخدِمَ بها أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي Generative AI للاستفادةِ منها، من خلال تعريف القواعد والمبادئ الخاصّة بكلّ مؤسسة، بما يتناسَبُ مع أهدافها وثقافتها.
- لا ينبغي للمؤسسات الإعلامية أن تفكّر فقط في خفض التكاليف من خلالِ الذكاء الاصطناعي، بل عليها أيضًا تحديدُ المصادر المحتملة لخلق القيمة: القيمة الاقتصادية، إذا كانت شركةً ربحية؛ أو القيمة الاجتماعية، إذا كانت مؤسّسة عامّة. كما يمكنُ للذكاء الاصطناعي إضافةُ القيمة كمكمّلٍ للخبرات البشرية الموجودة داخل المؤسّسات التي يجبُ أن تعطي الأولوية للتدريب، وإعادة تكليف الموظّفين بمهامّ جديدة بدلاً من طرد الموظّفين، مركّزين على المهن الأكثر عرضةً للخطر.
- إنتاجُ برامجَ تعرضُ المشاريع والابتكارات الناجحة في مجال الذكاء الاصطناعي داخل السياق المحلّي، إذ يُمكِنُ أن تُلهِمَ القصص الإيجابيّة الثقة، وتعزّز الاهتمام في هذا المجال.
- إنتاجُ محتوًى حيادي يشملُ كلّاً من الفوائد المحتمَلة والتحدّياتِ التي تواجهُ استخدامات الذكاء الاصطناعي في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية، مع تَجَنُّب التضخيم وتوفير رؤيةٍ أكثرَ شموليةً لتأثير التكنولوجيا.

ثالثاً: في التعاونِ بينَ المؤسّسات الإعلامية ومع مطوِّري الذكاء الاصطناعي

- تشجيعُ التعاون بين المؤسّسات الإعلامية ومطوِّري الذكاء الاصطناعي والجامعات المحلّيين لإلمامهم الأوسع بالخصائص اللغوية والثقافية والاقتصادية الوطنية، من أجل تصميم حلول متناسبة مع الاحتياجات المحدَّدة لصناعة الإعلام.
- مراقبةُ قوانين ولوائح الذكاء الاصطناعي العالمية، والتعلُّمُ من الأساليب والاستراتيجيات المتنّوعة، والسعيُ إلى التعاون من أجل ممارسات ذكاءٍ اصطناعي مسؤولة وأخلاقية في الخدمات الإعلامية.
- إنشاءُ أو المشاركة في منتدياتٍ للمؤسّسات الإعلامية للتعرّف وتبادل المعلومات حول تجارب تطبيقات الذكاء الاصطناعي ونشرُ أفضل الممارسات في هذا المجال.
- الدعوةُ إلى عملٍ تعاوني لتطوير مواثيقَ أخلاقية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في وسائل الإعلام، مع التأكيد على الشفافية والإنصاف والمساءلة، وإنشاءُ لجان أخلاقيات داخلية ضمن المؤسسات الإعلامية لمراجعة وتوجيه القرارات المتعلّقة بالذكاء الاصطناعي.
- تطبيقُ تدابيرَ صارمةٍ لأمن البيانات لحماية المعلومات الحسّاسة المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الإعلامي.
- تطويرُ معايير الشفافية والالتزامُ بها، خاصةً لأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، والامتثالُ لقوانين حقوق النشر والملكية الفكرية وحماية البيانات، وتعزيزُ الانفتاح حول المصادر المستخدَمة في تدريب هذه الأنظمة.
- حوكمةُ نفاذ أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى المحتوى الصحفي من خلال اتفاقيات رسمية تَضمَنُ استدامةَ الصحافة، ونسب المعلومات إلى مصادرها، واحترام حقوق الملكية الفكرية، وتقديمُ تعويضاتٍ عادلة لأصحاب الحقوق. كما يجبُ ضمان الشفافية في تَتَبُّعِ استخدام المحتوى الصحفي لتدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- دعوةُ مؤسسات التعليم العالي إلى إدماج برامج التعليم حول الذكاء الاصطناعي كأمرٍ أساسيٍّ في استراتيجيّاتنا للازدهار في المستقبل، إذ من شأن التعاون بين الجامعات ذات الاختصاص والعاملين والحرفيّين في مُختلف المجالات أن يُنشئَ مشاريعَ مثمرة ومؤثّرة.
- تشجيعُ المؤسّسات الإعلامية والجهاتِ الحكومية على التمويلِ البِذْرِي Seed Funding لمشاريعِ الذكاء الاصطناعي في الجامعات باعتباره حَيَوِيّاً لتعزيز الابتكار والبحث، من خلالِ استكشاف أفكارٍ جديدة وتطويرِ نماذجَ أوّليّة. يُسَهِّلُ هذا الدعمُ المالي توفيرَ الموارد للبحوث ويجذِبُ الكفاءاتِ العُليا، ويَسدُّ الفجوةَ بين النظريّات والتطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات.

رابعاً: الذكاء الاصطناعي في الصحافة وغرف الأخبار

- تشجيـعُ وسائل الإعلام والصحفيّين على إعطاءِ الأولويّة للالتزام بالأخلاقيّات الصحفية عند استخدام التكنولوجيا، مع التركيزِ على الصدق والدقّة والإنصاف والحياديّة والاستقلاليّة وعدمِ الأذى وعدم التمييز والمساءلة واحترام الخصوصيّة وسرّية المصادر.
- التأكد من أنْ يظلَّ اتّخاذ البشرِ للقرار محورياً في الاستراتيجيّات طويلةِ المدى وفي الخياراتِ التحريرية اليومية، مع التشديد على أهمّيةِ عملية صُنْعِ القرار المدروسة والمستنيرة من قِبَلِ فِرَقِ التحرير، فيما يتعلّقُ باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- الدعوةُ إلى إجراء تقييمات مستقلّة وشاملة لأنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدَمة في الصحافة لضمانِ الالتزام بالأخلاقيّات الصحفية والقِيَم الجوهرية، مع إنشاءِ إطارٍ واضح للمُساءَلَة عن أيِّ فشلٍ في الأنظمة.
- تحديدُ المسؤولياتِ المرتبطة باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في وسائلِ الإعلام، وإسنادُها إلى الأشخاص لضمان الالتزام بأخلاقيّات الصحافة والمبادئ التوجيهيّة التحريرية، مع التأكيد على المسؤوليةِ والمساءَلَة عن كلِّ المحتوى المنشور.
- تعزيزُ الشفافية، من خلال الكشف بوضوح عَنْ أيِّ تأثيرٍ مهمٍّ للذكاء الاصطناعي على إنتاج أو توزيع المحتوى الصحفي والإفصاح عنهُ بوضوح، والاحتفاظُ بسجلٍّ شامل لأنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة، مع تفصيلِ الغرض والنطاق وشروطِ الاستخدام.
- تشجيعُ استخدام أحدث الأدوات لضمانِ صحّة ومصدر المحتوى المنشور، وتقديمُ تفاصيلَ موثوقةٍ حول أصل المحتوى وأيِّ تغييراتٍ تمَّ إجراؤها، والتعاملُ مع المحتوى الذي لا يَفي بمعاييرِ الأصالة، باعتبارهِ مضلِّلاً محتملاً.
- التأكّد من التمييز الواضح بين المحتوى المشتقِّ من التقاطٍ حقيقيٍّ للموادِّ الإعلامية، والمحتوى الذي تمَّ إنشاؤهُ أو تعديلُهُ باستخدامِ أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتجنُّبُ تضليل الجمهور عبرَ الامتناعِ عن إنتاج أو عرضِ محتوىً تمَّ إنشاؤهُ بواسطة الذكاء الاصطناعي، مُحاكِياً صُوَرَ العالم الحقيقي أو مُنتحِلاً الشخصياتِ الحقيقية بشكلٍ شديد الواقعية.
- دراسةُ التقنيّات المتطوّرة الموظّفَةِ في عمليّة إنتاج الأخبار، ومن ضمنها أجهزةُ الاستشعار، كَونها وسيلةً مُستحدَثَةً في عمليةِ جَمْع المعلومات يُمكِنُ أن تحقِّقَ فوائدَ كثيرةً في صحافة الذكاء الاصطناعي، مثلَ التعرُّفِ على الزلازل، وقياس مُستَوَياتِ تلوُّثِ الهواءِ، ونِسَبِ الغُبار في الجوّ، والأرصادِ الجوّية وقياسِ حركة المدّ في البحار والمحيطات، ومراقبة أنواع الطيور والحيوانات المهدَّدَة بالانقراض، ومراقبة حركة النقل، وجَمْع البيانات الصحّية.

خامساً: حول تحدّيات المحتوى العربي مع الذكاء الاصطناعي التوليدي

- مع تطوُّرِ الذكاء الاصطناعي، من المهمّ التأكيدُ على استخدامه لتعزيز الشمولية والتنوُّع، بدلاً من تعزيز الصور النمطية والتحيّز.
- وبما أنّ التمثيل الزائدَ للثقافةِ الغربية في مجموعات بيانات فهرسة المحتوى content indexing datasets يؤدّي إلى التحيّز في تحديدِ وتصنيف المحتوى العربي، ينبغي بذلُ الجهود للتغلُّب على هذه المشكلة، من خلال إتاحة المؤسّسات الإعلامية لمجموعات بيانات المحتوى العربي لصالح مشاريع البحث حول العالم، مع حماية الملكية الفكرية لهذا المحتوى لفائدة أصحابه.
- ضمانُ التنوّع في مجموعات البيانات المستخدَمة لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي من أجل التعرّف على اللغة العربية وفَهمِها بدقّة، والتمثيل الدقيق للحساسيّات والتنوّعات الثقافية وسياقِ المحتوى لتجنُّبِ التحيُّزات غيرِ المقصودة أو سوءِ الفهم عندَ معالجة المحتوى العربي، على أن يُستعمل في السياق الأنسب للتعريف بالمنطقة وحضارتِها.
- يمكِنُ ذلك عبرَ الاستثمار في البحث والتطوير، بالتعاون مع خبراءَ لُغَويّين، لتطويرِ نماذج لغة عربية متينة وواعية بالسياق، وتخصيص نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي لتَكونَ قادِرةً على فهمِ أفضلَ للفوارقِ الدقيقة في اللغة العربية الغنيّةِ بلهَجاتِها ولكَناتِها المتنوِّعة.

منتدى الاستشراف الحصيف في مؤتمر النضج

بقلم الأستاذ رؤوف الباسطي

لقد أصبح مؤتمر الإعلام العربي الذي ينظّمه اتحاد إذاعات الدول العربية موعدًا سنويًا مهمّا ينتظره المهنيّون وصنّاع القرار في مجال الاتصال السمعي والبصري وفي مجال الإعلام عمومًا. وظلّ الاتحاد، بتخصيصه المؤتمر الثالث هذا العام، وفيًا لنهجه الاستشرافي وحرصه الدؤوب على رصد التطوّرات الحاصلة والمرتقبة وتدارسها، وإمعان النظر الحصيف فيها قصد تيسير حسن مواكبتها والإفادة من إيجابياتها.

في اختيار الموضوع

لم أكد أقرأ، في رسالة الدعوة، الموضوع الذي اختير لهذا المنتدى، حتى قفز إلى ذاكرتي بعض ما جاء في كتاب طالعت بعض فصوله منذ أشهر وعنوانه «عصر الذكاء الاصطناعي ومستقبلنا البشري». وهو كتاب ألّفه هنري كيسنجر وإريك شميت ودانييل هوتنلوشر، وصدر مترجما إلى اللغة العربية سنة 2023.

فلقد جاء في تمهيد هذا الكتاب ما يلي: «في العام 2020 جمعت الشركات الأمريكية الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي ما يقرب من 38 مليار دولار من التمويل، وجمع نظراؤهم الآسيويون 25 مليار دولار، وجمع نظراؤهم الأوروبيون 8 مليار دولار».

وذكر د. محمد عبد الظاهر في مداخلته حول «صحافة الجيل السابع ومحرّك صناعة المحتوى الآلي 2030» أنّ الخبراء يتوقّعون أن يتطوّر حجم الاستثمارات عالميّا بين 2020 و2025 ليبْلغ 200 مليار دولار.

كما جاء في أحد فصول الكتاب المذكور آنفا أنّ «الذكاء الاصطناعي يَعِدُ بتغيير جميع عوالم التجربة الإنسانية، ممّا يؤدي إلى تغيير كيفيّة الفهم البشري للواقع ودورنا فيه... وإنّ الطابع غير المسبوق لهذه العمليّة عميق ومربك على حدّ سواء... وإنّ عددًا قليلا من المجالات سيبقى غير متأثّر».

وهذا القول يتقاطع مع ما ذهب إليه الأستاذ محمد بن فهد الحارثي في كلمته عند افتتاح المنتدى إذ قال: «إننا مقبلون على تغيير بنيوي وعلى دخول عالم جديد».

وهو ما يعني أنّ الرهان الاقتصادي الذي يتنافس في كسبه عمالقة الاقتصاد العالمي بشراسة هو، في عمقه وفي جوهره، رهان حضاري. أي أنّ كلّ مجالات النشاط البشري، ومن ضمنها مجال الإعلام والاتصال، قد دخلت اليوم منعرجًا جديدًا، وبِتْنا اليوم مطالبين بالتفاعل مع واقع معيش هو واقع ما سمّاه د. محمد عبد الظاهر «صحافة الجيل السابع». إذ يبيّن، في عرضه بمجسّم تنامي استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى عالميّا من بضعة آلاف في 2016 إلى قرابة الـ 400 ألف تطبيقة في 2022.

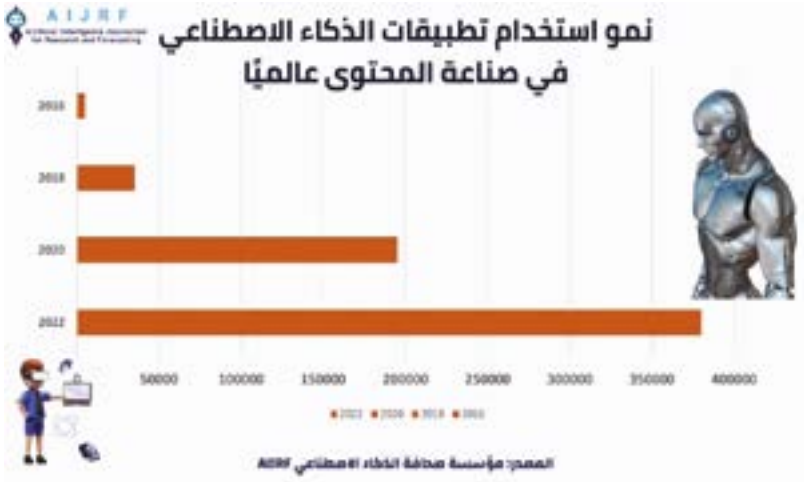

هذا، مع العلم بأنّ الذكاء الاصطناعي قد صار اليوم مستخدما بدرجات متفاوتة في جلّ المؤسسات الإعلامية العربية، مثل قناة الجزيرة وقناة الحدث وقناة العربية ودراما وروتانا وسكاي نيوز العربية وCNBC العربية، وفق ما جاء في عرض الأستاذ عبد الصمد مطيع حول إنتاج المضامين السمعيّة البصريّة في العالم العربي. فالعديد من المؤسسات الإعلامية العربية قد بدأت بعدُ تستخدم الذكاء الاصطناعي في إنتاج المضامين، رغم أنّ التطبيقات لا تأخذ خصوصية اللغة العربية بنظر الاعتبار بالقدر الكافي.

نـرى إذن أنّ اخـتيـار: «الإعـلام فـي عصر الذكاء الاصطناعي» موضوعًا لهذا المؤتمر الثالث في هذا التوقيت المفصلي بالذات قد كان اختيارًا موفّقا، بل أكاد أقول إنه يمثّل ضرورة حيويّة بالنظر إلى التحوّلات المتسارعة التي تفرضها الثورة الرقميّة في مجال اختصاص الاتحاد.

ثمّ إنّ المتأمّل في كيفيّة طرح موضوع المؤتمر وفي محاور البرنامج، يرى بوضوح أنّ المقاربة الـمطلوبة هـي مقـاربة تـأمّل وتـمحيص تتـجاوز الانبهار والإعجاب بالفرص المتاحة، وتسعى إلى تدبّر مدى مواءمة مزايا الظاهرة مع حاجاتنا، وإلى التنبّه إلى ما قد يكون فيها من محاذير يجب التوقّي منها.

الذكاء الاصطناعي: الفرص

لقد تحدّث جلّ المحاضرين في المنتدى عن مزايا الذكاء الاصطناعي وما يوفّره من إمكانات.

ففي تقديم عرضه حول (استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج المضامين السمعيّة والبصريّة في العالم العربي) يقول الدكتور عبد الصمد مطيع: الذكاء الاصطناعي أصبح جزءا لا يتجزّأ من صناعة الإعلام التلفزيوني والإذاعي، ويستخدم على نطاق واسع لتحسين العمليات وتوفير تجربة مشاهدة مخصّصة للمشاهدين». ويستعرض بالتفصيل طبيعة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإعلام السمعي البصري العربي وهي:

تعزيز إنتاج المحتوى الإخباري بـ:

- إنتاج تقارير إخبارية
- توليد تقارير إخبارية
- توليد العناوين الإخبارية
- توليد السيناريوهات والتحليلات الدرامية
- توليد الألحان والتحليلات الصوتية.

إنتاج المحتوى المتخصّص بـ :

- توليد التقارير المالية
- توليد التقارير الرياضية
- توليد التحقيقات الإعلامية.

تجويد التفاعل مع الجمهور بـ:

- توليد الأخبار المكتوبة أو المقروءة بصوت آلي
- ترجمة النصوص
- التعامل مع الأسئلة والإجابات الآليّة
- إنتاج تجارب تفاعليّة.

فـمن البيّن أنّ المؤسسات الإعلامية تفيد من تطبيقات «الذكاء الاصطناعي (AI) بأتمتة عديد الـعمليات الـمهنيّة وإنتاج الأخبار الروتينيّة وبسرعة إنضاج المعالجات للقصص الخبريّة، وبحسن تقدير الاتجاهات المعقّدة للأحداث وتحليلها بسرعة وتنبّئيّة فائقتين.

كما يوفّر الذكاء الاصطناعي للعاملين في المجال الإعلامي أدوات تساعدهم على تحديد الأخبار الزائفة وعلى بناء التقارير الإخبارية بشكل مـتوازن وغـير متـحيّز، مستنـديـن فـي ذلك إلى ما يتيحه الذكاء الاصطناعي من تحليل دقيق للمعلومات. وسيكون لكلّ ذلك أثر إيجابي لا محالة في المؤسسة، من حيث إنتاجيتها وتخفيف أعبائها المالية وتطوير مُخرجاتِها، وإكسابها قدرة أكبر على المنافسة.

فالذكاء الاصطناعي قد بات له أثر بيّن في تطوير عالم الاتصال والاعلام على صعيديْ الكمّ والكيف، إذ أنه يمكّن من إنتاج كمّ هائل من القصص الإخبارية بتحويل البيانات والأرقام إلى نصوص، وتحويل النصوص إلى فيديوهات تلخّص الحدث. كما أنه يمكّن من عمل قوالب متعدّدة تعالج ذات الخبر من جوانب مختلفة، كوضع العناوين الفرعيّة والتلخيص المختصر للقصة الخبريّة، أو كتابة نبذة تُعرّف بالشخصيات المعنيّة بالحدث، وكذلك ترجمة الفيديوهات والنصوص إلى أكثر من لغة.

أمّا في مجال الإنتاج التلفزيوني، فقد ساعد الذكاء الاصطناعي في إدارة المحتوى وتنظيمه بكفاءة عالية، ومكّن من خلق شخصيات افتراضيّة تحاكي بالصوت وبحركة الشفاه المذيع الإخباري الحيّ أو مذيعة الربط. وبات المصوّر الآلي مع الطائرات المسيّرة بديلا عن المصوّر التقليدي في بؤر الصراع والحروب، وهو ما سيسهم في تغطية هذه الأحداث بأكثر حياديّة ومهنية، مع تقليص الخسائر البشرية.

كلّ هذه الآفاق الرحبة وفرص التطوير والزيادة في كفاءة المؤسسات الاتصالية وتجديد خدماتها، لم تحجب عن المشاركين في المنتدى ضرورة التنبيه إلى الضوابط والمحاذير التي ينبغي مراعاتها، والشروط التي يجب توفّرها عند استخدام الذكاء الاصطناعي، وكذلك الآثار الجانبيّة السلبية التي يتعيّن الاستعداد للحدّ منها.

الذكاء الاصطناعي: الرهانات

أوّل الرهانات التي يجب كسبها، هو رهان الكفاءة المهنية التي تضمن النجاعة واحترام أخلاقيات المهنة. فكلّ المتدخّلين أجمعوا على القول إنّ الإفادة من الذكاء الاصطناعي لا تتحقّق إلاّ إذا تمّ استخدامه من قبل كفاءات مؤهّلة تأهيلا كاملا ومدرّبة تدريبًا مستمرًّا يواكب التطوّرات المتسارعة. ذلك أنّ تقنيات الذكاء الاصطناعي لا تؤثّر سلبًا، وفق آراء المختصّين، في مهنية الإعلامي، بل هي ستسهم في تنمية مهاراته ما دام قادرًا على تعهّد تلك المهارات، بما تتيحه تقنيات العصر من أدوات.

ثمّ إنّ تحقيق النجاح المرجو باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي وتجنّب انحرافاتها يتوقّف، إلى حدّ بعيد، على كفاءة الإطار البشري الذي يشرف على استخدامها وقدرته على حسن توظيفها. فالذكاء الاصطناعي مُعاضِدٌ للذكاء البشري في مجال الاتصال وليس بديلا عنه، ما دام الذكاء البشري قادرًا على حسن توجيه الذكاء الاصطناعي وحسن التحكّم في قيادته قيادةً تحترم أخلاقيات المهنة.

لذلك **أوصى المشاركون في المؤتمر بـ:**

- «إدراج تـعليم الـذكاء الاصـطنـاعي فـي جميع مراحل التعليم، وتدريب القوى العاملة على مهارات الذكاء الاصطناعي، كلٌّ في مجال اختصاصه..
- وإنشاء برامج تدريبيّة لتحسيـن مـهارات الـعامليـن فـي الـمؤسسـات الإعلامية وقدرتهم على الاستخدام الفعّال لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى وإدارته..
- وتطوير استراتيجيات التعلّم المستمر والتكيّف مع تقنيات الذكاء الاصطناعي..
- ودمج الاعتبارات الأخلاقيّة المتعلّقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المهن الإعلامية ضمن المناهج التعليميّة للإعلاميين الجدد».

كما **أوصى المشاركون في المؤتمر بـ:**

- «تكليف الهياكل التشريعيّة المختصّة بتطوير تشريعات واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، مع الاستئناس بالتشريعات الدوليّة الجاري بها العمل، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، وقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي المزمع إصداره (European AI act)
- إنشاء هياكل حوكمة إقليميّة ووطنيّة، بما في ذلك اللجان العلميّة ومجالس الذكاء الاصطناعي والـمنتديات الاسـتشاريّة، وتـكليفها بـالإشراف عـلى ممـارسات الـذكاء الاصـطنـاعي وضمان المساءلة
- متابعة قوانين الذكاء الاصطناعي ولوائحه في مختلف مناطق العالم. وبالخصوص تلك التي تعزّز تطوير الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول يراعي الاعتبارات الأخلاقيّة وحماية خصوصيّة البيانات والأمن السيبراني، والسعي إلى استكشاف فرص التعاون لمواءمة الممارسات العربية مع غيرها على مستوى العالم.»

ومع أهمّية وجود هذه «الواقيات» من تشريعات وهياكل مراقبة، فإنّ أغلب المشاركين يرون أنّ حسن احترام أخلاقيات المهنة يظلّ بالأساس وليد الوازع الشخصي النابع من ضمير المهني ومن حسن تأهيله علميّا وأخلاقيّا.

ولئن رأى د. محمد عبد الظاهر أنّ المخاوف من فقدان بعض العاملين وظائفهم بسبب الأتمتة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي غير مبرّرة، باعتبار أنّ الذكاء الاصطناعي يخلق في المقابل أكثر من 12 قطاعًا جديدًا يمكن أن تستوعب عددًا متزايدًا من العاملين المدرّبين، فإنّ مجلة Analytics insight الرقميّة المتخصّصة في الذكاء الاصطناعي ترى أنّ الوظائف الصحفية القابلة للاستبدال بالذكاء الاصطناعي يمكن أن يمثّل حجمها 12% من حجم الأعمال الصحفيّة عمومًا.

لـذلك رأى الـمشاركون فـي المؤتمر «أنّ للتحوّل إلى استخدام الذكاء الاصطناعي تأثيرًا كبيرًا فـي المجتمع، إذ ستخسر بعض الشركات والقطاعات والعمّال وظائفهم، في حين يكون لآخرين مكاسب جديدة».

وأكد المشاركون في توصياتهم، تبعا لذلك، أهمّية دور الحكومات في تقديم التعويضات للمتضرّرين، حتى تضمن تقبّلا اجتماعيًّا للتحوّل إلى الذكاء الاصطناعي».

وكلّ هذا يقودنا إلى رهان آخر من الرهانات الواجب كسبها في هذا المجال، ألا وهو رهان المأسسة وتطوير البنى التحتيّة.

وفي هذا الصدد **أفضت أوراق العمل ومناقشات المشاركين إلى التوصيات التالية:**

- «تخصيص الموارد داخل المؤسسات الإعلامية لتطوير البُنى التحتيّة التقنيّة والاستثمار في أدوات الذكاء الاصطناعي التي تعزّزُ عمليات إنشاء المحتوى الإعلامي، وبدءُ مشاريع تجريبيّة لاختبار تقنيات الذكاء الاصطناعي الناشئة في العمليات الإعلامية، وتقييم جدواها وفعاليتها..
- إنشاء أو تكليف هيكل تنظيمي متخصّص يتولّى دراسة استخدامات حلول الذكاء الاصطناعي في عمليات التشغيل والإنتاج والتوزيع، وتكاملها مع باقي العمليات التقنيّة والتشغيلية داخل المؤسسات الإعلامية. ولتعظيم تأثيرات الإنتاجيّة وتقليل التأثيرات السلبيّة، يُوصَى بإشراك الموظفين في تصميم التكنولوجيا وتنفيذها واستخدامها..
- دعوة المؤسسات الإعلامية إلى تحديد الطريقة التي تريد أن تستخدم بها أدوات الذكاء الاصطناعي التوليديGenerative AI للاستفادة منها، من خلال تعريف القواعد والمبادئ الخاصة بكلّ مؤسسة، بما يتناسب مع أهدافها وثقافتها..
- لا ينبغي للمؤسسة أن تفكّر في خفض التكاليف فقط... بل عليها أيضا تحديد المصادر

المحتملة لخلق القيمة الاقتصادية أو الاجتماعية. كما يمكن للذكاء الاصطناعي إضافة القيمة كمكمّل للخبرات البشرية الموجودة داخل المؤسسات، التي يجب أن تعطي الأولويّة للتدريب، وإعادة تكليف الموظفين بمهامّ جديدة بدلا من طردهم..

- إنتاج برامج تعرض المشاريع والابتكارات الناجحة في مجال الذكاء الاصطناعي داخل السياق المحلّي، إذ يمكن أن تُلهم القصص الإيجابيّة الثقة، وتعزّز الاهتمام بهذا المجال..
- إنتاج محتوًى حيادي يشمل كلاّ من الفوائد المحتملة والتحديات التي تواجه استخدامات الذكاء الاصطناعي في جميع الميادين... مع تجنّب التضخيم وتوفير رؤية أكثر شمولية لتأثير التكنولوجيا.»

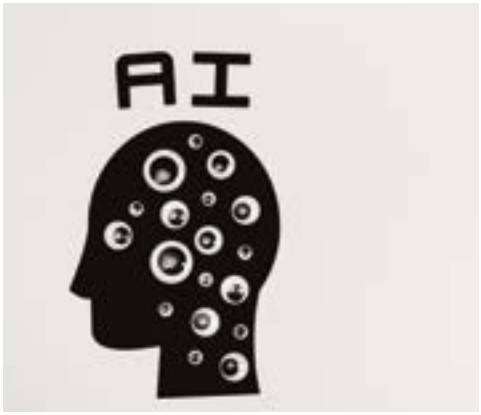

أخيرًا وليس آخرًا، فالرهان الأخطر الذي يجب كسبه، هو رهانٌ في جوهره ثقافي وحضاري وأخلاقي في آن. وقد أشارت إليه بوضوح وزيرة الشؤون الثقافية في كلمتها الافتتاحية وتناولته من زاوية اهتمامٍ ثقافية بالأساس، عندما أثارت إشكالات الهيمنة الأجنبيّة التي قد تفرز هويّة هجينة، وتحدّثت عن أهمّية إشعاع اللغة العربية في المشهد السمعي والبصري الافتراضي المعولم.

كما أشار إليه د. الصادق الحمّامي في مداخلته من زاوية اهتمامٍ اتصالية وسياسية عندما تحدّث عن الاضطراب المعلوماتي وقضايا التضليل المعلوماتي والاستقطاب الإيديولوجي والسياسي ومساهمة الذكاء الاصطناعي أحيانا، عندما يُساء استخدامه، في خلق عالم «الزيف الشامل». وتساءل د. الصادق الحمّامي عن جدوى استخدام الذكاء الاصطناعي إذا لم يستند هذا الاستخدام إلى إصلاح شامل لقطاع الإعلام والاتصال في أقطارنا، يُفضي إلى إنتاج محتوًى تنويري بأتمّ معنى الكلمة.

وهذا **يقتضي وفق توصيات المشاركين في المؤتمر:**

- «تشجيع التعاون بين المؤسسات الإعلامية ومطوّري الذكاء الاصطناعي والجامعات المحلّية، لإلمامهم الأوسع بالخصائص اللغوية والثقافية والاقتصادية الوطنية، من أجل استنباط حلول متناسبة مع الاحتياجات المحدّدة لصناعة الإعلام الوطني..
- مراقبة قوانين الذكاء الاصطناعي ولوائحه العالمية، والتعلّم من الاستراتيجيات المتنوّعة..

قصد السعي إلى التعاون من أجل ممارسات ذكاء اصطناعي مسؤولةٍ وأخلاقيةٍ في الخدمات الإعلامية..

- الـدعوة إلـى عـملٍ تـعاونـي لتطوير مواثيق أخلاقية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.. مـع التأكيـد علـى الـشفافيـة والإنصــاف والمساءلـة، وإنشــاء لجــان أخلاقيـة داخلية ضمن المؤسسات.
- تطبيق تدابير صارمة لأمن البيانات ولحماية المعلومات الحسّاسة المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الإعلامي.
- تطوير معايير شفافية، خاصة لأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي والالتزام بها، والامتثال لقوانين حقوق النشر والملكيّة الفكرية وحماية البيانات...
- حوكمة نفاذ أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى المحتوى الصحفي، من خلال اتفاقيات رسميّة تضمن استدامة الصحافة وتنسب المعلومات إلى مصادرها وتحترم حقوق الملكيّة الفكرية وتقدّم التعويضات العادلة لأصحاب الحقوق...
- التركيز على الصدق والدقة والإنصاف والاستقلالية وعدم الأذى وعدم التمييز، والمساءلة واحترام الخصوصيّة وسرّية المصادر..
- التأكّد من أن يظلّ اتخاذ البشر للقرار محوريًّا في الاستراتيجيات طويلة المدى وفي الخيارات التحريريّة اليومية، مع التشديد على أهمّية صنع القرار المدروس والمستنير من قبل فرق التحرير، فيما يتعلّق باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي..
- تشجيع استخدام أحْدَث الأدوات لضمان صحّة المحتوى المنشور ومصدره، وتقديم تفاصيل موثوقة حول أصل المحتوى وأيّة تغييرات تمّ إجراؤها. والتعامل مع المحتوى الذي لا يفي بمعايير الأصالة باعتباره مضلّلا محتملا..

- التأكّد من التمييز الواضح بين المحتوى المشتقّ من التقاط حقيقي للمواد الإعلامية والمحتوى الذي تمّ إنشاؤه أو تعديله باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتجنّب تضليل الجمهور بالامتناع عن إنتاج محتوى تمّ إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي، وعرضه مُحاكيا صور العالم الواقعي أو منتحلا شخصيات حقيقية بشكل شديد الواقعية..
- مع تطوّر الذكاء الاصطناعي، من المهمّ التأكيد على استخدامه لتعزيز الشموليّة والتنوّع، بدّلاً من تعزيز الصور النمطيّة والتحيّز..

ضمان التنوّع في مجموعات البيانات المستخدمة لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي على التعرّف على اللغة العربية وفهمها بدقة، والتمثيل الدقيق للحساسيات والتنوّع الثقافي لتجنّب التحيّزات غير المقصودة أو سوء الفهم عند معالجة المحتوى العربي.

ويمكن أن يتحقّق ذلك عبر الاستثمار في البحث والتطوير، بالتعاون مع خبراء لغويين، لتطوير نماذج لغة عربيّة متينة وواعية بالسياق، وتخصيص نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي لتكون قادرةً على فهم أفضل الفوارق الدقيقة في اللغة العربية الغنيّة بلهجاتها المتنوّعة.

لقد مثّل هذا المؤتمر الثالث، في رأيي، نقلة نوعيّة مهمّة في مقاربة الإعلاميين العرب لمسألة جوهريّة، هي مسألة مواكبة التطوّرات التكنولوجيّة المتسارعة. إذ لم يعد هاجسنا الأساسي هاجس مسارعة في اللّحاق بركب التطوّر المتسارع، بل أصبح هاجسنا الأساسي منصبّا على إمعان النظر الفاحص أوّلا، ودراسة خلفيّات المستحدثات وأبعادها الوظيفية وآثارها الحاصلة والمرتقبة، وما فيها من مزايا وما قد تنطوي عليه من محاذير، وطرح التساؤل الجوهري حول سبل الإفادة منها وفق حاجاتنا الحقيقية، وما يتطلّبه تطوير الخدمة في واقعنا الثقافي والحضاري، وما يميّز هذا الواقع من خصوصيّات.

الإعلام الغربي والانحياز للسردية الإسرائيلية في الحرب على غزة

أ. محمد رؤوف يعيش

تـواصل الـمجلّة تـركيز اهتمامها على الأحداث المأساوية التي يشهدها قطاع غزّة وسائر الأراضي المحتلّة، جرّاء الـعدوان الـغاشم الـذي يـشنّه الـكيـان الصهيوني الـمحتل ضـدّ الـمدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني، في خـرقٍ مـفضوح للـمواثيـق الـدولية. وتعرض المقالات التي يقترحها الملفّ جوانب من تعاطي الإعلام الغربي مع هذه الكارثة الفظيعة، وإظهار مدى انحيازه للسردية الإسرائيلية في الحرب على غزّة.

وتـمّ الـتمهيد بمقال عنوانه: «**سكوت... إسرائيل تبيد !**» انطلق بلمحة عن احتلالها لفلسطين التـي كانت تحت الانتداب البريطاني، ثمّ صدور قرار التقسيم الأممي في 29 نوفمبر 1947.

ويـتبسّط الـمبحث فـي ما يقوله القانون الدولي عموما والقانون الدولي الإنساني بوجه خاص، بشأن ما يحصل في قطاع عزّة والضفّة والقدس من انتهاكات إسرائيلية مروّعة. وبناء على ذلك، فإنّ حقّ الدفاع عن النفس لا يُعْطى إلاّ لحركات المقاومة التي تناضل ضدّ السيطرة الأجنبية من أجل حق تقرير المصير. ولذا، فإنّ ما تقوم به حركة المقاومة الفلسطينية إزاء الاحتلال الإسرائيلي هو عمل شرعي تجيزه قواعد القانون الدولي.

ويـتعرّض الـمقال للتدابير التي اتخذتها محكمة العدل الدولية إثر الدعوى التي رفعتها دولة جنوب إفريقيا ضدّ إسرائيل، بموجب ارتكابها جريمة إبادة جماعية ضدّ السكان العزّل.

الإعلام الغربي يسقط في امتحان المهنية: سلاح من أسلحة الحرب

تـقـف هـذه الـدراسة على الاتجاهات الـتي ذهـبت فـيهـا الـتغطيـة الإعلاميـة بـالدول الـغربيـة للـحـرب على غزّة، حيث لم تكفّ عن تبرير العدوان الصهيوني وتبنّي الرواية الإسرائيلية والترويج لها، في القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وتنشر المجلّة مقالاً في الموضوع ذاته، للدكتور أسامة عبد اللّه أستاذ العلاقات العامة والإعلام بجامعة النجاح في فلسطين، بعنوان: **الإعلام الغربي: من أبجديات الحِرَفية الصحافية إلى آلة لصناعة رأي مضلّل.**

كما تفتح نافذة على أشهر **الأصوات العربية التي أبدعت في تحدّي التضليل الصهيوني – الغربي**، وكان لها تأثيرها الفعّال في المنابر الإعلامية الغربية، من خلال اعتمادها على خطابٍ متّسم بقوّة الحجّة، ودحض مزاعم السردية الإسرائيلية وانحياز الإعلام في الغرب لها.

ويـتوّج الـملفّ بـعرضٍ **للانـتهاكـات الإسـرائـيليـة الصارخة ضدّ حرّية الصحافة وروّادها الفلسطينيين،** مع استحضار مواقف الاتحادات والمنظمات المهنية، الدولية منها والعربية في الشأن.

وفي سياق آخر، تتساءل المجلّة عن **أيّ قدرة للإعلام العربي في إثارة الوعي بالمخاطر الحالية والمستقبلية للتغيّرات المناخيّة؟**

سكوت : إسرائيل تُبِيدُ!

أ. د. عبد المجيد العبدلّي
أستاذ متميز في القانون الدولي
بكلّية الحقوق والعلوم السياسية - تونس

استفاق العالم يوم 7 أكتوبر 2023 على حدث كبير سيصبح من اهتماماته، سواء مباشرة أو بصورة غير مباشرة، بفضل وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات التلفزيونية التي تبثّ عبر الأقمار الصناعية، ووسائل الإعلام الأخرى التي فرضت عليها الحاجة أن تكون معولمة.

هذا الحدث حصل في فلسطين المحتلّة، وأطلقت عليه حركة المقاومة الفلسطينية وبالتحديد كتائب عزّ الدين القسّام: Les Brigades d'Ezzeddine Elkacem الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية ـ حماس ـ اسم «طوفان الأقصى»: Le déluge d'Al-AKSA (diluvium)

في ذلك اليوم، نفّذت كتائب القسّام عملية عسكرية قتل فيها أكثر من 1400 إسرائيلي، واحتجزت المئات: عسكريين ومدنيين، منهم من يحمل جنسيات دول أخرى.

هذه العملية الفدائية لم تكن متوقّعة، لا من مخابرات دولة الاحتلال ولا من مخابرات الـدول الأخرى وعـلى رأسـها الـولايـات الـمتحـدة الأمـريكيـة الـتـي تـنتشـر قـواعـدها الـعسكـريـة غير بـعيدة عن فلسطين المحتلة، وتجوب بوارجها الحربية البـــحار والمحيـــطات والمضايق والقنوات غير البعيدة عن قطاع غزّة الذي حوّلته إسرائيل منذ 2005 إلى معتقل.

في هذا الإطار، نشير إلى أنّ فلسطين هي الكيان الوحيد في الكرة الأرضية الذي مازال تحت الاحتلال الاستيطاني في عام 2024.

لمحة وجيزة عن احتلال إسرائيل لفلسطين

كنا وما اجمل ما كنا

في القدس - شرطي فلسطيني يفتش يهودي على بوابة يافا - 1929

قدسنا منذ البدء والى الابد
شاء من شاء وابى من ابى

كـــانت فـلسطين، شـــأنـها شأن عديد الدول العربية الأخرى ولاية عثمانية، وبعد نهاية الـحرب الـعالمية الأولى (1914 - 1918) تـمّ وضع بعض الولايات العثمانية العربية تحت نظام الانتداب تطبيقا للمادة 22 من ميثاق عصبة الأمم، فكانت فلسطين تحت نظام الانتداب البريطاني-Mandat - A : أ -.

والانتداب هو في الحقيقة احتلال لكنه في الظاهر يهدف إلى الرقيّ بالشعوب الواقعة تحته لبلوغ الاستقلال.

وبعد الحرب العالمية الثانية (1939ــ 1945)، تمّ وضع نهاية لنظام الانتداب وإحلال نظام الـوصاية محلّه الذي أتى به ميثاق منظمة الأمم المتحدة المعتمد في 26 جوان/ يونيو 1945، لكنّ بريطانيا العظمى واصلت ممارسة نظام الانتداب على فلسطين إلى 14مايو 1948، والسبب في ذلك بالأساس هو أنّ الحلفاء الذين انتصروا على دول المحور في الحرب العالمية الثانية وهيكلوا منظمة الأمم المتحدة خدمةً لمصالحهم، وجدوا ضغطا عليهم من اللّوبيات اليهودية التـي تتحكّم في أهمّ مفاصل الحياة الاقتصادية في العالم ، و تكفيرًا عن الجرائم التي ارتكبت في حقّ اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية ، لخلق دولة يهودية.

وفـي هـذا الـمناخ، ستستعمل منظمة الأمم المتحدة التي خلقت لتوّها غطاء لخلق دولة على حساب دولة قائمة الذات ما زالت تحت الانتداب البريطاني، هي فلسطين.

وفي يوم 29 نوفمبر 1947، سيتمّ التصويت في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على توصية فريدة من نوعــها ومُخالِفة لميثاق منظمة الأمم المتحدة، ممّا سيكسبها طابع اللاّشرعية، هي القرار 181(د ــ 2) الذي قسّم الإقليم الفلسطيني إلى دولتين:

ــ دولة يهودية.

ــ دولة عربية.

ــ القدس مساحتها 176 كيلو مترا مربعا توضع تحت نظام دولي مؤقّت.

وصوّتت لفائدة هذا القرار 33 دولة وعارضته 13 دولة، وامتنعت عــن التصويـت 10 دول.

هـذا الـقرار هـو قـبل كـلّ شـيء تـوصيـة: Recommandation ، لأنّ الـجمعيـة العامـة فـي هذا المجال لا تُصدر إلاّ التوصيات (المواد 9 ـــ 23 من الميثاق). وكما هو معلوم التوصية ليست مُلزمة.

كذلك لا توجد حالة أخرى مشابهة في تاريخ منظمة الأمم المتحدة: تقسيم إقليم إلى شقّين وإعطاء شقّ لدولة لا توجد.

بالإضـافة إلـى ذلـك، فـإنّ هدف منظمة الأمم المتحدة هو تحقيق السلم والأمن الدوليين في العالــم (الديباجة والمادة 1 من الميثاق)، هدف لم يتحقّق في الشرق الأوسط منذ صدور قرار التقسيم 181(د.2) في 29 نوفمبر 1947، بل عرفت المنطقة الحروب والجرائم الأكثر خطورة في العالم: الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والعدوان المسلّح، التي ترتكبها إسرائـيل وتفلت من العقاب.

فـماذا يـقول القانون الدولي عامّة والقانون الدولي الإنساني، بوجه أخصّ عن ما يحصل في قطاع غزّة خصوصا و في الضفّة الغربية و القدس عموما منذ 8 أكتوبر 2023؟

نشير إلى أنّ **القانون الدولي العام: Droit international public هو مجموعة القواعد التي تنظّم وتؤطّر العلاقات الدولية** (انظر عبد المجيد العبدلّي: قانون العلاقات الدولية، الطبعة 6، معهد الدراسات العليا للنشر، تونس، 2021، ص 28 وما يليها).

أمّا **القانون الدولي الإنساني** الذي هو فرع من فروع القانون الدولي العام، فكان يطلق عليه في البداية قانون الحرب، ثمّ أصبح قانون النزاعات المسلّحة. وبعد صدور اتفاقيات جنيف الأربــع في 12 أغسطس 1949 والبروتوكولين الإضافيين في 8 يونيو 1977 حول حماية المدنيين ومعاملة الأسرى وتنظيم سير العمليات العسكرية في البرّ والبحر، أصبح مصطلح القانون الدولي الإنساني الأكثر استعمالا، سواء في الفقه أو في القضاء الدولي أو في النصوص القانونية الدولية والوطنية.

والقانون الدولي الإنساني هو مجموعة القواعد القانونية والعرفية التي تنظّم حماية الأفراد والممتلكات أثناء النزاعات المسلّحة، كلٌّ حسب مركزه: المقاتل، المدني غير المشارك في القتال، الطاقم الطبي، الصحفي، المراسل الحربي، المنشآت التعليمية، المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، دور العبادة...

فما هو الطابع القانوني لما يحصل في قطاع غزّة بفلسطين المحتلّة منذ 8 أكتوبر 2023؟

توجد بعض المفاهيم التي يتمّ الترويج لها للمغالطة، لأنها لا توجد لا في القانون الدولي عموما ولا في القانون الدولي الإنساني خصوصا.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية يوم 8 أكتوبر 2023 عن طريق رئيسها جوزيف بايدن الذي قال يوم 2 أكتوبر 2013 لـمّا كان نائبا للرئيس الأمريكي في كلمة ألقاها بالمؤتمر السنوي للمنظمة اليهودية الأمريكية «جي ستريت» المنعقد بواشنطن:

«لو لم يكن هناك إسرائيل لكنّا اضطررنا لاختراعها صيانةً لمصالحنا. أمّا بالنسبة إلى ضمان دعم إسرائيل، فإنّ موقفنا في هذه القضية لا يتزحزح عن السطر».

وكـذلك وزير خارجيتها بلينكن الذي قال في أوّل زيارة له إلى إسرائيل بعد 7 أكتوبر 2023 «أتيت إلى هنا كيهودي» إنّ إسرائيل في حالة دفاع عن النفس.

نشير قبل كلّ شيء إلى أنّ الدفاع عن النفس هو حقّ طبيعي، سواء للفرد أو للشعوب أو للدول، وممارسته لا تعدّ جريمة ولا عقوبة عليه وذلك منذ القدم، فنجد في القرآن الكريم:

«وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إنّ الله لا يحبّ المعتدين»
(سورة البقرة، الآية 190)

«فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم»
(سورة البقرة، الآية 194)

وكلّ القوانين الجزائية الوضعية لا تجرّم ولا تعاقب عن فعل الدفاع عن النفس: «لا جريمة على من دفع صائلا عرّض حياته أو حياة أحد أقاربه لخطر حتمي ولم تمكّنه النجاة منه بوجه آخر...» (المادة 39 من المجلّة الجزائية التونسية).

وكذلك قنّن القانون الدولي قاعدة الدفاع الشرعي في عديد المعاهدات، منها ميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي أورد في المادة 51 منه: «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحقّ الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوّة مسلّحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة....».

يعدّ الاحتلال في القانون الدولي العام جريمة، وفلسطين تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948، وهي جريمة مستمرّة تتمثّل في فرض قوّة سيطرتها على دولة، ممّا يفقدها سيادتها ومن ثمّ شخصيتها القانونية.

والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يطلق عليه احتلال استيطاني مدعّم بقانون صادر يوم 1 أبريل 1952 سُمّي بهتانا وزورا «قانون العودة» الذي بموجبه تمنح الجنسية الإسرائيلية إلى كلّ يهودي يأتي من أيّ مكان في الكرة الأرضية بنيّة الإقامة والاستقرار في فلسطين المحتلّة، وتمّ إسناد هذا القانون بقانون القومية الصادر عام 2018 الذي ينصّ على أنّ «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي وفيها قامت دولة إسرائيل».

إنه لمن الخطأ الفاحش أن تمنح دولة احتلال حقّ الدفاع عن النفس، لأنّ الاحتلال جريمة يعاقب عليها القانون الدولي، فكيف يمكن أن يعطى المجرم حقّ الدفاع عن نفسه؟.

لو سايرنا هذا التوجّه، سيصبح المجرم ضحيّة، والضحية مجرما، وتصبح قواعد القانون الدولي مقلوبة.

إذن **في حالة الاحتلال، لِـمَنْ يُعْطى حقّ الدفاع عن النفس؟**

لا يُعطى إلاّ لحركات المقاومة التي تناضل ضدّ السيطرة الأجنبية من أجل حقّ تقرير المصير الذي اعتبرته محكمة العدل الدولية في حكمٍ لها بتاريخ 30يونيو1995 في قضية تيمور الشرقية بأنه قاعدة آمرة: jus cogens لا تجوز مخالفتها.

إنّ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها من أهمّ قواعد القانون الدولي التي كرّستها عديد الاتفاقيات والقرارات الدولية:

- ميثاق منظمة الأمم المتحدة (المادتان 2 و55).

- الصكّان الدوليان حول الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966....

وكذلك عديد القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصّصة والمنظمات الإقليمية وحركة عدم الانحياز...:

- القرار 1514 (د ــ 15) المؤرّخ في 14 ديسمبر 1960 حول إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة....

- **إعلان مانيلا**ّ بتاريخ 15 نوفمبر 1982 (قرار الجمعية العامة 37/10): ينصّ على حقّ الشعوب تحت الاحتلال في الكفاح وتلقّي الدعم الخارجي...

واعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في قراره المعتمد بتاريخ 31 يونيو 1975 أنّ المساعدات التي تُقدَّم لحركات التحرّر من قبل منظمة الأمم المتحدة متولّدة عن مشروعية كفاح الشعوب المستعمرة.

وقد حظي الشعب الفلسطيني بمئات القرارات التي تعطيه حقّ الدفاع عن نفسه بكلّ الوسائل، بما فيها السلاح.

هذه المشروعية نجدها مجسّدة في عديد الاتفاقيات الدولية، منها على سبيل الذكر اتفاقية الأمم المتحدة حول مناهضة اختطاف الرهائن التي تنصّ مادتها 12 على أنها لا تنطبق على عمليات اختطاف الرهائن، في إطار نضال الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية ....

هذا يؤكد ويؤيّد أنّ ما قامت به كتائب القسّام كحركة مقاومة للاحتلال الإسرائيلي يوم 7 أكتوبر 2023 هو عمل شرعي تُجيزه قواعد القانون الدولي التي تفرض على الدول مساعدة حركات التحرّر على التخلّص من الاحتلال ونيل الاستقلال بكلّ الوسائل، بما فيها السلاح.

أمّا ما تقوم به إسرائيل كدولة احتلال منذ 8 أكتوبر 2023 في قطاع غزّة بالخصوص وفي الضفة الغربية والقدس عموما، فلا يمكنه أن يندرج تحت قاعدة الدفاع عن النفس، بل ومن خلال ما هو واقع على الميدان فهو يعدّ جريمة إبادة جماعية: génocide التي تعرّفها المادة 2 من الاتفاقية حول الوقاية والعقوبة عن جريمة الإبادة الجماعية المعتمدة

في 9 ديسمبر 1948، وكذلك المادة 6 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية **بأنها فعل يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية، إثنية، أو عرقية أو دينية بصفتها هذه إهلاكا كلّيا أو جزئيا.**

منذ 8 أكتوبر 2023، قطعت إسرائيل الكهرباء والماء والغذاء والدواء عن قطاع غـــزّة وأغلقت الحدود والمعابر، وقصفت من الجوّ والبرّ والبحر المدنيين ودمّرت المستشفيات والمدارس ودور العبادة وسيارات الإسعاف وتقتل الطواقم الطبية والصحفيين والمراسلين الحربيين الذين لوحدهم بلغ عدد القتلى منهم أكثر من 130 صحفيا ومصوّرا ومراسلا، ووصل بها الأمر إلى منع الإسعاف من الوصول إلى أحد صحفيّي قناة الجزيرة الذي ينزف دمًا بسبب إطلاق النار عليه من أحد الجنود الإسرائيليين، ممّا تسبّب في وفاته بعد 5 ساعات.

لقد بلغ عدد القتلى أكثر من 50.000 مدني، أغلبهم من الأطفال والنساء والشـــيوخ والعُجّز، أخذًا في الاعتبار المفقودين الذين مازالوا تحت الأنقاض. وتمّ تدمير أكثر من 90% من البيوت والمـحلاّت في القطاع، ومازالت الجريمة مستمرّة إلى يومنا هذا...

أليس هناك نيّة في إفناء وإنهاء سكان قطاع غزّة من قبل دولة الاحتلال ــ إسرائيل؟

إنّ جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزّة تعدّ جريمة خطيرة لا تسقط بمرور الزمن وتعاقب عنها المحكمة الجنائية الدولية وكلّ المحاكم الدولية الأخرى والوطنية نتيجة خطورتها، لأنها «تهدّد السـلم والأمن والرفاه في العالم» وهي «أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره». لذلك «يجب أن لا تمرّ دون عقاب ... لوضع حدّ لإفلات مرتكبها من العقاب» (ديباجة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في 17 يوليو 1998 بروما).

وإذا كانت إسرائيل تعدّ فاعلا أصليا في جريمة الإبادة الجماعية، فإنّ الدول والكيانات التي تقدّم لها المساعدة: عتاد عسكري، خبرات وجنود ومرتزقة، مال... أعدّتها لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في حـقّ سكان قطاع غزّة، تعتبر مشاركة في ارتكاب الجريمة، والمشارك يعاقب بنفس عقوبة الفاعل الأصلي، وبعضها أعلن ذلك بكلّ وضوح: الولايات المتحدة الامـريكيـة، بـريطانيـا الـعظمى، فرنسا، ألمانيا، إيطالـيا ... والـبعض الآخـر يـفعـل ذلك في الخفاء، وكم هو كثير هذا الصنف.

هل تبقى جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكب في قطاع غزّة التي يشاهدها العالم بالصوت والصورة بدون عقاب؟

إذا تمّ الجواب بنعم، فذلك يعدّ إفلاتا من العقاب، وهو ما ترفضه كلّ القوانين السماوية والوضعية، لأنّ في قطاع غزّة وقع عشرات الآلاف من الأطفال والنساء والرجال والشيوخ ضحايا لفظائع فاقت بشاعة ووحشية الجرائم التي ارتكبتها النازية أثناء الحرب العالمية الثانية.

منذ 8 أكتوبر 2023 تحوّل قطاع غزّة إلى محرقة والعالم يتفرّج، بل الكثيرون يساعدون الجلاّد والمجرم على مواصلة المحرقة. وإذا كان العالم يتصوّر أنّ وقت الإفلات من العقاب قد ولّى، فإنه يوجد في الكرة الأرضية كيان مسخ يحتلّ شعبا منذ أكثر من 75 سنة ويضرب عرض الحائط بالقواعد القانونيـة وبأحكام المحاكم وبقرارات الأمم المتحدة التي صنعته.

فلمن يرجع اختصاص محاكمة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزّة منذ 8 أكتوبر 2023 من قبل إسرائيل وشركائها؟

يوجد جهاز قضائي جنائي دولي دائم بدأ يمارس اختصاصه منذ غرّة يوليو2002 ومقرّه بلاهـاي (هولنـدا) وهـو **المحكمـة الجنائيـة الـدوليـة (C . P. I.)** التـي تحـاكم الأفـراد، بغضّ النظر عن صفتهم الرسمية (المادة 27 من النظام الأساسي) من أجل :

- جريمة الإبادة الجماعية.
- الجرائم ضد الإنسانية.
- جرائم الحرب.
- جريمة العدوان (المادة 5 من النظام الأساسي).

ولا تنظر إلاّ في الجرائم المرتكبة منذ 1 يوليو 2002.

ويحقّ لثلاث جهات التقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية:

- الدولة الطرف في النظام الأساسي.
- مجلس الأمن.
- المدّعي العام.

ويجوز لدولة غير طرف أن تُودِع إعلانا لدى مسجّل المحكمة تقبل به ممارسة المحكمة اختصاصها فيما يتعلّق بجريمة قيد البحث (المادة 12/3 من النظام الأساسي).

وفي الوقت الحاضر توجد 6 دول عربية أطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: الأردن، جيبوتي، تونس، السودان، جزر القمر وفلسطين، يمكنها مقاضاة الإسرائيليين وشركائهم عن جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكب في قطاع غزّة (المادة 14 من النظام الأساسي للمحكمة). كما يحقّ للمدّعي العام للمحكمة أن يباشر التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس المعلومات التي حصل عليها والمتعلّقة بجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزّة (المادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة)، وهو ما قام به في أوكرانيا بعد الاعتداء عليها من قبل روسيا فـي 24 فبراير 2022، لـمّا حقّق في جرائم حرب مرتكبة في أوكرانيا وأصدر بطاقة توقيف ضدّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

إنّ كلّ الجرائم التي تختصّ بالنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية ترتكب في قطاع غزّة، لكنّ إسرائيل لا تعير الاهتمام للقضاء الجنائي الدولي، لأنّ لها حماية خاصة من قبل الدول النافذة في المجتمع الدولي، التي هي مشاركة في جريمة الإبادة التي تُرتكب في قطاع غزّة منذ 8 أكتوبر 2023 باعتبارها أداتها الوظيفية في منطقة الشرق الأوسط.

ولا بدّ من القول إنّ إسرائيل كيان مارق عن القانون، لا تفهم إلاّ لغة القوّة، كما حصل في عملية «طوفان الأقصـى».

وعلى العرب أن يفهموا أنّ إسرائيل سرطان خبيث في جسدهم لن يتعافوا منه إلاّ بمدّ المقاومة في فلسطين المحتلّة بالمساعدة، بما فيها السلاح.

المقاومة التي أثبتت أنّ وحدها لها القدرة على إنهاء الاحتلال «لأنّ إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله، يشكّل إنكارا لحقوق الإنسان و يناقض ميثاق الأمم المتحدة ويعيق قضية السلم والتعاون العالميـين»

(قرار الجمعية العامة 1514 (د.15) بتاريخ 14 ديسمبر 1960)، لأنّ الكفاح المسلّح الذي تخوضه حركات التحرّر الوطني، بما فيها كتائب عزّالدين القسّام شرعـــــي ومشروع، **ومَنْ يكافح بالسلاح لتحرير شعبه من الاحتلال الاستيطاني والعنصري لا يعدّ إرهابيا بل مقاوما تحميه قواعد القانون الدولي، حماية لا تطمسها قائمات وزارات خارجية دول تصنّف المقاومة إرهابا، متجاهلةً أنّ أخطر إرهاب في العالم هو إرهاب دولة إسرائيل والدول التي تساعدها، والتي ترتكب في حقّ الشعب الفلسطيني جريمة إبادة جماعية مستمرّة منذ عام 1948 إلى اليوم، ويفرض على العالم السكوت لأنّ إسرائيل ما زالت لم تُنهِ عدوانها على الشعب الفلسطيني المتمسّك بحقّه الطبيعي في الدفاع عن النفس والتحرّر من استعمار استيطاني صهيوني مقيت، قالت عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة في يـــوم ما :**

«الصهيونية شكل من أشكال العنصرية»

(القرار 3379 (د.30) بتاريخ 10 نوفمبر 1975)، قرار أبطلته في 16 ديسمبر 1991 بموجب قرارها 46/86 بالرغم من أنّ العنصرية والتقتيل بنيّة الإبادة للإفناء، جرائم مازالت مستمرّة، ممّا يشجّع على التمادي في الجرم والإفلات من العقاب الذي هو تهديد للسـلم و الأمن الدوليين.

إنّ عملية «طوفان الأقصى» قد أعادت القضية الفلسطينية كقضية احتلال إلى الساحة الدولية، و«نسي» العالم ما يجري في أوكرانيا منذ 24 فبراير 2022، وهو الذي أهمل ما يرتكب في فلسطين المحتلّة من جرائم خطيرة من قبل دولة مارقة عن القانون لا يستهويها إلاّ القتل والتمعّش منه.

إنّ ما يحصل في غزّة منذ 8 أكتوبر 2023 هو جريمة إبادة جماعية كاملة الأركان

حسب المادة 6 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية و المادة 2 من اتفاقية منع جريمة إبادة الأحباس والمعاقبة عليها المعتمدة من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 9 ديسمبر 1948، يرتكبها كيان مسخ محتلّ لفلسطين هو إسرائيل بمشاركة أمريكا وبريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ... وبمشاركة البعض الآخر بالصمت والخوف والخنوع، لمّا يرى أطفالا ورضّعا يُبادون في المستشفيات والشوارع والمدارس والبيوت، هذا البعض مفروض عليه مؤازرة سكان قطاع غزّة بكلّ الوسائل المتاحة، وكحدّ أدنى قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الكيان الصهيوني.

بل نرى البعض يتداعى مع الولايات المتحدة الأمريكية لضرب الحوثيين في اليمن الذين يمنعون مرور السفن الإسرائيلية والسفن التي تتعامل مع الكيان الصهيوني في البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن وباب المندب، حتى ترفع إسرائيل حصارها عن قطاع غزّة الذي يموت سكانه جوعا وعطشا وفقدان الدواء والكهرباء والوقود، وتقتيلا ممنهجا الذي هو إبادة جماعية.

أليس ما يُقدِّمُه الحوثيون للفلسطينيين في مقدور العديد من الدول التي تتسابق نحو إبرام أكبر صفقات السلاح في العالم؟.

فلمن هذا السلاح المكدّس إذا لم يكن للدفاع عن الحقّ المسلوب ومساندة الشعب الفلسطيني في التحرّر وتكوين دولته المستقلّة، إسوة ببقية شعوب العالم.

إنّ ضرب الحوثيين في اليمن بسبب منعهم السفن من إمداد إسرائيل بالسلاح والوقـود والغذاء، هو مساندة لإسرائيل في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في قطاع غزّة.

لـقد تـحلّوا بـالشجاعـة دون انتظـار مـوافقـة أمريكـا، كمـا يفعل البعض، وخاضوا الحرب مع المقاومة الفلسطينية وألحقوا أضرارا كبيرة بالاقتصاد الإسرائيلي.

وأمام هول وفظاعة جريمة إبادة الأجناس، نهض العالم في جزئه الجنوبي ممثّلا في دولة جنوب إفريقيا التي عانت لقرون من الميز العنصري: Apartheid، ورفعت دعوى ضدّ إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، بالاستناد إلى اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها الـمعتمدة فـي 9 ديسمبر 1948، والـتـي دخلـت حـيّز الـنفاذ فـي 12 ينـايـر 1951، وذلـك بـعد 90 يوما من تصديق 20 دولة عليها أو الانضمام إليـــها (المادة 13). وتضمّ في الوقت الحاضر 153 دولة، بما فيها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا ودولة جنوب إفريقيا وجميع الدول العربية، والتي تعطي الاختصاص لمحكمة العدل الدولية بخصوص تطبيق وتأويل الاتفاقية عند ارتكاب جريمة إبادة جماعية.

ومن المعلوم للجميع أنّ إسرائيل أعلنت منذ 8 أكتوبر 2023 أنها تقطع الماء والغـــذاء والدواء والكهرباء عن سكان قطاع غزّة، وبلغ قتل المدنيين أكثر من 50.000 شخص وما يزيد على 100.000 جريح.

وتنصّ الاتفاقية التي اعتمدتها دولة جنوب إفريقيا لإثبات مسؤولية إسرائيل عن جريمة الإبادة التي ترتكبها في حقّ سكّان قطاع غزّة وأكدتها المادة 6/ج من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، على أنها تعدّ إبادة جماعية «إخضاع الجماعة عمدًا لأحوال معيشية بقصد إهلاكها كلّيا أو جزئيا».

وطلبت دولة جنوب إفريقيا بتاريخ 11 يناير 2024 من المحكمة اتخاذ تدابير مؤقّتة Me-sures Conservatoires ، تطبيقا للمادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية التي تنصّ على أنه «للمحكمة أن تقرّر التدابير المؤقّتة التي يجب اتخاذها لحفظ حقّ كلٍّ من الأطراف، وذلك متى رأت أنّ الظروف تقضي بذلك».

ونظرًا إلى هوْل ما ترتكبه إسرائيل في قطاع غزّة منذ 8 أكتوبر 2023، أصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ 26 يناير 2024 أمرا: Ordonnance يقضي بـ:

- أن تتّخذ إسرائيل جميع الإجراءات لمنع جميع الأفعال، بما فيها القتل والتسبّب بالضرر البدني والظروف التي تؤثّر على الحياة والدمار المادي.

- أن تتّخذ إجراءات فورية للتأكّد من منع تدمير الأدلّة حول ارتكاب جريمة إبادة الأجناس.

- أن تتّخذ إجراءات لضمان توفير الاحتياجات الإنسانية الملحّة لسكّان قطاع غزّة.

- أن تقدّم إسرائيل تقريرًا للمحكمة حول التدابير المتّخذة خلال شهر من تاريخ صدور القرار.

والأمر الذي صدر بشأن التدابير المؤقّتة غير قابل للطعن، لأنه يأتي لحماية سكّان قطاع غزّة من الهلاك والإفناء، هلاك غير قابل للتدارك.

وتبقى التدابير المؤقّتة التي قرّرتها المحكمة سارية المفعول، إلى أن يصدر الحكم النهائي حول المطالبة بإلزام إسرائيل بوقف إبادة سكّان قطاع غزّة وترتيب مسؤوليتها عمّا ارتكبته من جريمة.

ونشير بهذا الخصوص إلى أنّ الدعوى التي رفعتها دولة جنوب إفريقيا هي ضدّ «دولة إسرائيل» أساسها المادة 36/1 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية التي تنصّ على أنه: «تشمل ولاية المحكمة جميع القضايا التي يعرضها عليها المتقاضون، كما تشمل كلّ المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة وفي المعاهدات والاتفاقيات المعمول بها».

وبما أنّ إسرائيل كيان مسخ غير شرعي، لا يحترم قواعد القانون الدولي وأحكام المحاكم الدولية، وعلى رأسها محكمة العدل الدولية، فإنّ تصريحات مسؤوليها بعد صدور التدابير المؤقّتة تؤكّد أنهم لن يحترموا حكما يصدر ضدّ «دولة إسرائيل» بدعوى أنّ هذه الأخيرة تمارس حقّ الدفاع الشرعي الذي لا حقّ لها فيه كما قلنا، لأنها دولة احتلال ولأنه حقّ فقط للشعب الفلسطيني الواقع تحت السيطرة الأجنبية.

وهنا وبموجب المادة 94 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، يحقّ لدولة جنوب إفريقيا بوصفها دولة متقاضية في شكل دولة مدّعية أن تلجأ إلى مجلس الأمن الذي يمكنه إصدار توصياته بخصوص تنفيذ قرار التدابير المؤقّتة، كما يمكنه إصدار قرار بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الأمر.

لكنّ جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في حقّ سكّان قطاع غزّة تتمّ بمشاركة عديد الدول، من ضمنها أمريكا وبريطانيا العظمى وفرنسا، ثلاث دول تملك حقّ الفيتو بمجلس الأمن، وبالتالي يصعب على دولة جنوب إفريقيا استصدار قرار من مجلس الأمن يُلزم إسرائيل بـتنفيـذ حكم التدابير المؤقّتة الذي يُلزمها بوقف جريمة الإبادة الجماعـــية، لأنـها «محميّة» من مشاركين في الجريمة، عقوبتهم نفس عقوبة الفاعل الأصلي.

هذه الحظوة التي يتمتّع بها الكيان الصهيوني متأتّية من المادة 27 من ميثاق منظمة الأمم المتحـدة الـتـي تنـصّ علـى صـدور قـرارات مجلـس الأمـن فـي المسائل الأخرى، أي المسائل غير الإجرائية «بموافقة 9 من أعضائه، يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متّفقة....».

واعتبارا لأنّ سكّان قطاع غزّة يتعرّضون لجريمة إبادة جماعية يشاهدها يوميا كلّ العالم، فإنّ هذه الجريمة يجب أن يوضع لها حدّ وينال المجرم عقابه عنها، سواء كان فردا من قبل المحكمة الجنائية الدولية، أو دولة من قبل محكمة العدل الـدولية، لأنّ خـلاف ذلك يعدّ إفلاتا من العقاب لا يرتضيه كلّ ضمير حيّ على كوكب الأرض، حتى لا يُباد الشعب الفلسطيني الذي من حقّه الطبيعي مـقاومـة الاحتـلال والـدفـاع عـن النفس والعيش في دولة مستقلّة، شأنه شأن بقية الشعوب.

وليتذكّر الجميع أنّ المحكمة الجنائية الدولية التي اعتمد نظامها الأساسي في روما بتاريخ 17 يوليو 1998 قد أنشئت لوضع حدّ لإفلات مرتكبي الجرائم الخطيرة التي تهدّد السلم والرفاه فـي العالم، وعلى رأسها جريمة الإبادة الجماعية من العقـاب والإسهام بالتالي في منع هذه الجرائم.

فمتى يتحقّق السلم والرفاه للشعب الفلسطيني؟

«طوفان الأقصى»
الإعلام الغربي يسقط في امتحان المهنية: سلاح من أسلحة الحرب

د. مهى زراقط
كلّية الإعلام : بيروت - لبنان

مدخل:

اختلاق رواية وتبنّيها، التعتيم على الرواية المقابلة، نـزع الـحدث مـن سيـاقـه، تبرير الحرب بحجّة الدفاع عن النفس، تجهيل الفاعل، انتقاء المصادر...

هذا غيض من فيض أدوات التضليل التي استخدمتها، ولا تزال، مئات وسائل الإعلام الغربية في تغطيتها للحرب الإسرائيلية على غزّة وبأدوات مختلفة: من كتابة الخبر إلـى البرامج الحوارية.

فقد تخلّت وسائل الإعلام هذه عن مبادئها، وشرعاتها الأخلاقية، وقواعدها المهنية، ودخلت في الحرب مروّجة للـكذب الإسرائيلـي ومتبنّيـة لـروايته، لتشكّل بـذلك سلاحاً أساسياً اعتمدت عليه قوّات الاحتلال فـي الحرب التي تشنّها على الفلسطينيين.

هذا البحث يُلقي الضوء على بعض ممارسات هذا الإعلام، خلال الحرب- الإبـادة التي لم تنته حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

«هل تدين حركة حماس؟».

منذ السابع من أكتوبر 2023، كاد هذا السؤال يصبح موحّداً على العديد من وسائل الإعلام الغربية، يطرحه غالبية مقدّمي البرامج الحوارية السياسية. وهو سؤال يُطرح بشكل خاص على الضيوف العرب، الفلسطينيين تحديداً، كمقدّمة لأيّ حوار سيتناول مجريات الحرب الإسرائيلية على غزّة. يبدو كأنّ المحاورين لا يرغبون من المقابلة إلاّ سماع الإدانة العربية لعملية «طوفان الأقصى» العسكرية، التي نفّذتها حركة المقاومة الإسلامية «حماس» ضدّ قوّات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين المحتلّة. إذ لا يُطرح في المقابل، سؤال مماثل عن إدانة ما ترتكبه قوّات الاحتلال من مجازر تسبّبت بقتل ما يتجاوز الـ50 ألف فلسطيني (بمن فيهم تحت الأنقاض) خلال ما يناهز الخمسة أشهر من عمر الحرب، ولا عن أيّ اعتداء اسرائيلي سبق تاريخ السابع من أكتوبر وتسبّب بقتل فلسطينيين، اعتقالهم، تهجيرهم، وهدم بيوتهم.

الإخراج من السياق

ولحسن الحظ، نجح عدد من الضيوف العرب في تفادي الوقوع في فخّ هذا السؤال، الذي يمحو عقوداً من معاناة الفلسطينيين مع الاحتلال الإسرائيلي، ليبدأ التأريخ من 7 أكتوبر، ومن خارج أيّ سياق. فتصف الدكتورة حنان العشراوي سؤال المذيعة في التلفزيون السويدي عن «إدانة ما ارتكبته حماس بحقّ المدنيين» بـ«المتعالي والعنصري». وتسأل العشراوي في المقابل: «هل تطرحون هذا السؤال في كلّ مرة يقتل فيها الإسرائيليون فلسطينيين؟». أمّا السفير الفلسطيني في بريطانيا حسام زملط، فقد أجاب عن السؤال نفسه الذي طرحه عليه الإعلامي بيرس مورغان بالقول إنه «سؤال غير مهمّ، السؤال الأهمّ : هو كيف يمكننا وقف المجازر الإسرائيلية التي ستحصل بحقّ المدنيين الفلسطينيين؟ لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تساوي بين الاحتلال والشعب الواقع تحت الاحتلال، هذا لا يخدم العدالة ولن يخدم جمهورك في فهم الصورة الحقيقية». وفي مقابلة أخرى للسفير زملط على شبكة «سي.أن.أن» الأميركية، سألته المذيعة كريستين أمانبور: «أوّلاً وقبل كلّ شيء، هل تدين ما فعلته «حماس» داخل إسرائيل للمدنيين الإسرائيليين؟». فردّ عليها بثقة: «أوّلاً وقبل كلّ شيء، على الإعلام الغربي التخلّي عن هذا الإطار الذي أدّى بنا إلى ما نحن فيه الآن...».

وعلى الشاشة نفسها، أطلّ رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية، مصطفى البرغوثي ليجيب عن سؤال المذيع حول قتل عناصر حركة المقاومة للناس العاديين بالقول: «هذه رؤية من جانبٍ واحدٍ للأمر، أعتقد أنّ حماس هاجمت على نحوٍ رئيسي المؤسسات والمنشآت العسكرية، ومعظم الأشخاص الذين اعتقلتهم وأسّرتهم هم عسكريون».

وفي هذا السياق، يكتب الأستاذ بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس، ساري مقدسي، تحت عنوان «في غزّة: حرب إبادة جماعية بتواطؤ الغرب»1، عن صديق له مقيم في أستراليا، تمّت دعوته إلى المشاركة في برنامج حواري تلفزيوني يناقش الحرب على غزّة. «طرح عليه محاوروه كلّ الأسئلة الاعتيادية: هل يمكنك أن تدافع عمّا رأيناه من أفعال ارتكبها مقاتلو حماس؟ هل تساعد أعمال عنف مماثلة القضية الفلسطينية؟ كيف يمكن الدفاع عن مجزرة ارتُكبت بحقّ هواة موسيقى كانوا يشاركون في احتفال؟ هل تدافع عن حماس؟». يتابع المقدسي «كانوا يتوقّعون من صديقي، ربما، ردّة فعل دفاعية إلاّ أنه أجابهم بهدوء محوّلاً وجهة المقابلة: «هل يمكن أن أعرف لمَ أنا هنا اليوم، ولماذا لم تتمّ دعوتي إلى البرنامج طيلة العام الفائت؟»، ذاكراً لهم (أنّ أكثر من 200 فلسطيني قُتلوا منذ مطلع العام 2023)، من دون أن يحظوا بتغطية تلفزيونية «وكأنّ جرائم القتل اليومي للفلسطينيين، باتت أمراً عادياً، لكن عندما يكون القتلى إسرائيليين تستنفر وسائل الإعلام لإجراء تغطيات خاصة».

تغيير وجهة المقابلة، من خلال رفض الإجابة عن أسئلة معلّبة تُخرج عملية 7 أكتوبر من سياقها، بوصفها عملية مقاومة مشروعة ضدّ قوّات تحتلّ الأرض منذ أكثر من 75 عاماً، وتحاصر قطاع غزّة منذ 17 عاماً، هو النهج الذي سارت عليه معظم الشخصيات العربية التي جرت استضافتها لتجيب عن السؤال الشهير «هل تُدين/ينين حركة حماس؟». ويعدّ إخراج الحدث من سياقه، واحداً من أبرز عمليات التضليل التي انتهجها الإعلام الغربي منذ اللحظات الأولى لإعلان حركة «حماس» عن بدء عملية طوفان الأقصى. ولكي تنجح الوسائل الإعلامية في ذلك، تبنّت سردية مختلفة عن السردية الحقيقية، روّجت لها قوّات الاحتلال الإسرائيلي لتبرّر حربها على غزّة تحت حجّة «الدفاع عن النفس»، وتناقلتها مختلف وسائل الإعلام حول العالم، على الرغم من كلّ الأخبار الكاذبة التي أحاطت بها.

تبنّي السردية الإسرائيلية

تحتاج الحروب إلى مبرّر لكي تُشنّ. وعوض أن تكتفي «إسرائيل» لتبرير حربها التي تشنّها على قطاع غزّة بالقول إنها تردّ على العملية العسكرية التي أطلقتها حركة «حماس»، اختارت الكذب لكي تمنع أحداً من إيقافها عن الجرائم التي سترتكبها بحقّ الشعب الفلسطيني في غزّة. فروّجت على لسان كبار قادتها لكذبة قيام حركة «حماس» بقطع رؤوس 40 طفلاً، ووضعت هذه الكذبة على لسان الرئيس الأميركي جورج بايدن نفسه. ولم يتمّ

تكذيبها إلاّ بعد ثلاثة أيام، وردّاً على أسئلة الصحافة. إذ نقلت قناة «سي أن أن» عن مسؤول في الإدارة الأميركية قوله إنّ تصريحات بايدن كانت مبنيّة على «مزاعم إسرائيلية، ولم يرَ بايدن والمسؤولون الأميركيّون الصور التي تثبت الرواية الإسرائيلية». ومع مرور الأيام، كان كذب هذه الرواية يتأكد تباعاً، كما غيرها من الأكاذيب حول إحراق الأطفال، وقتل المدنيين المشاركين في احتفال موسيقي، ليظهر مؤخّراً ادّعاء إسرائيلي جديد يتعلّق بقيام عناصر «حماس» بعمليات اغتصاب!

من المعروف أنّ الكذب سِمَة ميّزت السياسة الإسرائيلية، منذ نشر الصهاينة في العالم مقولة «أرض بلا شعب، لشعب لا أرض»، ليبرّروا إقامة كيانهم على أرض فلسطين في العام 1948. وإمعاناً في تبرير جرائمها، استمرّت قوّات الاحتلال في سرديّتها القائمة منذ عقود على الزعم « إنها لا تقاتل مقاومة مشروعة ضدّ الاحتلال، بل مجموعة من الإرهابيين». وللغاية، تراها لا تتوقّف عن تشبيه الفصائل الفلسطينية المقاومة بمن اتّفق العالم على وصمهم بالإرهاب.

قبل عقدين من الزمن، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون يشبّه رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات بزعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن، وتصريحه شهير في هذا الإطار، إذ قال للأميركي في العام 2001: «ياسر عرفات هو بن لادن إسرائيل». بعدها بأشهر كانت قوّات الاحتلال تجتاح الضفّة الغربية في العملية العسكرية التي أطلقت عليها اسم «السور الواقي». اليوم، انتقل الأمر إلى تشبيه قوى المقاومة بتنظيم «داعش» الإرهابي الذي يقطع الرؤوس، وبالتالي يصبح كلّ ما تفعله «إسرائيل» للقضاء عليها مُباحاً، كما أباحت أميركا لنفسها احتلال أفغانستان والعراق بحجّة «الدفاع عن نفسها من الإرهاب».

الإعلام الغربي و«11 أيلول الإسرائيلي»

Caitlin Moran on Keir's good vibes and sparkles

THE TIMES

Israel shows mutilated babies

وتماشياً مع هذه السردية الإسرائيلية، لم يتردّد الإعلام الغربي في وصف ما حصل في 7 أكتوبر بـ«11 أيلول الإسرائيلي»، في رسالة ضمنية هدفها القول إنّ «إسرائيل» تتعرّض لهجوم إرهابي، وليس لمقاومة مشروعة ضد قوات احتلال لم توفّر أيّ نوع من الإجرام إلّا وممارسته.

إلى التماهي مع السردية الإسرائيلية، برز التضليل: والأمثلة أكثر من أن تحصى عن النظر بعين واحدة إلى ما يجري في هذه الحرب. ولولا فظاعة المجزرة المتمادية في غزّة، لما التفت بعض العالم الغربي إلى عدم إمكانية تجاهل صور الأطفال الذين يُقتلون بالآلاف (يكذّب الإسرائيليون صور الشهداء من الأطفال، ويصفونهم بالدمى). ورغم ذلك، لم تتردّد وسائل إعلامية في استغلال صور أطفال غزّة أنفسهم، لتثير شفقة العالم على أطفال إسرائيليين تمّ الادّعاء أنهم ذُبحوا من دون أيّ دليل على ذلك.

انحياز الإعلام الغربي لا يقتصر على مضمون ما يبثّه، بل على آراء العاملين لديه. يتعرّض عدد من الصحافيين المتعاطفين مع الفلسطينيين إلى التوقيف عن العمل، أو إلى التحقيق، لمجرّد أنهم عبّروا عن آرائهم المتضامنة مع فلسطين أو استنكروا جريمة قتل ارتكبتها قوّات الاحتلال. كما برز الانحياز في التعامل مع قتل الصحافيين عمداً من قبل الجيش الإسرائيلي، والذين ترتفع أعدادهم يوماً بعد يوم، حتى تجاوز عدد الفلسطينيين منهم المائة وثلاثين صحافيا، فيما استهدف عدّة صحافيين من لبنان، كان أوّلهم مصوّر وكالة «رويترز» عصام عبد اللّه.

«رويترز» تتريّث: القاتل مجهول

فقد تحفّظت الوكالة بدايةً عن ذكر الجهة التي قتلت عصام عبد اللّه، المصوّر الذي يعمل لصالحها منذ أكثر من عشر سنوات، ولم تعلن عن مسؤولية قوّات الاحتلال عن قتله إلاّ بعد 55 يوماً في إطار «تحقيق خاص» أجرته. فنشرت الوكالة2، في 7 ديسمبر 2023، تقريراً خاصاً خلصت فيه إلى أنّ «دبابة تابعة للجيش الإسرائيلي قتلت صحافياً من رويترز، وأصابت ستّة صحفيين في لبنان يوم 13 أكتوبر بإطلاق قذيفتين في تتابع سريع من داخل إسرائيل، بينما كان الصحفيون يصوّرون قصفاً عبر الحدود».

وكانت الوكالة قد تعرّضت لحملة انتقادات واسعة، عندما خرجت بخبر يجهّل مرتكب الجريمة، مكتفية بالقول في بيان أصدرته إنها حزينة لمقتل مصوّرها، وإنها «تبحث عن مزيد من المعلومات، وتعمل مع السلطات في المنطقة، وتدعم عائلة الشهيد وزملاءه». آلاف التعليقات طالبت الوكالة بتحديد هويّة القاتل، فغيّرت الوكالة في اليوم التالي صياغة الخبر لتشير فقط إلى أنّ الصواريخ انطلقت من ناحية إسرائيل من دون تحميلها أيّ مسؤولية، في حين كانت وسائل إعلامية عديدة تسمّيها، كما كان يمكن الاستناد إلى بيان قيادة الجيش اللبناني لتسمية القاتل. وجاء عنوان الخبر على الشكل التالي: «مقتل مصوّر تلفزيون من رويترز بجنوب لبنان في إطلاق صواريخ من ناحية إسرائيل».

أمّا عندما قرّرت الوكالة تحميل المسؤولية، ففعلت ذلك بعد تحقيق مطوّل، وشرحت تفاصيل إجرائه بعناية. فأوضحت أنها «راجعت لقطات فيديو مدّتها ساعات من ثماني وسائل إعلام كانت في المنطقة في ذلك الوقت ومئات الصور التي التقطت قبل الهجوم وبعده، وتشمل صورا عالية الدقة بالأقمار الصناعية. وفي إطار تحقيقها، جمعت رويترز أيضا أدلّة من مكان الحادث وحصلت عليها، بما في ذلك شظايا على الأرض وأخرى في سيارة رويترز وثلاث سترات واقية من الرصاص وكاميرا وحامل ثلاثي القوائم وقطعة معدنية كبيرة. وفحصت المنظمة الهولندية للبحث العلمي التطبيقي (تي.إن.أو)، وهي مؤسسة بحثية مستقلّة تختبر وتحلّل الذخائر والأسلحة لصالح عملاء (حرفاء) مثل وزارة الدفاع الهولندية، تلك المواد لصالح رويترز في مختبراتها بلاهاي.

كانت النتائج الرئيسية التي توصّلت إليها المنظمة الهولندية هي أنّ القطعة المعدنية الكبيرة كانت عبارة عن جزء من ذيل قذيفة دبابة عيار 120 مليمترا وأطلقها مدفع دبابة متمركزة على بعد 1.34 كيلومتر من المراسلين عبر الحدود اللبنانية».

قوّات الاحتلال التي كانت ادّعت أنها ستجري تحقيقاً في حادث مقتل المصوّر عصام عبد اللّه، ولم تفعل، ردّت3 على تحقيق «رويترز» بالقول إنّ «الحادث وقع في منطقة قتال نشطة» من دون الإشارة إلى عمليّة استهداف الصحافيين.

مجزرة مستشفى المعمداني: القاتل مجهول مجدداً

«التريّث» نفسه لا يزال يسري على أولى المجازر الكبيرة في الحرب، وهي مجزرة مستشفى المعمداني، إذ لا يزال مرتكبها مجهولاً في الإعلام الغربي. وتبدو متابعة تعامل وسائل الإعلام مع هذه المجزرة أكثر إثارة، إذ برز فيها التخبّط، في محاولة لتبرير الانحياز للرواية الإسرائيلية، بالمهنية والدقة.

ففي 17 أكتوبر، تمّ استهداف المستشفى المعمداني الأهلي في غزّة، ما أدّى إلى استشهاد ما يفوق 500 فلسطيني من النازحين والمرضى بحسب شهادة أكثر من مصدر فلسطيني. وسرعان ما غرّد المتحدّث باسم الإعلام الرقمي للجيش الإسرائيلي حنانيا نفتالي، على منصّة X مفاخراً: «سلاح الجو الإسرائيلي يقصف قاعدة تابعة لحماس داخل مستشفى في غزّة. مقتل عدد من الإرهابيين.. من المفجع أنّ حماس تطلق الصواريخ من المستشفيات والمساجد والمدارس، وتستخدم المدنيين دروعا بشرية". لكنّه محا التغريدة لاحقا، مبرّراً في تغريدة4 ثانية «نشرت خبراً في وقت سابق، نُشرت على وكالة «رويترز»، حول القصف على المستشفى في غزّة، الذي ذكر بشكل خاطئ

أنّ إسرائيل قصفت المستشفى. لقد شاركت هذه المعلومات عن طريق الخطأ في منشور حُذف منذ ذلك الحين، أشارت فيه إلى استخدام حماس الاعتيادي للمستشفيات لتخزين مخابئ الأسلحة، والقيام بنشاطات إرهابية. أعتذر عن هذا الخطأ».

تَراجُعُ المتحدّث الإسرائيلي انسحب على تراجع أكثر من وسيلة إعلامية. فغيّرت وكالة رويترز5 عنوان الخبر الذي كتبته من «أكثر من 300 قتيل في غارة جوّية إسرائيلية على مستشفى غزّة نقلاً عن مسؤول في الدفاع المدني»، إلى تجهيل للفاعل بالقول «يوم مُميت لغزّة، قصف المستشفيات يقتل المئات».

وهكذا فعلت جريدة «نيويورك تايمز» التي غيّرت عنوان الخبر6 ثلاث مرّات. العنوان الأول الذي صدر كان «**فلسطينيون: غارة جوّية إسرائيلية تضرب مستشفى في غزّة وتقتل 500 شخص**». ثمّ تغيّر العنوان ليصبح «**فلسطينيون: ما لا يقلّ عن 500 قتيل في غارة على مستشفى في غزّة**»، ثمّ جاء التعديل الثالث ليستقرّ على «**فلسطينيون: ما لا يقلّ عن 500 قتيل في انفجار في مستشفى بغزّة**».

الطريف في الأمر أنّ «نيويورك تايمز» أحالت الخبر في المرّات الثلاث إلى فلسطينيين!

وبعد حملة واسعة من الانتقادات، نشرت الجريدة في 23 أكتوبر توضيحاً عن أسباب هذا التغيير، فذكرت أنّ النسخة الأولى منه «والتي حظيت بانتشار واسع، اعتمدت على ادّعاءات حماس، ولم يتمّ التوضيح أنه لا يمكن التحقّق من هذه الادّعاءات على الفور». وجاء في التوضيح: «بالنظر إلى الطبيعة الحسّاسة للأخبار خلال صراع آخذ في الاتّساع، والترويج البارز الذي تلقاه، كان ينبغي لمحرّري التايمز أن يهتمّوا أكثر بالعرض الأوّلي، وأن يكونوا أكثر وضوحاً بشأن المعلومات التي يمكن التحقّق منها». ثمّ نشرت تقريراً بعد يومين، فنّدت فيه رواية الجيش الإسرائيلي التي ادّعت أنّ الصاروخ الذي استهدف المستشفى أُطلق من قطاع غزّة.

الإسرائيليون يُقتلون والفلسطينيون يموتون

These charts show the scale of loss in the Israel-Hamas war

By Rachel Wilson, Rosa de Acosta, Alex Leeds Matthews and Alex Newman, CNN

5 minute read · Published 5:00 AM EST, Tue November 7, 2023

(CNN) — It is a month since Hamas launched its unexpected and brutal attack on Israel. More than 1,400 Israelis were killed in the assault, and more than 240 were taken hostage, according to a count by Israeli officials. The Ministry of Health in Ramallah says more than 10,000 Palestinians have died in the military campaign launched in response by Israel.

تجهيل الفاعل لا يقتصر على عدم تحديد الجهة التي أطلقت النار وقتلت، بل على إخفاء معالم الجريمة، من خلال طمس هويّة الضحايا الذين سقطوا، أو التقليل من حجم ما تعرّضوا له. وعلى هذا الأساس، نرى أنّ الفلسطينيين «يموتون» في غزّة، فيما الإسرائيليون «يُقتلون» بحسب كلّ من قناة «سي. أن. أن»7 ووكالة «أ.ب».

ومع بدء عملية تبادل الأسرى التي شملت الأطفال والنساء، خلال أيام الهدنة، كان لافتاً أن يصف عدد من وسائل الإعلام خلال نقلها لأخبار تبادل الأسرى من الإسرائيليين لدى حركة «حماس» بأنهم «أطفال»، فيما كانت تصف الأسرى الفلسطينيين لدى قوّات الاحتلال بأنهم «دون الثمانية عشرة من العمر»، مُجرِّدة إياهم من صفة الطفولة... وهذا ما اعتمدته جريدة «الغارديان» البريطانية، التي أعادت تحرير الخبر.

ترجمة «بي بي سي» الخاطئة

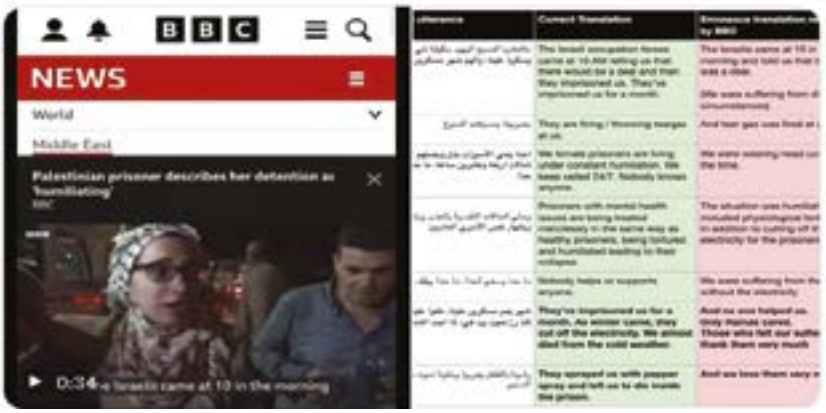

أمّا عندما يُعطى الكلام للأسير الفلسطيني المحرّر لكي يدلي برأيه، لا تجد بعض وسائل الإعلام مشكلة في ترجمة كلامه بشكل خاطئ، أو اقتطاع ما تجد أنه يخالف سياستها التحريرية. هذا ما فعلته «بي بي سي» في 27 نوفمبر، عندما نشرت فيديو لشابّة فلسطينية جرى تحريرها في أول يوم من عمليات تبادل الأسرى بين حركة «حماس» وقوّات الاحتلال الإسرائيلي. كانت الشابّة تتحدّث عن الأوضاع الإنسانية للأسيرات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية، وقالت في الجزء الأخير من المقابلة إنّ الإسرائيليين «أقفلوا علينا منذ شهر، منعوا عنّا الكهرباء وكدنا نموت برداً مع قدوم الشتاء، رشّوا علينا الفلفل وتركونا لنموت في السجن». هذه الشهادة تُرجمت من قبل «بي بي سي» وفق التالي: «لم يساعدنا أحد، وحدها حماس اهتمّت بنا. هم الذين شعروا بمعاناتنا. أنا أشكرهم جداً وأنا أحبّهم جداً».

تلقّف ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي هذه الترجمة الخاطئة، وتداولوها بشكل واسع، ما دفع «بي بي سي» إلى إصدار «توضيح»8 تُبرّر فيه سبب هذا الخطأ وتردّه إلى «خطأ في عملية التحرير»، عارضةً الفيديو الكامل للمقابلة والذي تشكر فيه الأسيرة المحرّرة «حركة حماس» فعلاً، لكن بعد أن تعرض لظروف الاعتقال. أي أنّ إدارة التحرير في «بي بي سي» كانت قد اقتطعت من الفيديو الجزء الذي تتحدّث فيه عن معاناة الأسيرات في السجون الإسرائيلية.

TV5 تشهّر بأحد صحافييها

التمييز لا يطال الفلسطينيين فقط، بل كلّ من يرفض الانحياز للرواية الإسرائيلية، حتى لو كان صحافياً عاملاً لدى هذه المؤسسات. وقد تعرّض العديد من الصحافيين إلى مضايقات نتيجة رفضهم السياسات التحريرية لمؤسساتهم. منهم مَنْ طُرد أو هدّد بالطرد بسبب رأيه المختلف، منهم من أُخضع للتحقيق بسبب منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، كما حصل مع ستّة صحافيين في «بي بي سي»، ومنهم من فضّل الاستقالة كما فعل عدد من صحافيي «بي بي سي» رفضاً للسياسة التحريرية المعتمدة. إلاّ أنّ اللّافت للنظر كان تخلّي المؤسسات عن حماية صحافييها، بل والتشهير بهم، كـما فعلـتTV5 الفرنسية مع الـصحافـي مـحمد قاسـي. ففي ختام مقابلة أُجريت في 25 نوفمبر، مع المتحدّث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي باللغة الفرنسية أوليفييه رافوفيتش، طرح قاسي سؤالاً عن اقتحام قوّات الاحتلال للمستشفيات في غزّة، فيما ردّ رافوفيتش باتّهام حركة «حماس» بقتل الأطفال والنساء واقتحام البيوت وسرقتها، عندها سأله قاسي: «هل تقول إذن إنكم تتصرّفون مثل حركة حماس؟»، ما أغضب رافوفيتش واصفاً سؤال قاسي بالسياسي.

بعد خمسة أيام على هذه المقابلة، تفاجأ الجمهور ببيان صادر عن القناة ينتقد المقابلة التي «لم يتمّ فيها احترام القواعد الصحافية المطبّقة على أيّ مقابلة. وقد أدّى ذلك إلى إعطـاء انـطباع، فـي السؤال الأخـير، بأنّ أساليب عمل الجيش الإسرائيلي تعادل استراتيجيات حركة حماس، وهي منظمة تعتبرها العديد من الدول إرهابية. علاوة على ذلك، لم تنته المقابلة وفقًا لمعايير التحكّم في الهواء، بل انتهت بشكل مفاجئ جدًا، وهو ما يأسف له قسم الأخبار في TV5 Monde بشدّة. (...) وسنتّخذ جميع التدابير اللازمة لضمان استمرار تغطيتنا المتوازنة في سياق التوتر الكبير".

اعتراضات الصحافيين

بيان TV5 لم يمرّ مرور الكرام في الوسط الإعلامي الفرنسي الذي انقسم بين مؤيّد ومعارض، كما أثار ضجّة ضمن المؤسسة نفسها. وقد أعلنت نقابتان فرنسيتان هما CFTD وSNJ تضامنهما مع قاسي. وكانت أصوات الصحافيين حول العالم قد بدأت ترتفع رفضاً للانحياز الذي تمارسه معظم وسائل الإعلام الغربية لصالح «إسرائيل». فبعد شهر تقريباً على بدء الحرب، نشرت صحيفة واشنطن بوست نصّ رسالة مفتوحة9، وقّعها مئات الصحافيين العاملين في مؤسسات مختلفة، تنتقد تغطية وسائل الإعلام الغربية للحرب. ورأى الموقّعون، الذي يعملون في وكالة «رويترز» وصحف «لوس أنجلوس تايمز» و«بوسطن غلوب» و«واشنطن بوست»، أنّ «غرف الأخبار مسؤولة عن الخطاب اللاّإنساني الذي يبرّر التطهير العرقي للفلسطينيين».

وطالبت الرسالة بضرورة منح الصحافيين حرّية استخدام مصطلحات مثل «الفصل العنصري» و«التطهير العرقي» و«الإبادة الجماعية» لوصف الاضطهاد الذي تمارسه إسرائيل بحقّ الفلسطينيين، معتبرين أنها «مصطلحات دقيقة تمّ تعريفها جيّداً من قبل المنظمات الدولية لحقوق الإنسان»، في إشارة إلى وصف منظمات أممية ممارسات تل أبيب بأنها «فصل عنصري». وذكرت واشنطن بوست أنّ هذه الرسالة تأتي «في أعقاب عدّة رسائل مفتوحة أخرى يعبّر معظمها عن التضامن مع الفلسطينيين» منتقدين الحجج التي تقدّم لتبرير الإبادة الجماعية التي يتعرّض لها المدنيون في غزّة.

كما نشرت قناة الجزيرة نصّ رسالة، قالت إنها تلقّتها من ثمانية صحافيين يعملون في «بي بي سي» تحفّظوا عن ذكر أسمائهم، ذكروا فيها أنّ هيئة الإذاعة البريطانية تتبنّى معايير مزدوجة في تغطيتها لأخبار الحرب على غزّة. وجاء في الرسالة10: «لقد فشلت بي.بي.سي في سرد هذه القصّة بدقّة، من خلال إغفال السياق وعدم التعامل النقدي مع مزاعم إسرائيل، وبالتالي فشلت في مساعدة الجمهور على التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي تتكشّف في غزّة وفهمها. لقد قُتل آلاف الفلسطينيين منذ 7 أكتوبر. متى سيكون العدد مرتفعا بما يكفي لتغيير موقفنا التحريري؟». وتذكر الرسالة أنّ «بي.بي.سي تصوّر معاناة الإسرائيليين بعناية، تذكر أسماء ضحاياهم، وتغطّي الجنازات الفردية، وتُجري مقابلات مع العائلات المتضرّرة. في المقابل «كانت التغطية الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين غائبة. إنه عذر واهٍ أن نقول إنّ بي.بي.سي لم تتمكّن من تغطية الأخبار في غزّة بشكل أفضل بسبب الصعوبات في الوصول إلى القطاع. ويتمّ تحقيق ذلك، على سبيل المثال، من خلال سرد ومتابعة قصص الأفراد على مدار أسابيع. كما لم تُبذل سوى محاولات قليلة للاستفادة الكاملة من محتوى وسائل التواصل الاجتماعي الذي يقدّمه صحفيون شجعان في غزّة والضفّة الغربية».

«الجزيرة» سألت إدارة «بي.بي.سي» عن مضمون الرسالة، فرفض المتحدّث باسمها هذه الاتهامات مبيّنا «خلال تغطيتنا للصراع، أوضحت بي.بي.سي التكلفة البشرية المدمّرة التي يتحمّلها المدنيون الذين يعيشون في غزّة وإسرائيل». وأضاف أنّ بي.بي.سي هي «واحدة من المؤسسات الإخبارية الوحيدة» التي لديها صحفيون داخل غزّة تمكّنوا من تقديم تقارير على الأرض. «لقد شمل ذلك العديد من قصص الضحايا الفلسطينيين وشهادات مباشرة من المدنيين والأطباء وعمّال الإغاثة في غزّة، بالإضافة إلى فيلم وثائقي بانورامي يعرض قصصًا إنسانية من كلا الجانبين».

«زعم بأنّ المصدر الفلسطيني غير موثوق»!

لكن حتى الاستناد إلى المصادر الفلسطينية لنقل واقع غزّة، لم يكن كافياً. إذ جاء التشكيك بها على لسان الرئيس الأميركي مجدّداً، في 25 أكتوبر، حين قال رداً على أسئلة الصحافيين: «يسقط مدنيون في غزّة، لكني لا أثق بالأرقام التي يعلن عنها الفلسطينيون». وقد ردّت وزارة الصحة الفلسطينية في غزّة بإصدار لائحة بأسماء الشهداء لتأكيد صحة أرقامها.

التشكيك في صحة ما يقوله الفلسطينيون ليس جديداً. تكتب الأستاذة في كلّية العلاقات العامة والدولية في جامعة برينستون، والصحافية السابقة في بي.بي.سي، إقبال راضي مقالاً عن فشل وسائل الإعلام في التعامل مع أخبار الحرب على غزّة، لاحظت فيه أنّ «حقيقة كون الفلسطينيين أكبر مجتمع في العالم بدون دولة يؤثّر على كيفية تعامل وسائل الإعلام مع وجهة نظرهم». وذكّرت بموقف واجهته خلال الحرب الإسرائيلية على غزّة في العام 2014 «كنت أقدّم برنامجاً مباشراً للأخبار الدولية وشؤون الساعة على إذاعة بي.بي.سي وورلد سيرفيس (...) مرّ خبر عاجل أعلى شاشة جهاز الكمبيوتر الخاص بي: مؤتمر صحافي في بيروت عقده خالد مشعل، الذي كان في ذلك الوقت رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس. نقرت عليه لفتحه، فوجدت أنّ حماس قد أعلنت وقف إطلاق النار. كان لا يزال أمامنا حوالي 20 دقيقة على الهواء، وطلبت من المحرّر أن يحجز مراسلاً أو محلّلاً ليتحدّث إلينا حول هذا التطوّر المهمّ. وبدلا من ذلك، قال المحرّر شيئا ظلّ في ذهني منذ ذلك الحين: دعينا ننتظر حتى تقول إسرائيل شيئاً».

ناشطو مواقع التواصل يتحرّكون

في ظلّ هذا الواقع، لعب الناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في ملاحقة وسائل الإعلام الغربية وفضح انحيازاتها. علماً بأنّ إدارات عدّة منصّات مواقع التواصل الاجتماعي فرضت قيوداً على المحتوى المتعلّق بالقضية الفلسطينية، وبفضح المجازر الإسرائيلية. ومن لا يمتثل من هذه المنصّات، تهدّده المفوّضية الأوروبية شخصياً، بحجّة نشر «محتوى كاذب». وغير بعيد عن إدارة المنصّات، ينشط الإسرائيليون، والمتعاطفون معهم، في التبليغ عن أيّ منشور لا يعجبهم، وسريعاً ما تستجيب هذه المنصّات لطلبات التبليغ وتوقّف الحسابات أو تمحو المنشورات.

على الرغم من ذلك، نجح الناشطون في دفع العديد من الوسائل الإعلامية إلى تغيير أدائها، سواء من خلال تصحيح الخبر، أو إصدار بيانات تحاول فيها أن تبرّر سياستها التحريرية، كما رأينا في الأمثلة التي ذكرت أعلاه.

خلاصة:

يمكن الاستنتاج، بعد هذا الاستعراض السريع لأبرز ما ميّز التغطية الإعلامية الغربية للحرب الإسرائيلية على غزّة، أنّ الإعلام الغربي ساهم في غالبيته، في تبرير الحرب، متبنّياً الرواية الإسرائيلية ومروّجاً لها.

انتزاع عملية «طوفان الأقصى» من سياق تاريخي عمره أكثر من 75 عاماً، والتعامل معه كحدث منفرد، ثمّ تبنّي الأكاذيب الإسرائيلية لما حصل في 7 أكتوبر من دون أيّ دليل، منح قوّات الاحتلال ضوءاً أخضر لتشنّ حرباً بلا قيود على شعب كامل. بات يحقّ لها أن «تدافع عن نفسها» في مواجهة «الإرهاب». وعندما بدأ بعض الإعلاميين بالتراجع، فهم لم ينفوا حقّ «اسرائيل» بالدفاع عن نفسها، بل القول إنّ «حرب إسرائيل بدأت تبدو على أنها انتقام»، كما قال بيرس مورغان منتصف شهر ديسمبر 2023. في المقابل، عندما يتعلّق الأمر بارتكاب مجازر بحقّ فلسطينيين مدنيين، وباستهداف صحافيين، يصبح الدليل ضرورياً قبل توجيه أصابع الاتّهام، وتصبح الدقة والشفافية مطلوبتين. وإلى أن تظهر الحقيقة، لا بأس بتجهيل الفاعل.

ليست المرّة الأولى التي ينحاز فيها الإعلام الغربي لصالح «إسرائيل»، ويتخلّى عن قواعده المهنية، إلاّ أنّ حجم الانتهاكات لقواعد المهنة وازدواجية المعايير التي اتُّبعت، هزّت مصداقية مؤسسات عريقة كانت تعدّ مدارس في مهنة الصحافة.

«طوفان الأقصى» الذي وضع العالم أمام استحقاق الإنسانية والعدالة، معرّياً الكثيرين، طال أيضاً وسائل الإعلام التي ستحتاج إلى وقت طويل قبل أن تستعيد ثقة الجمهور بها... الأمر لا يقتصر على إزالة طلاء أحمر لوّث به محتجّون مكاتب «بي.بي.سي» في لندن.

مصادر وروابط

1. https://www.contretemps.eu/gaza-guerre-genocidaire/
2. https://www.reuters.com/graphics/ISRAEL-LEBANON/JOURNALIST/akveabxrzvr/
3. https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-reuters-finding-its-forces-killed-lebanon-journalist-says-area-combat-2023-12-08/
4. https://twitter.com/HananyaNaftali/status/1714400598991261966?ref_src=twsrc%5Etfw%7Ctwcamp%5Etweetembed%7Ctwterm%5E1714400598991261966%7Ctwgr%5E2d2befd3ffc8c805dd8b6f2dbf10c87adde486c4%7Ctwcon%5Es1_&ref_url=https%3A%2F%2Fwww.aljazeera.net%2Fnews%2F2023%2F10%2F18%2Fd8a7-12
5. https://web.archive.org/web/20231018172857/https://www.reuters.com/world/middle-east/least-500-victims-israeli-air-strike-hospital-gaza-health-ministry-2023-10-17/
6. https://www.nytimes.com/2023/10/23/pageoneplus/editors-note-gaza-hospital-coverage.html?partner=slack&smid=sl-share
7. https://edition.cnn.com/2023/11/07/middleeast/palestinian-israeli-deaths-gaza-dg/index.html
8. https://www.bbc.com/news/live/world-middle-east-67527098?fbclid=IwAR2yxgatR6natCRn5F1D-VhsgOl8QQ03Wea4zjYi9TzQcbWCQFSUKetcMc5E
9. https://www.washingtonpost.com/style/media/2023/11/09/open-letter-journalists-israel-gaza/
10. https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/2436

وسائل الإعلام والاتصال الغربية: من أبجديات الحرفية الصحفية إلى آلة لصناعة رأي مضلّل

د. أسامة عبد الله
أستاذ العلاقات العامة والإعلام
جامعة النجاح الوطنية-فلسطين

لطالما اعتبرنا وسائل الإعلام الغربية مدرسة وعنواناً للصحافة المستقلّة في بلداننا العربية، وتغنّينا دوماً باعتناقها مبادئ حرّية الرأي والتعبير، ونقل الوقائع والحقائق بشفافية دون تحيّز. فللإعلام ضوابط ومعايير مهنية متعارف عليها (Ethics Media) تقتضي أن تلتزم بها أثناء القيام بعملها، تتمثّل في القيم والسلوكيات، أهمّها: الموضوعية، والدقة في نقل المعلومة، وتجنّب كلّ ما من شأنه إثارة النعرات والعنصرية، والتحيّز على أساس اللّون أو العرق أو الدين.

ولكن سرعان ما تكشّف زيف هذه المعايير والمبادئ النظرية في بعض وسائل الإعلام الكبرى في الغرب،- حتى لا نعمّم- عندما تعلّق الأمر بـ «إسرائيل»، فلا حرّية التعبير مسموحة، ولا الشفافية متاحة، ولا الموضوعية أصبحت من ضمن مبادئ وأخلاقيات هذه الوسائل الإعلامية. فجأةً أُشهرت مفاهيم جاهزة من جعب أسلحتهم الإعلامية التي يتمّ استخدامها ساعة الصفر، مثل: الإدانة، واللّاإنسانية، ومعاداة السامية، والوحشية، وتأييد الإرهاب، والعديد من المصطلحات التي لم تستخدمها هذه الوسائل من قبل. بدا هذا جلياً وواضحاً في العدوان الأخير على الشعب الفلسطيني الأعزل في غزّة والضفّة بعد السابع من أكتوبر، وظهر بصورة لا لبس فيها وقوف وسائل الإعلام الغربية باستماتة إلى جانب ما ترتكبه دولة الكيان الإسرائيلي من مجازر بحقّ الشعب الفلسطيني، وتعاميها عن جرائم حرب تُرتكب على مرأى ومسمع من العالم بحقّ الأطفال والنساء الأبرياء، ممّا جعل تلك الوسائل تتحوّل فجأة إلى منصّات دعائية للآلة العسكرية الإسرائيلية.، وشمل هذا السلوك وسائل الإعلام، التي طالما وُصفت بأنها أكثر ليبرالية.

أوّل الغيث: عقوبات بحقّ الإعلاميين

منذ بدء الحرب، اتخذت وسائل إعلام غربية سلسلة من الإجراءات العقابية بحقّ عاملين لديها، من فصل مراسلين، وتوقيف البعض موقتاً عن العمل، وتغييب آخرين عن المشهد، لارتكابهم مخالفات (من وجهة نظر إسرائيلية) كانت سابقاً تعدّ معايير تفوّقهم وتميّزهم في إبلاغ الحقيقة وكشف المستور.

نسلّط الضوء على بعض مدارس«حرّية التعبير» في الغرب التي ارتكبت أخطاء وصلت حدّ الجريمة إزاء المعايير الإعلامية، وصحفيّيها ومراسليها العرب والمسلمين وغيرهم:

(BBC) بالعربية:

قامت «هيئة الإذاعة البريطانية» بإيقاف 6 صحافيين عن العمل موقتاً دون مسوّغ قانوني حسب مختصّين، إلى حين الانتهاء من تحقيقها في ما نشروه على حساباتهم الشخصية (والتي لا تعبّر بالضرورة عن توجّه القناة بحسب الأعراف والقوانين الصحفية) حول العدوان الإسرائيلي الهمجي على الشعب الفلسطيني بعد السابع من أكتوبر.

وبحسب ما ورد في صحيفة «العربي الجديد»، فإنّ هذا التحقيق يأتي «في وقت يشنّ فيه إسرائيليون وغيرهم حملة على الهيئة بسبب رفضها تصنيف حركة حماس «حركة إرهابية».

وكان من بين الصحافيين العرب الذين أُدرجت أسماؤهم في لائحة الاتهام: الصحافي المصري محمود شليب، مراسلة الشؤون اللبنانية سناء الخوري؛ ومديرة البرامج اللبنانية ندى عبد الصمد؛ وغيرهم من الصحافيين، حيث وُجّهت إليهم ملاحظات على تغريدات نشروها تُظهر، من وجهة نظر إدارة القناة ، تحيّزاً لصالح المقاومة الفلسطينية. وتشير بعض المراصد المتخصّصة بمتابعة وسائل الإعلام إلى أنّ المحرّض الرئيسي ضدّ الصحافيين العرب هو موقع «كاميرا» الذي يرصد تغريدات ومنشورات الصحافيين العرب العاملين في المؤسسات الغربية، ويتقدّم بشكوى إلى مؤسساتهم، في حال رصد ما يعتبره منشورات «معادية للسامية»، حسب العربي الجديد.

كما كان لقناة ال BBC احتجاج من جانب العاملين فيها أدّى إلى استقالة بعض مراسليها، كان أبرزهم الصحفي التونسي بسّام بونّني مراسل القناة، الذي أعلنَ وبشكل صريح ومباشر يوم 18 أكتوبر تقدّمه بالاستقالة من هيئة الإذاعة البريطانية بسبب انحيازها وتغطيتها المضلّلة لما يجري في فلسطين. وسرعان ما لحقه صحفي ثانٍ في الهيئة، وهو اللبناني إبراهيم شمص الذي أعلن هو الآخر يوم 23 أكتوبر استقالته من القناة احتجاجًا على تغطية الحرب، وخاصّة تجاهل جرائم الاحتلال في غزّة.

وفي **مؤسسة أخرى عالمية** مثل **صحيفة الغارديان (Guardian)** البريطانية **التي اتخذت خطوة مماثلة لنظيرتها الـ BBC** حيث أقالت رسّام الكاريكاتور ستيف بيل على خلفية نشر أحد رسومه المتعلّقة بالحرب الدائرة في قطاع غزّة، والتي اعتبرتها الصحيفة شكلاً من معاداة السامية. والأمثلة تطول على كبريات المؤسسات الغربية التي لطالما ادّعت الحيادية والموضوعية.

الإعلام الغربي: محامي دفاع رواية الاحتلال

إنّ عـدم الـتمييز عـلى أساس الـلّون والـعرق والـديانـة هو من أبجديات العمل الإعلامي، ولكن السابع من أكتوبر كان علامة فارقة في تاريخ الإعلام الغربي، الذي لم يراع أيّ شكل من أشكال أخلاقيات المهنة وقوانينها الناظمة. فمنذ بداية أكتوبر 2023، أصبحت كثير من وسائل الإعلام الغربية تعتمد رواية الاحتلال الإسرائيلي دون غيره، متجاوزة كلّ الضوابط المهنية، وقد ظهر ذلك في أكثر من مناسبة.

فبدأت الحكاية بزعم الاحتلال أنّ مسلّحي حماس قطّعوا رؤوس أربعين طفلاً، واغتصبوا مجموعة من النساء، وقـبل أن يتصدّر الـمشهد وسـائل الإعـلام الإسرائيلية والأجنبية، تبنّى الرئيس الأمريكي جو بايدن الرواية دون التحقّق من مصدرها ولا التثبّت من صدقية المعلومة، ثمّ توالت وسائل الإعلام الغربية، خصوصا التابعة لروبرت ماردوخ يهودي الديانة، والداعم الأكبر للاحتلال الإسرائيلي مثل(Sky News، fox news، والعديد من المؤسسات الإعلامية) بتبنّي مضامين الاحتلال، بل والدفاع عن الرواية الإسرائيلية، مثل ما فعل الصحفي الشهير Piers Morgan في برنامجه « Piers Uncensored » الذي أثار جدلاً كبيراً بسبب عدم مراعاته لأصول الحوار الإعلامي وتبنّيه وجهة نظر الاحتلال والدفاع عنها، لـمّا كانت افتتاحيته تبدأ مع كلّ الضيوف بسؤالهم « هل يدينون ما قامت به المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر؟» خصوصا لدى مقابلته مع السفير الفلسطيني في بريطانيا د. حسام زملط، لـمّا وُضـع الضيف في إطار صورة عنوانها الجانبي« ISRAEL UNDER ATTACK»، وهذا هو التضليل بعينه، حينما يؤطّر الموضوع في غير سياقه الحقيقي، والغرض من ذلك كلّه هو تشتيت انتباه الجمهور الغربي على وجه الخصوص من فهم الرواية الأصلية.

كما قامت مؤخّرا الإعلامية البريطانية Julia Hartley في برنامجها الذي يبثّ عبر قناة Talk TV التي أهانت فيه رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية مصطفى البرغوثي، عندما نعتته بصوت عالٍ بأنه غير معتاد على التحدّث مع امرأة من قبل، الأمر الذي أثار غضب نشطاء إعلاميين في بريطانيا وطالبوا بمقاضاتها، لانتهاكها أخلاقيات المهنة. وهنالك العديد من الشواهد التي لا يتّسع المقام لذكرها، والسؤال هنا: هل هذه الممارسات مجرّد ردود أفعال فردية، أم تعاطف عرقي بين الغرب وإسرائيل؟، لاعتقادهم خطأ بأنّ الأخيرة مغلوب على أمرها بين طوق البلدان العربية، أم هو منظور ممنهج تشتغل عليه آلة الإعلام الغربي حين يتعلّق الأمر بالعالم غير الأشقر.

كيف حاول الإعلام الغربي تضليل الرأي العام؟

لا يحتاج المواطن العادي إلى الكثير من العناء ليكتشف كمّية التضليل وتحريف البوصلة عن مسارها الطبيعي في سرد الرواية الإعلامية الإسـرائيلية المصدر، بل سيجد المتابع أنّ الإعلام الغربي وصل حدّ المشاركة الحقيقية في الحرب الإعلامية على الشعب الفلسطيني، من خلال ما سنراه في السياقات التالية:

في مستوى اللغة

على مدار تاريخ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، اعتادت وسائل الإعلام الغربية استخدام لغة تحابي إسرائيل وتجرّد الفلسطينيين من إنسانيتهم. ومع بداية الحرب الحالية كان النهج في تبنّي منظومة الإعلام الغربي لرواية الاحتلال بنفس المصطلحات التي يتمّ انتقاؤها لعملٍ مـا يسمّى تصنيع الإجماع، أو الموافقة الجماعية في الرأي العام (Consent Manufacturing) ، فيكاد يختلط الأمر على أيّ شاشة أو منصّة إعلامية شاهدت ذلك المصطلح الانتقائي لكثرة تداوله على وسائل الإعلام بالصيغة نفسها والسياق ذاته. فنرى مثلاً أنّ شاشات الفضائيات الغربية رسمـت عـنوانها الأول بـ .... Israeli Hamas War، وفي شكل آخر Israeli Gaza war، ولم يكن الاختيار اعتباطياً، بل كانت أهدافه واضحة، والتي تمثّلت في حصر الحرب بين «حماس وإسرائيل» لتحييد بقية المؤيّدين للمقاومة أو الرافضين لسياسة الاحتلال، كما أرادت أن يرى العالم «أنّ الحرب بين دولة ديمقراطية على النهج الغربي وحركة إرهابية على النمط الداعشي».

ولتأطير سردية الاحتلال ضمن سياق الطرف المظلوم، نجد وكلاء الاحتلال الغربيين يستخدمون عبر شاشاتهم جملة: «Who get started من بدأ (أي الحرب) أوّلا »لتبرير الفظائع التي يرتكبها الاحتلال بأنها بسبب بدء حماس بالهجوم. كما نجد قناة DW الألمانية تستخدم عبارة

«HAMAS is classified as terrorist organization by Israel وحماس مصنّفة منظمة إرهابية من قبل إسرائيل »

في نهاية معظم الأخبار، لربط ما يحدث بتلك الحركة الإرهابية وعدم تعاطف الرأي العام معها.

تجريد الفلسطينيين من الإنسانية

بذلت وسائل الإعلام الغربية الموالية للكيان الصهيوني جهدا كبيراً خلال الأسبوعين الأولين من أحداث طوفان الأقصى في عدم تسليط الضوء على القصف العنيف لجيش الاحتلال على غزّة، وتبنّت وصف بعض الساسة الإسرائيليين للفلسطينيين بأنهم حيوانات بشرية «وأنّ الإسرائيليين يخوضون حربًا دفاعًا عن قيم الحضارة«، وطالبوا بأن يقف العالم مع الإنسانية « واتهموا الفلسطينيين باغتصاب النساء. بدأت هذه السردية سياسية ثمّ إعلامية، ووردت هذه الأوصاف على ألسنة رئيس الوزراء الإسرائيلي وقائد الجيش ووزير الخارجية. ولحقهم الرئيس الأميركي ووزير الخارجية...، كما نجد وسائل الإعلام تستخدم جيش الدفاع الإسرائيلي، ومسلّحين إرهابيين تابعين لحماس.

سلخ الأحداث من سياقها التاريخي

لاحظ المتابعون لوسائل الإعلام الغربية وغيرها من الموالين لرواية الاحتلال، أنّ هناك إصرارا على عدم ربط ما حدث في السابع من أكتوبر بالسياق التاريخي لاحتلال الأرض الفلسطينية، وحصار قطاع غزّة لأكثر من 17 عاماً دون وجه حقّ، وقتل عشرات الآلاف من المدنيين العزّل، وسجن مئات الآلاف على مدار مايقارب الثمانية عقود، فنجد السؤال الأول في كلّ الحوارات واللقاءات: «هل تدين هجوم حماس الإرهابي؟» وكأنّ ما حدث في 7 أكتوبر هو بداية الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين !

نخلص ختاماً، أنّ الشواهد الحاضرة أمامنا بعد أحداث السابع من أكتوبر تؤكد أنّ وسائل الإعلام والاتصال الغربية في أغلبها، تتبنّى رواية الاحتلال، غير آبهة بكلّ القوانين التي اعتمدها على مدار عشرات السنين، كما لو يرى الأحداث في العالم الثالث بعين واحدة، وأنّ معايير المهنية وأخلاقيات العمل الصحفي تعمل في بلدان المنشأ الغربية، ويبطل مفعولها في الحالة العربية والإسلامية!

أصوات عربية
في مواجهة التضليل الإعلامي الصهيوني - الغربي

بقلم الأستاذ
عبد الحفيظ الهرقام

ما إن استهدفت المقاومة المسلّحة التابعة لحركة حماس مستوطنات إسرائيلية في غلاف غزّة في السابع من أكتوبر 2023 في عملية عسكرية مباغتة وغير مسبوقة أسقطت أسطورة الجيش الذي لا يقهر، حتّى انبرت أجهزة الدعاية الصهيونية ومعها معظم وسائل الإعلام والاتصال الغربية تروّج سردية تصنّف «طوفان الأقصى» عملا «إرهابيّا واعتداءً وحشيا ضدّ مدنيين أبرياء» وتشرّع لحقّ إسرائيل «في الدفاع عن النفس» ..

مهّدت هذه الحملة المضلّلة لهجمات شرسة شنّها جيش الاحتلال على قطاع غزّة، سرعان ما تحوّلت على مرّ الأيام إلى حرب إبادة جماعية طالت الأطفال والنساء والشيوخ وحتى الصحافيين، وإلى تدمير شامل للمباني والبنية التحتية في القطاع، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ودور العبادة، ممّا عمّق مأساة السكان الذين يعانون منذ سنوات عدّة حصارا خانقا، ينضاف إلى ما يتعرّض له الفلسطينيون من موجات قمع متواصلة في الضفّة الغربية والقدس المحتلّة..

ولئن لم نفاجأ بما أشاعه الكيان الصهيوني من أراجيف وأخبار زائفة عبر مختلف الوسائط الإعلامية التي يمتلكها أو يتحكّم فيها لتبرير ردّ فعل قوّاته العسكرية على هجمات حماس، والذي تجاوز كلّ الحدود، في خرق سافر لأحكام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين

زمن الحرب، فإنّ شعورا غامرا بالسخط والغبن ينتابنا أمام تماهي العديد من وسائل الإعلام الغربية مع الرواية الإسرائيلية وتعاملها مع مأساة غزّة، على نحوٍ يتعارض مع مبادئ التغطية المتوازنة للأحداث وينسف قواعد الإعلام الحرّ والنزيه ويدوس أخلاقيات المهنة الإعلامية .. أليست هذه المبادئ والقواعد والأخلاقيات التي انبنت على أساسها أسطورة الإعلام الغربي المجلّل بفضائل الحرفية، والانتصار لحقوق الإنسان وإعلاء قيم الحرّية والحقّ والعدل هي نفسها التي نظّر لها كبار الباحثين الأكاديميين، فأضحت محاور ثابتة في برامج كلّيات الصحافة وعلوم الإخبار ومراكز التدريب الإعلامي في مختلف أصقاع العالم، بما في ذلك المنطقة العربية، باعتبارها عماد الممارسات الفضلى في مهن الإعلام والاتصال؟

لقد وقفنا على هذه المفارقة العجيبة بين النظري والفعلي في الخط التحريري للإعلام الغربي الذي انجلى زيف جانب من مكوّناته، ونحن نرى كيف ضربت قنوات تلفزيونية، على غرار قناتيْ BFM TV وLCI الفرنسيتين، منذ اندلاع معركة «طوفان الأقصى» أبسط قواعد التجرّد والموضوعية، وانخرطت في سياسة الكيل بمكيالين لتنقلب إلى بوق دعاية لإسرائيل ولحكومة نتانياهو.

وغنيّ عن البيان أنّ هذا الانحياز السافر للسردية الصهيونية، رافقه حصار فرضته منذ الساعات الأولى لاندلاع حرب غزّة منصّات التواصل الاجتماعي، ولا سيما فايسبوك على منشورات وتدوينات أراد أصحابها التعبير، بالكلمة والصورة، عن مساندتهم للمقاومة الفلسطينية وإدانتهم للأعمال الوحشية التي يقوم بها الجيش الصهيوني في قطاع غزّة ضدّ المدنيين العزّل، والتي أسفرت عن سقوط الآلاف بين شهداء وجرحى ، وشجبهم لمحاولة التهجير القسري للسكان وحرمانهم من أبسط ضروريات الحياة، من ماء وغذاء ودواء وكهرباء، ممّا خلف وضعا إنسانيا كارثيا..

فبسبب هذا الموقف، حُجبت صفحات وأغلقت حسابات وكمّمت أفواه كانت تريد أن تبيّن للرأي العالمي دوافع معركة «طوفان الأقصى» وتسلّط أضواء كاشفة على بشاعة الجرائم الإسرائيلية، وتقدّم صورا صادقة عن حجم مأساة الشعب الفلسطيني..

بيد أنّ أصواتا عربية استطاعت أن تكسّر قيود هذا الحصار لتقدّم سردية مضادّة للسردية الصهيونية-الغربية المهيمنة، حيث استغلّ البعض هامشا بسيطا خصّصته قنوات إذاعية وتلفزيونية غربية - من باب تبرئة الذمّة على ما يبدو - لعرض وجهة النظر الفلسطينية والعربية، بينما اعتمد البعض الآخر خطابا إعلاميّا لافتا لقي صدًى واسعا عبر الوسائط التقليدية والرقميّة في المنطقة العربية وخارجها، ولا سيما لدى الجمهور الإسرائيلي ذاته.

مَنْ هي أبرز هذه الأصوات؟ وما مدى تأثيرها في المتلقّي الغربي بالخصوص؟ وأيّة حلول لإشكالية الخطاب الإعلامي العربي الموجّه إلى الرأي العام الدولي، والذي يراد من خلاله تصحيح الصور النمطية عن العالم العربي وخدمة قضاياه، وفي طليعتها القضية الفلسطينية، في سياق مشهد اتصالي موسوم بسيطرة كيانات رقميّة عملاقة وقوى سياسية وإعلامية متنفّذة لا تخفي مساندتها للكيان الصهيوني؟

اخترنا في هذا الصدد أن نلقي الضوء على أربعة فاعلين عرب تميّزوا في المعركة الإعلامية - أو بالأحرى صراع السرديات - الذي انطلق بالتوازي مع الحرب في قطاع غزّة، إذ كان لخطاب كلّ واحد منهم في تقديرنا وقع عميق في النفوس، ولا سيما لدى روّاد مواقع التواصل الاجتماعي التي تحوّلت بحكم مكانتها المتعاظمة في الساحة الاتصالية إلى سلاح فعّال في مثل هذا الصراع..

لهؤلاء الأربعة خلفيات ووظائف مختلفة، فمنهم الطبيب والدبلوماسي والعسكري-الإعلامي، غير أنّ القاسم المشترك بينهم الكاريزما والقدرة على مقارعة الحجّة بالحجّة، فضلا عن حذق تقنيات التواصل والتبليغ.

باسم يوسف: حصان طروادة الذي اقتحم قلعة الدعاية الصهيونية

باسم يوسف طبيب مصري مختصّ في جراحة القلب عرفه الجمهور العربي من خلال برنامج سياسي ساخر بثّ لأول مرّة في أبريل 2011 على يوتيوب، قبل أن ينتقل إلى شاشة ONTV ثمّ قناة CBC 2012 فقناة إم بي سي مصر ابتداء من فبراير 2014، بيد أنه سرعان ما توقّف في يونيو من السنة نفسها. وتُعزى نهايته إلى «ظروف وضغوط كانت أكبر من أيّ شخص» وفق ما صرّح به صاحبه في مؤتمر صحفي انعقد في القاهرة، بعد توجيه الشكر إلى مساعديه وإلى القناة العارضة التي لم يلُمْها على قرارها..

شكّل ظهوره في برنامج حوار على قناة TalkTv البريطانية يوم 18 أكتوبر 2023 مفاجأة للمشاهدين، ليس فقط العرب بل وكذلك الغربيين الذين شدّ اهتمامهم خطاب جريء وغير مألوف في مضامينه وأسلوبه، جاء في لغة إنجليزية راقية وبلكنة سليمة لا تشوبها أيّة شائبة. لم يكن من الهيّن لباسم يوسف أن يشارك في مثل هذا البرنامج الذي يقدّمه صحفي مشاكس وصعب المراس لا يترك لمحاوره أيّ مجال للتهرّب من الأسئلة المحرجة، كأن يقدّم الضيف ردودا فضفاضة معوّمة، أو أن يركن إلى لغة خشبيّة لا تغوص في أعماق المسائل المطروحة في الحوار. تبيّن منذ الوهلة الأولى أنّ بيرس مرغان Piers Morgan كان يبحث عن توريط ضيفه وحشره في الزاوية لينتزع منه بالخصوص إدانة صريحة لهجمات حركة حماس باعتبارها «عملا إرهابيّا» أو لإظهاره بمظهر المناصر للإرهاب والإرهابيين.

بدأ باسم يوسف بمهادنة الصحفي المعروف بتعاطفه مع إسرائيل، متوجّها إليه قائلا: «إني أعرف جيّدا مواقفك بيرس وإني احترمها. كما أعلم أنك أصبت في اختيار المعسكر الذي تقف إلى جانبه »، لكن ما لبث الحوار أن تحوّل إلى مصارعة كلامية بين الرجلين، وقد بدا جليّا أنّ باسم يوسف استعدّ لها كما يجب ، سلاحه فيها بالخصوص المباغتة والاستفزاز المدروس والسخرية السوداء..لم يظلّ باسم يوسف طوال هذه المناظرة التلفزيونية في موقف المدافع النمطي عن القضية التلفزيونية وعدالتها، والمعتمد على سجلّ لغوي وأسلوب بلاغي ألفتهما الآذان، بل رام من البداية أن يلعب دور حصان طروادة الذي يقتحم قلعة الدعاية الصهيونية ذاتها قصد تفكيك بنيتها وكشف تناقضاتها ، مستعملا أحيانا نفس الحجج التي تستند إليها السردية الإسرائيلية لتقويض أسسها وبيان زيفها.

بدأ باسم يوسف الحوار بالإشارة إلى حديث لصحفي أمريكي محافظ متشدّد بان شابيرو Ben Shapiro قائلا:

«بان شابيرو شخص ذكيّ جدّا، وأنا أثق بما يقول. لقد قال إن الحلّ يكمن في قتل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، لكني أسأل: كم من فلسطيني يجب قتله لكي يكون بان شابيرو سعيدا؟»..

حاول الصحفي نفي ما أتى على لسان شابيرو، غير أنّ باسم يوسف باغته بالقول: «يصعب قتل الفلسطينيين، إنـهم لا يموتون أبدا. أنا أعرف ذلك، إذ أني متزوّج بفلسطينية وقد حاولت [قتلها] عدّة مرّات ولكنني لم أفلح. إنها تستخدم الأبناء دروعا بشريّة !!»..

عندما ردّ عليه بيرس بالقول إنّ شابيرو طالب فقط بقتل أكبر عدد ممكن من الإرهابيين الذين يستعملون الأطفال دروعا بشرية، استظهر باسم يوسف بجدول إحصائي وجّهه نحو الكاميرا يُبين الفارق الشاسع بين عدد الـضحايا الـفلسطينيين وعدد القتلى الإسرائيليين، نتيجة الصراع المحتدم على امتداد سنوات طويلة، مضيفا ببالغ السخرية:

«الفارق شاسع، أنا موافق، يجب قتل الفلسطينيين ولكن إلى أيّ حدّ؟ ما هي نسبة المقايضة اليوم في بورصة الأرواح البشرية [الفلسطينية والإسرائيلية]؟

ويواصل باسم يوسف تفنيد الرواية الصهيونية بشأن أحداث غزّة قائلا: «لنفترض جدلا أنّ حماس هي المشكل ولنتخيّل عالما بدون حماس، كيف نفسّر إذن سقوط الآلاف من الضحايا الفلسطينيين خلال السنوات الأخيرة في الضفّة الغربية، حيث لا وجود لحماس؟ ... ولنفترض أنّ حماس قد اضمحلّت، فالمعلوم أنّ 20 بالمائة من السكان فـي فـلسطين واقـعون تحت سـطوة الـمنظومة الـقمعية الإسرائيلية والبقية الباقية تعيش ظروفا قاسية للغاية منذ عقود.. في رأيكم هل يتعاطف الناس مع الذين يضطهدونهم، أم مع الذين يقاومون [الاحتلال]؟»..1

لم يكتف باسم يوسف بإدانة الممارسات القمعية الإسرائيلية، بل وجّه سهام النقد إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدّم دعما سخيّا للكيان الصهيوني قائلا: «أنا مواطن أمريكي. بلادي تمنح مليارات الدولارات لإسرائيل سنويا. لو كنت محلّ جو بايدن الذي اعتبر ذلك أفضل استثمار أقدمت عليه بلاده لذهبتُ لمقابلة نتانياهو لأهمس في أذنه: لقد قمتُ باستثمار سيّء». 2

هذه مقتطفات ممّا جاء على لسان باسم يوسف الذي نجح أيمّا نجاح خلال الحوار في دحض السردية الإسرائيلية وكشف زيفها، وممّا ساعده في ذلك طرافة استراتيجية الخطاب الذي اعتمده وقدرته الفائقة على التأثير في المتلقّي الغربي انطلاقا من معرفة دقيقة لخصائص تركيبة هذا المتلقّي الذهنية وخلفيته الثقافية، علاوة على وسامة ملامحه الشبيهة بملامح نجم من نجوم هوليود، ممّا جلب له، دون شكّ، إعجاب المشاهدين. فلا غرو أن يلقى هذا الحوار الاستثنائي رواجا واسعا على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث شاهده الملايين من رواده، حسب مصادر متطابقة..

واعتبر عدد منهم أنّ باسم يوسف «استطاع مواجهة البروباغندا الإسرائيلية بنفس الطريقة التي يتمّ الترويج لها»، في حين أشار آخرون إلى أنه «عرض رأيه ثمّ تبنّى [الرواية الصهيونية] وردّ عليها بأسلوب ساخر وضّح به مدى هشاشتها، ملاحظين أنّ الكثير من الأجانب من مختلف الدول اعترفوا بأنهم اكتشفوا أشياء لم يكونوا يعرفونها عن حقيقة الصراع الفلسطيني - الصهيوني».3

ندى الطربوش: أيقونة الجيل الجديد من الدبلوماسيين الفلسطينيين

من المداخلات التي استرعت اهتمام الأوساط الدبلوماسية والحقوقية على الصعيد الدولي، وكان لها في الآن ذاته صدى واسع في وسائل الإعلام، ولا سيما في شبكات التواصل الاجتماعي، المداخلة التي قدّمتها ندى الطربوش المستشارة في بعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الأممية في جنيف، خلال الاجتماع السنوي للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية الأسلحة التقليدية المنعقد من 15 إلى 17 نوفمبر 2023، وذلك ردّا على كلمة المندوب الإسرائيلي في هذا الاجتماع، والتي ادّعى فيها أنّ بلاده مارست «حقّها في الدفاع عن النفس» إثر عملية «طوفان الأقصى»..

يمكن اعتبار هذه المرأة الشابّة أيقونة من أيقونات الجيل الجديد من الدبلوماسيين الفلسطينيين، ممّن يجمعون بين الحسّ النضالي القوي والعزيمة الراسخة على الدفاع عن حقوق شعبهم المشروعة من ناحية، وبين التكوين العلمي والأكاديمي المرموق والإلمام الدقيق بالشؤون الدولية، علاوة على حذق اللغات الأجنبية والقدرة على التبليغ والتواصل، من ناحية ثانية..

والجدير بالذكر أنّ ندى الطربوش تحصّلت من جامعة أوكسفورد على بكالوريوس الآداب في الفلسفة والعلوم السياسية والاقتصاد، وعلى درجة الماجستير من معهد العلوم السياسية بباريس وجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك على الماجستير في القانون الدولي والصراع المسلّح من أكاديمية جنيف للقانون الإنساني الدولي..

وقد التحقت بالعمل الدبلوماسي بعد أن اكتسبت خبرة في البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المنتظم الأممي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. 4

تحدّثت ندى الطربوش مدّة عشر دقائق تقريبا بلغة إنجليزية ممتازة وبمنهجية واضحة لتدحض الرواية الإسرائيلية الكاذبة، وتـعرض الوضع الإنساني المأساوي في قطاع غزّة وتعرّي الجرائم الإسرائيلية في حقّ الشعب الفلسطيني على امتداد عقود طويلة منذ النكبة.

بدأت مداخلتها متوجّهة إلى المندوب الإسرائيلي قائلة: «دعني أذكّرك أننا لا نُسمّي السلطة الفلسطينية وإنما دولة فلسطين.. لقد عرض وزيركم الأول [ناتنياهو] خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر 2023 خريطة أزيلت منها فلسطين ولا مكان فيها إلاّ لإسرائيل!!».

وبيّنت أنّ إسرائيـل تصنّـف سكـان غـزّة البالـغ عـددهم مليونيـن و300 ألـف نسمة على أنهم «إمّا إرهابيّون وإمّا متعاطفون مع هؤلاء أو دروع بشريّة، لذلك فهم أهداف مشروعة»، موجّهة كلامها إلى المندوب الإسرائيلي: «كلّ شخص وفقا لإسرائيل، يتنمي إلى إحدى هذه الفئات الثلاث، سواء كان طفلا أو صحفيا أو طبيبا أو موظّفا بالأمم المتحدة أووليدا، لذلك تعتبر إسرائيل أنه يمكنها قتلهم، ثمّ تأتي إلى هذه القاعة لتعلن بجرأة وتقول للعالم: نحن نتصرّف وفقاً للقانون الدولي»..

وقالت ندى الطربوش: «الناس في هذه القاعة ليسوا أغبياء، فمن بينهم دبلوماسيون متمرّسون لهم معرفة واسعة بالتاريخ، لذلك لا يمكن أن تنطلي عليهم أراجيف إسرائيل»، مشيرة إلى أنّ إسرائيل ظلّت تردّد نفس الحجج خلال اعتداءاتها العسكرية على قطاع غزّة طوال الخمس عشرة سنة المنقضية..

وأضافت متوجّهة إلى وفود الدول المشاركة في الاجتماع: «لقد رأيتم كيف يحتلّ الإسرائيليون أراضينا ويدمّرون منازلنا ويُطردون الأسر من ممتلكاتها منذ السابع من أكتوبر ومنذ السنوات الخمس والسبعين التي سبقته كما رأيتم كيف تقوم إسرائيل بحملات مضلّلة للتغطية على جرائمها..»

وقالت بشيء من السخرية إنّ إسرائيل تعتبر أنّ الأمين العام للأمم المتحدة ومفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظّمة الصحة العالمية واليونسيف والمقرّرين المستقلّين والمنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان والخبراء قد وقعوا كلّهم في الخطأ [لأنهم كشفوا الحقيقة]، مشيرة إلى أنّ أنطونيو غوتيريش قد تعرّض للنقد من قبل حكومة ناتنياهو، لا لشيء إلّا لأنه قال إنّ لإسرائيل تاريخا في مجال احتلال الأراضي..

وذكّرت ندى الطربوش بما جاء على على لسان مسؤول إسرائيلي هدّد باستعمال السلاح النووي ضدّ الفلسطينيين للقضاء على «الحيوانات البشرية» و«أطفال الظلام» على حدّ قوله، وأضافت متوجّهة إلى مندوب الكيان الصهيوني: «الشعب الفلسطيني شعب يرفض أن يختفي، تهديداتكم النووية وقنابلكم ودباباتكم وجرّافاتكم لن تكسر أبدا إرادة الشعب الفلسطيني في أن يكون حرّا، وأن يعيش في كنف الكرامة والسلام اللذين تستحقّهما كلّ الشعوب».

ودحضت ما تدّعيه إسرائيل بأنّ للفلسطينين مشكلا مع اليهود وبأنّ الصراع له طابع ديني، مؤكدة أنّ الخلاف ليس حول الدين، وإنما حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة..

إنّ ما ميّز هذه المداخلة التي نعتقد أنها ساهمت في إعلاء الصوت الفلسطيني داخل المنتظم الأممي وعبر وسائط الإعلام المختلفة، الأسلوب الخطابي الذكي الذي اعتمدته ندى الطربوش، حيث وجّهت كلامها تارة إلى المندوب الإسرائيلي بنبرة لا تخلو من تحدٍّ وثقة بالنفس، قصد تفنيد كلّ مزاعمه وإثبات بطلان حججه، وتارة أخرى إلى ممثّلي الدول ليدركوا هول المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وليستذكروا الماضي الإجرامي للكيان الصهيوني وحملاته التضليلية المتواصلة على مدى عقود..

وقد تزامنت هذه المداخلة التي خطفت أنظار الملاحظين مع ارتفاع أصوات عشرات الآلاف من المتظاهرين في شوارع العديد من العواصم الغربية المنددّة بالمجازر التي تقترفها قوّات الاحتلال الصهيوني ضدّ الفلسطينيين، ممّا يعكس تطوّرا لافتا في موقف الرأي العام الدولي الذي أصبح جانب منه متعاطفا مع الشعب الفلسطيني في بلدانٍ عُرفت بمساندتها لإسرائيل..

ماجد بامية الذي قرَن بين العمل الدبلوماسي والحضور الإعلامي المميّز

ماجد بامية ينتمي هو الآخر إلى جيل الدبلوماسيين الفلسطينيين الشبّان الذين خطفوا أنظار الرأي العام العربي والدولي بعد السابع من أكتوبر 2023، من خلال مشاركته في حوارات أجرتها معه وسائل إعلام أجنبية، ولاسيما الفرنسية منها، استطاع من خلالها أن يشرح للجمهور الغربي الموقف الفلسطيني الرسمي من أحداث غزّة، مفنّدا الرواية الإسرائيلية الكاذبة بشأنها، فضلا عن توضيح خلفية الصراع القائم بين العرب والكيان الصهيوني منذ سنة 1948، وتأكيد حقّ الشعب الفلسطيني في استرجاع حرّيته السليبة وإقامة دولته المستقلّة على أراضيه.

زاول ماجد بامية المولود في دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 1983 تعليمه بالمعهد الفرنسي بالقدس، قبل أن يدرس القانون الدولي بجامعة باريس -1بانتيون-السربون. كان له نشاط سياسي لافت منذ أن كان طالبا وأمينا عاما لاتحاد الطلبة الفلسطينيين، حيث شارك في حوارات دافع فيها عن حلّ الدولتين، إلى جانب ناشط إسرائيلي ينتمي إلى جمعية يرفض أعضاؤها المجنّدون أداء الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة.

أهّله تكوينه في مجال الحقوق، علاوة على إجادته للغتين الفرنسية والإنجليزية، للالتحاق بوزارة الخارجية الفلسطينية، حيث كان عضوا ضمن البعثة الفلسطينية لدى الاتحاد الأوروبي ومديرا لدائرة الاتفاقيات الدولية ومكلّفا بملفّ الأسرى الفلسطينيين صلب الوزارة، وذلك قبل أن ينضمّ إلى البعثة الدبلوماسية لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة بنيويورك.

عُرف ماجد بامية إلى جانب نشاطه في الحقلين الدبلوماسي والحقوقي بإنتاجه الشعري وبكتاباته الفكرية والسياسية في مجلّات جامعة ومتخصّصة، وكذلك بحضوره المتكرّر في وسائل الإعلام.

ومن بين مداخلاته الإذاعية والتلفزيونية بعد السابع من أكتوبر 2023 نذكر مداخلته على قناة فرانس24 يوم 13 نوفمبر، والتي أظهر فيها قدرة فائقة على الإقناع والمحاجّة بلغة فرنسية أنيقة، فضلا عن خبرة في التعامل مع وسائل الإعلام الغربية اكتسبها على مرّ السنين، وأكدتها جرأته الكبيرة في مواجهة أسئلة الصحفي الذي بدا من الوهلة الأولى مصرّا على أن ينتزع منه إدانة لهجمات حماس يوم السابع من أكتوبر، وهو ما سعى إليه بيرس مرغان - كما رأينا سابقا- في حواره مع باسم يوسف..

«هل تُدين هجمات حماس التي كانت حصيلتها 1200 قتيل بين مدنيين وعسكريين وأسْر العشرات من الجانب الإسرائيلي؟»، عن هذا السؤال أجاب ماجد بامية بهدوء تام وبثقة في النفس: «بعد مأساة الحرب العالمية الثانية -بما في ذلك المحرقة النازية- وُضعت قواعد لتطبّق على الجميع، مهما كانت ديانة الضحايا أو أصلهم أو جنسهم، ونحن نؤمن بهذه القواعد من أجل حماية كلّ المدنيين... هناك من يقول لا يمكن لنا أن نُدين ما تقوم به إسرائيل خشية أن يعتبر ما قامت به حماس عملا مشروعا.. ووفق هذا المنطق أخشى أن أضفي شرعية على ما اقترفته إسرائيل من أعمال إجرامية منذ السابع من أكتوبر، بل منذ عقود..

نأتي هنا لندعو إلى وضع حدّ لجرائم إسرائيل ولانتهكاتها للقانون [الدولي] ولنتحدّث عن السلام، في حين أنّ المسؤولين الإسرائيليين يؤكدون في وسائل الإعلام أنّ لهم حقّا مطلقا وحصريا في قتل الفلسطينيين الذين نعتوهم بـ«الحيوانات البشرية»... وأنّ لهم الحقّ أيضا في تجويع سكان قطاع غزّة وحرمانهم من الماء والوقود، وفي قصف مخيّمات اللاجئين والمستشفيات والمدارس، وفي فرض حصار يدوم منذ 17 سنة، دون أن يحاسبوا عن أفعالهم»...

وقال ماجد بامية إنّ كلّ من يساهم في ترسيخ شعور إسرائيل بحقّها في ممارسة هذه الأفعال يعتبر شريكا في المسؤولية عن الواقع المرير الذي يعيشه الشعب الفلسطيني منذ عقود، وليس منذ أيام فحسب..

وعندما سُئل المسؤول الفلسطيني: «هل شنّت حماس هجمات إرهابية؟» ردّ بنبرة غاضبة أثارت حفيظة الصحفي: «ألم تستمع إلى ردّي السابق...أنتم تَدْعون مسؤولين إسرائيليين لكي يشرحوا أسباب قتلهم للفلسطينيين.. لست هنا لأشرح لماذا تزهق الأرواح بل لأبيّن كيف يمكن إنقاذها.. الإسرائيليون يقولون لكم لنا الحقّ في الدفاع عن النفس،

والفلسطينيون يقولون لكم لنا الحقّ في المقاومة... لا يمكن أن نساوي بين القوّة المحتلّة والشعب الذي يرزح تحت الاحتلال.. نحن نريد أن نخرج من دائرة هذا المنطق..

لقد ناضلنا من أجل حلّ سلمي يضع حدّا للاحتلال ويمكّن الشعبين من العيش في دولتين في كنف الأمن والسلام...»

وإمعانا في إحراج ماجد بامية ألقى عليه الصحفي السؤال التالي: «هل تتحمّلون أنتم في حركة «فتح» مسؤولية تأخير الانتخابات التي كانت ستنظّم سنة 2021، وكان ذلك بقرار من الرئيس محمود عبّاس، كما أنكم لم تُجْرُوا مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي منذ عشر سنوات، هل أنّ «فتح» فقدت كلّ مصداقية وأصبحت «في التسلّل»؟

أجاب بامية عن السؤال بشيء من الحدّة: «لا أمثّل هنا حركة فتح، بل أنا أمثّل الشعب الفلسطيني بأسره.. إنك تحاول تغيير الموضوع، وهذا مدعاة إلى السخرية.. تتحدّث عن الانتخابات، في الوقت الذي تُقترف فيه مجازر على الميدان.. لا تريد الحديث عن سياق الاحتلال، بل تريد الخوض في سياق الانتخابات.. هل هذا أمر جدّي؟ ... إنّ القنابل [الإسرائيلية] لا تميّز بين مَنْ ينتمي إلى فتح ومَنْ ينتمي إلى حماس، كما أنّ الأطفال الذين يُقتلون لا ينتمون إلى أيّ فصيل...»

وبشأن طريقة حلّ المشكل القائم، قال ماجد بامية إنه ينبغي وضع حدّ للمجزرة وحماية المدنيين وتطبيق القانون الدولي وتحميل المسؤولية لكلّ مَنْ ينتهكه، فضلا عن العمل من أجل تجسيم حلّ الدولتين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، إذ من حقّ الفلسطينيين أن يعيشوا في حرّية وأمان.. وأضاف: «يجب أن يشعر بالخجل كلّ مَنْ يقول إنّ إسرائيل التي تقودها حكومة من اليمين المتطرّف هي حليفه... كما يجب أن يخجل كلّ مَنْ يحتلّ أراضي الغير ويفرض حصارا على أكثر من مليوني نسمة ويقترف الجرائم...

لقد حان الوقت لمحاسبة النفس واجتناب المعايير المزدوجة ونبذ العنصرية والاعتراف بإنسانية الفلسطينيين وبحقوقهم...»

هذه عيّنة من الأسلوب الذي اعتمده ماجد بامية في مخاطبة الرأي العالمي، من خلال وسائل الإعلام الغربية منذ السابع من أكتوبر 2023، بغية دحض السردية الإسرائيلية من جهة ولتوضيح وجهة النظر الفلسطينية من جهة أخرى، وهو أسلوب يقطع في تقديرنا مع تلك الجعجعة اللفظية الخالية من أيّ بُعْدٍ منطقي والفاقدة بالتالي لكلّ تأثير في المتلقّي الغربي التي كثيرا ما اصطبغ بها الخطاب الإعلامي العربي المتعلّق بالقضية الفلسطينية في العقود الأخيرة..

باسم يوسف وندى الطربوش وماجد بامية هم في رأينا حَمَلَةُ هذا الخطاب الجديد والمجدّد في مضمونه وأسلوبه، والذي به يمكن للأصوات العربية المنتصرة للحقّ الفلسطيني أن تلقى انتشارا أكبر عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وأن تخترق الحصار المفروض عليها من قبل الوسائل الغربية الموالية لإسرائيل..

أبوعبيدة أو «الصوت الصادق في زمن الصور الكاذبة»

لعلّ من أبرز الفاعلين في الحرب النفسية المرافقة للمعارك في غزّة، ممّن كان لهم دور هامّ في كشف زيف السردية الإسرائيلية **(أبا عبيدة) المتحدّث الرسمي باسم كتائب عزّالدين القسّام،** الجناح العسكري لحركة حماس..

ليس من المهمّ معرفة هويّة أبي عبيدة التي ظلّت مجهولة إلى يومنا هذا، على الرغم من ادّعاء المخابرات الإسرائيلية بأنها قد توصّلت إلى كشفها، بل المهمّ هو الوقوف عند المهارات الاتصالية الفائقة لهذا الرجل الذي ملأ الدنيا وشغل الناس.. لقد استطاع أبو عبيدة الذي لا يظهر على الشاشة الصغيرة إلاّ ملثّما، أن يختطف أنظار المشاهدين لا فقط في البلدان العربية بل وكذلك في إسرائيل ذاتها.. ذلك أنّ كلّ إطلالة تلفزيونية «للملثّم» تحمل معها الجديد عن أخبار المقاومة الفلسطينية وتطوّرات الأوضاع في الميدان.. وقد تأكّد ذلك منذ أوّل ظهور له على شاشة التلفزيون في يونيو 2006، حيث اقترن بعملية عسكرية جريئة للمقاومة أدّت إلى قتل جنديّيْن من جيش الاحتلال وجرح اثنين وأسْر الجندي جلعاد شاليط.

بعد اندلاع معركة «طوفان الأقصى»أصبح الملايين من المشاهدين العرب من المحيط إلى الخليج ينتظرون بفارغ الصبر وببالغ الشغف رسالته التلفزيونية التي كانت، بقدر ما تُشيع لدى هؤلاء مشاعر النخوة والاعتزاز بإنجازات المقاومة وبطولاتها، فضلا عن الأمل الوطيد في إصرار الشعب الفلسطيني على مواجهة قوّات الاحتلال الصهيوني حتى تكريس حقّه في بناء دولته المستقلّة على أراضيه، فإنها تثير في نفوس الإسرائيليين شعورا بالخوف ممّا قد يُعلنه «الملثّم» من خسائر في الأرواح والعتاد في صفوف جيشهم، خاصّة وأنّ رسائل إبي عبيدة تتميّز دوما بمصداقيتها ووثوقيّتها العالية، فهو يحرص على نقل صورة صادقة عن وقائع الصراع، عارضا دون

تعتيم أو تحريف خسائر الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على حدٍّ سواء، وقد اتّخذ أبو عبيدة منذ سنوات من الصدق والصراحة عماد استراتيجيته الاتصالية، فاكتسب بذلك ثقة متابعيه، حتّى اصطلح على تسميته بـ«الصوت الصادق في زمن الصور الكاذبة» 5. ألم تُقرّ المراسلة العسكرية الإسرائيلية غيلي كوهين بأنّ الجمهور الإسرائيلي يثق بتصريحات الناطق الرسمي باسم كتائب القسّام، أكثر ممّا يثق في بيانات الناطقين الرسميين الإسرائيليين؟6

وبما أنّ تصريحات أبي عبيدة كانت غالبا متبوعة بفيديوهات توثّق حصيلة العمليات العسكرية التي كان أشار إليها، فإنّ هذه الصور تجد بسرعة طريقها نحو القنوات التلفزيونية العربية وحتى الأجنبية أحيانا، وتغزو في الآن ذاته شبكات التواصل الاجتماعي في العديد من البلدان، بما في ذلك إسرائيل، ممّا يمكّن حركة حماس من كسر قيود التعتيم الإعلامي المفروض على أخبار المقاومة من قبل إسرائيل وحلفائها.

وعلى الرغم من أنّ أبا عبيدة لا ينطق بغير العربية في رسائله التلفزيونية، فإنّ مصداقيّته كانت كافية لكي يخترق صوتُه الحصار الإعلامي الصهيوني-الغربي ويلقى صدًى مؤثّرا لدى الجمهور الإسرائيلي.

لقد مثّل أبو عبيدة ظاهرة اتصالية فريدة من نوعها، نرى أنها جديرة حقّا بأن يتناولها بالدرس والتمحيص الخبراء في مجاليْ الإعلام والاتصال وعلماء النفس بوجه خاص، حيث قوّض المتحدّث الرسمي باسم الجناح العسكري لحركة حماس - ولعلّه أيضا أحد قادتها- قواعد التواصل المتعارف عليها، وابتدع أسلوبا نادرا في مخاطبة الآخر قوامه الكلمة الصادقة..

فكيف لرجلٍ ملثّم، مجهول الهويّة، يستعيض عن تعبيرات الوجه ولغة الجسد بفصاحة اللسان وجودة الإلقاء وجزالة اللفظ وفنّ البلاغة، أن يكون له مثل هذا التأثير البالغ في عقل المتلقّي ووجدانه، عربيّا كان أم إسرائيليا؟ وأيّة استنتاجات يمكن أن نستخلصها من استحضار هذه الظاهرة الاتصالية المتفرّدة عند تناول مسألة الخطاب الإعلامي الموجّه إلى الرأي العام الأجنبي، التي جاءت حرب غزّة لتطرحها من جديد على أجندة الإعلام العربي؟

معضلة مخاطبة الآخر

لم تكد تمضي أسابيع قليلة عن اندلاع معركة «طوفان الأقصى»، حتّى بادرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) إلى تنظيم ندوة بالقاهرة بعنوان «الإعلام العربي في مواجهة الرواية الإسرائيلية الزائفة بعد العدوان على غزّة» دعي إليها عدد من الخبراء والأكاديميين في مجاليْ الإعلام والاتصال.

عكفت الندوة المنعقدة يوم 26 أكتوبر 2023 على دراسة ثلاثة محاور هي :

- هيمنة الرواية الإسرائيلية على وسائل الإعلام الغربية

-حجب المحتوى العربي والأجنبي الداعم للقضية الفلسطينية

- سبل التحرّك الإعلامي لدحض هذه الرواية وكشف الحقائق للرأي العالم العالمي.

مرّة أخرى توقّف المشاركون في الندوة عند معضلة مزمنة يعاني منها الإعلام العربي بمختلف وسائله، أقعدته عن الإسهام في مساندة القضية الفلسطينية بنجاعة وفعالية وعن مخاطبة الآخر بكفاءة واقتدار .وتتمثّل هذه المعضلة في انحصار تدفّقه داخل رقعته الجغرافية التي منها يبدأ وإليها ينتهي، دون أن يكون له حضور مؤثّر في الفضاء الاتصالي المعولم، على الرغم من وجود المئات من القنوات الجامعة والمتخصّصة التي تبثّ على مدار الساعة موادّ متنوّعة، منها نشرات إخبارية وبرامج حوارية ووثائقية، جانبٌ منها يتناول الأوضاع في فلسطين المحتلّة، إلاّ أنها تستهدف بالأساس الجمهور المحلّي.

أمّا القنوات العمومية والخاصّة الناطقة بلغات أجنبية، والمراد من خلالها توجيه رسائل إلى الرأي العام الخارجي، فإنّ عددها يبقى محدودا للغاية، فضلا عن ضعف تأثيرها، لأسباب عدّة، لعلّ من بينها الاكتفاء بترجمة موادّ موجّهة نحو الجمهور العربي إلى لغة البثّ، وانعدام الحرص على صياغة خطاب يتلاءم وتوجّهات المتلقّي الأجنبي وخصوصياته الثقافية والذهنية، وقد تأتي أحيانا بعض الموادّ المعروضة في لغة سقيمة مشوّهة تقلّل من شأنها ولا تغري بمتابعتها..

يقرّ الإعلامي السعودي د.عبد اللّه بن ناصر الحمّود في هذا الصدد بأنّ «فحص بعض الجهود الخليجية الموجّهة باللغات الأجنبية مثلا يقود إلى خلاصة مفادها أنّ هذا الإعلام لا يخاطب الأجنبي المستهدف بالأصل، لا على مستوى اللغة ومفرداتها وسياقاتها وأدائها، ولا على مستوى المحتوى والأفكار والموضوعات ولا على مستوى المعالجات الإعلامية ومدارسها... وعندما كنت أعمل نائبا لرئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون في المملكة العربية السعودية خلال العام 2014، كانت أحد الهواجس التي تؤرّقني هي القناة الثانية السعودية الناطقة باللغة الإنجليزية، كيف يمكن أن نجعلها قناة مؤثّرة وفعّالة وتخاطب الجمهور الأجنبي بشكل مناسب؟

من المؤسف إقراري اليوم بأننا حينذاك أن نجيب عمليا عن السؤال، على الرغم من عشرات الإجابات الرائعة على مستوى النظرية...»7

وتظلّ المصطلحات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي-الإسرائيلي من أهمّ الإشكاليات المطروحة في مستوى صياغة الخطاب الإعلامي العربي، إذ غالبا ما تقع وسائل الإعلام العربية في «فخّ المصطلحات الصهيونية» التي كثيرا ما يردّدها الغرب وإسرائيل، فتترسّخ بذلك أنماط وتوصيفات يريدها الاحتلال ويعمل على تحقيقها.8

ولعلّ خير مثال على ذلك، قناة الجزيرة الناطقة بالإنجليزية التي «تستخدم كلمة «قتيل» فيما يخصّ الصراع العربي - الإسرائيلي، بينما تسوّق القناة الناطقة باللغة العربية الشحنة العاطفية والأيديولوجية إلى الجمهور العربي عبر استخدام كلمة «شهيد» ... [كما تستخدم] مصطلح «الجدار الأمني» الذي بنته إسرائيل للسيطرة على المزيد من أراضي الفلسطينيين، بدلاً من مصطلح «جدار الفصل العنصري» المستخدم في القناة الناطقة بالعربية. أمّا مصطلح «قوّات الاحتلال الإسرائيلي» المستخدم في العربية، فغالبا ما لا يستخدم في القناة الإنجليزية ويكون البديل «القوّات الإسرائيلية» ... ويقول متابعون:« إنّ القناة القطرية تتّهم القوى المتشدّدة في المنطقة العربية بالتطرّف في خطابها الإنجليزي الموجّه إلى الدول الغربية، بينما الخطاب باللغة العربية يتماهى مع توجّهات الإخوان والجماعات المتشدّدة ومَنْ تحاول استقطابهم لمشروعها»9.

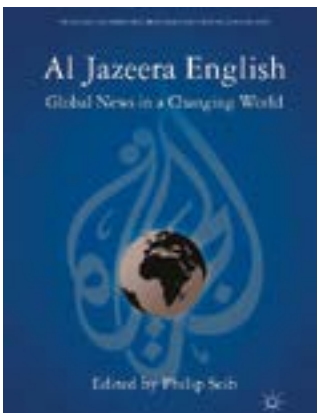

نظرا إلى ازدواجية الخطاب الذي تمارسه قناة الجزيرة، ولا سيما عجز الإعلام التقليدي العربي عن مواجهة السردية الصهيونية وهيمنتها على وسائل الإعلام الغربية بشكل فعّال، أكد أحد الخبراء العرب **«الحاجة الماسّة، إلى قناة تلفزيونية عربية إخبارية تخاطب غير العرب بلغتهم، لا من حيث الأبجدية والكلمات فقط، بل بالثقافة والطريقة التي يفهمونها ويستوعبونها»10.**

ليست هذه المرّة الأولى التي يطرح فيها مثل هذا المقترح، إذ سبق لاتحاد إذاعات الدول العربية أن عرض في يونيو 2002 تصوّرا بشأن إنشاء قناة عربية مشتركة موجّهة الى العالم الخارجي تكون متعدّدة اللغات ومجدّدة في خطابها، «تنقل الصورة الحقيقية للوطن العربي وتراثه الفكري والحضاري وقضاياه الرئيسية وتتّسم بالمصداقية والموضوعية والحرفية، على أن تساهم في إنشاء هذه القناة ودعمها مختلف القنوات التلفزيونية الغربية من القطاعين العام والخاص»..

لم ير هذا المشروع النور، شأنه شأن مشروع ثانٍ تقدّم به الاتحاد يخصّ إحداث وكالة أنباء عربية مصوّرة تكون أداة لنشر الأخبار العربية في العالم، بعد أن اكتفى مجلس وزراء الإعلام العرب في دورة انعقاده خلال يونيو 2003، بالدعوة إلى «دراسة وسائل تنفيذ المشروعات الإعلامية المشتركة من اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية وسبل تمويلها من القطاع الخاص»... وهكذا قُبر المشروعان 11.

في حقيقة الأمر لم يَغِبْ عن الأذهان عند إعداد تصوّر لأحداث عربية مشتركة موجّهة إلى الخارج العقبات الكأداء التي ستعترض حتما سبيل المكلّفين بإنجازه، منها بالخصوص الكلفة المالية الباهظة للمشروع، وضرورة كسر نمط استهلاك المادّة الإخبارية لدى المتلقّي الغربي لتعويده على تقبّل مادّة مختلفة في محتواها وتوجّهاتها، علاوة على صعوبة الاتفاق على رؤية موحّدة للخطّ التحريري للقناة، في ضوء اختلاف سياسات الدول ومصالحها وتباين مواقفها حول عدّة قضايا، بما في ذلك القضية الفلسطينية نفسها، إذ لا يوجد إجماع عربي حول خيار المقاومة والعلاقة بالكيان الصهيوني ، كما هو الشأن اليوم.

وحتى ولو كتب لهذه القناة أن ترى النور، بعد تجاوز كلّ العقبات المشار إليها آنفا، فإنها كانت ستكون مجرّد جزيرة صغيرة في محيط اتصالي يسطّر على جانب هامّ منه اللّوبي الصهيوني، إذا لم ترافقها في معركة احتلال المواقع قنوات عربية أخرى، عموميّة وخاصّة، وإنتاجات رقميّة تبثّ عبر المنصّات تتّسم بالمصداقية والموضوعية وتتحوّل في مضامينها من «خطاب المظلومية الدائم إلى خطاب عقلاني وإنساني تفهمه الثقافات الأخرى»12.

ما الحلّ؟

لعلّ أهمّ ما نستخلصه من أداء الفاعلين العرب الأربعة في المعركة الإعلامية المرافقة للحرب في غزّة ، والذين كنّا أبرزنا خصائص خطاب كلّ واحد منهم وقوّمنا مدى إسهامه في دحض السردية الصهيونية الكاذبة، الدور الحاسم الذي يمكن أن يضطلع به الفرد العربي في إيصال رسالة مقنعة إلى الرأي العام العالمي، متى كان ممتلكا لناصية اللغات الأجنبية ولتقنيات الاتصال، قادرا على مقارعة الحجّة بالحجّة، سالكًا في قوله سبيل الصدق والصراحة ، معتمدا على الأساليب البلاغية الأكثر تأثيرا في عقل المتلقّي ووجدانه، بعيدا عن أيّ نمطية في التعبير..

لقد مكّنت مداخلاتهم من اختراق الحصار المضروب على السردية العربية الفلسطينية في وسائل الإعلام الغربية، وأعطت في الآن نفسه أفضل الأمثلة عمّا ينبغي أن يكون عليه الخطاب الموجّه إلى الآخر في أسلوبه ومحتواه..

كما غطّت هذه المداخلات، ولو بقسط متواضع، على غياب الإنتاج الإخباري العربي في الإعلام الغربي حول الحرب في غزّة.. هذا الغياب الذي ساهم في التقليل من وطأته «الصحافي المواطن» الذي وجد في شبكات التواصل الاجتماعي مجالا لطرح إعلام بديل عن الرواية الصهيونية - الغربية المهيمنة من خلال صور وفيديوهات تعكس حقيقة ما يجري في القطاع وتفضح بشاعة الجرائم المقترفة في حقّ الأهالي من قبل قوّات الاحتلال، فضلا عمّا خلّفه العدوان الإسرائيلي من دمار شامل لحق المباني السكنية والمستشفيات والمدارس والمرافق الحياتية..

لقد أثبتت الحرب في غزّة مدى أهمّية السلاح الرقمي، وهو ما يستوجب العمل على تدريب الشباب العربي على الاستخدام الأفضل لشبكات التواصل الاجتماعي، ولاسيما فايسبوك باعتبارها الشبكة الأكثر شعبية، وذلك من أجل نشر محتويات هادفة تعالج الخلل الحاصل في مستوى التدفق الإخباري العربي في اتجاه الرأي العام الأجنبي، وتنقل في الوقت ذاته الأحداث داخل الأراضي المحتلّة والمنطقة العربية عموما برؤية عربية..

وما من شكّ في أنّ من أهمّ التوصيات الصادرة عن الندوة المنعقدة بالقاهرة بعنوان «الإعلام العربي في مواجهة الرواية الإسرائيلية الزائفة بعد العدوان على غزّة» التوصية التي تنصّ على «حثّ الاتحادات والمؤسّسات الإعلامية على تنظيم دورات تدريبية مجانية للعاملين في الإعلام والمؤثّرين العرب على وسائل التواصل الاجتماعي، في مجال صياغة الرسائل المختصرة وكتابة المضامين المؤثّرة والفعالة عن القضية الفلسطينية»..

وبالإضافة إلى التدريب على وسائل التواصل الاجتماعي، يجدرالعمل على إدراج التربية على وسائل الإعلام وعلى تقنية الذكاء الاصطناعي ضمن البرامج المدرسية في البلدان العربية، وتشجيع المجتمع المدني فيها على إحداث نوادٍ وفضاءات تتولّى القيام بهذا التكوين من أجل تنشئة جيل قادر على التعامل مع مختلف الوسائط الإعلامية، تعاملا واعيا يمكّنه من تحليل رسائلها وفكّ مغالقها والتمييز

بين الصادق والكاذب فيما تحمله في طيّاتها، علاوة على اكتساب المهارات التي تتيح له صنع المحتوى، بما يساهم في إثراء المنتوج الرقمي العربي، في عصر تحوّل فيه المتلقّي من مستهلك سلبي للمادة الإعلامية إلى منتج لها بفضل الآفاق الرحبة التي فتحتها أمامه التكنولوجيا الحديثة.

كما يتعيّن أن يستفاد في تنفيذ استراتيجية التحرّك الإعلامي العربي على الصعيد الخارجي من الكفاءات العربية الموجودة في المهجر التي لها من المهارات الاتصالية والثقافة السياسية والإشعاع الفكري، ما يسمح لها بالدفاع عن القضية الفلسطينية في المنابر الإعلامية وفضاءات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ودوائر صنع القرار في بلدان الإقامة، خاصّة وأنّ حرب الإبادة التي يمارسها الكيان الصهيوني في غزّة خلقت موجة من التعاطف مع الشعب الفلسطيني عكستها المظاهرات الحاشدة المنتظمة في العديد من العواصم الغربية، وهو واقع جديد على الدبلوماسية العربية أن تستغلّه لصالح الحقوق الفلسطينية..

المراجع

1- Jeune afrique, Les Palestiniens sont difficiles à tuer: le satiriste Bassem Youssef enflamme les réseaux sociaux, 19/10/2023
-2المصدر السابق
-3 صحيفة العرب، باسم يوسف يواجه الرواية الإسرائيلية في الإعلام الغربي، ص 5، 19 أكتوبر 2023
-4 موقع عربي بوست، 22 نوفمبر 2023
-5الجزيرة نت، 20 نوفمبر 2023
-6الناطق باسم كتائب القسّام في حوار حصري مع الجزيرة نت، أبوعبيدة يتحدّث عن بيانات الردع واستراتيجية الحرب النفسية، 31 مايو 2021
-7د. عبد اللّه بن ناصر الحمّود، آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، 5 مارس 2017
-8أحمد التايب، الإعلام العربي وفخّ المصطلحات الصهيوني وما ينبغي أن يكون اليوم السابع، 28 نوفمبر 2023
-9توجيه أمريكي إلى قطر: اخفضوا صوت الجزيرة في حرب غزّة، العرب، 27 أكتوبر 2023
-10أمينة خيري، حرب القطاع تطالب العرب بقناة إخبارية إنجليزية بلا مظلومية، أنتبندنت عربية، 30 نوفمبر 2023
-11عبد الحفيظ الهرقام، الإعلام السمعي والبصري العربي ومأزق مخاطبة الآخر!، مجلّة الإذاعات العربية، العدد الثاني لسنة 2021، ص 78
-12 أمينة خيري، أنتبندت عربية .

الانتهاكات الصارخة للعدوان الإسرائيلي ضدّ حرّية الصحافة وروّادها الفلسطينيين

د. أسامة زايد
نائب رئيس تحرير
جريدة الجمهورية - مصر

المقدّمة

يشهد قطاع غزّة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلّة منذ السابع من أكتوبر2023 حربا صهيونية وحشية، تسعى إلى اقتلاع البشر وإهلاك الحرث والنسل، وطمس الهويّة العربية والإسلامية، وتغيير الديموغرافية والقضاء على مقوّمات الحياة، في ضربٍ مبرّح للبنى التحتية والمستشفيات والمدارس والمساجد والكنائس ومحطات المياه والكهرباء والمخابز والمراكز الثقافية والمتاحف، وفي محاولةٍ بائسة لتحقيق الأهداف المخزية التي تتبنّاها حكومة اليمين المتطرّف برئاسة بنيامين نتنياهو، في ما تزعم «تسليم غزّة أرضا محروقة»، خالية من أيّ سلاح أو رجال للمقاومة، في ظلّ حالة من الصمت العالمي تجاه المجازر البشعة التي ترتكبها قوّات الاحتلال الإسرائيلية الغازية.

ويواصل الكيان الصهيوني ترويج الأكاذيب والأباطيل واختلاق الروايات الزائفة، لإيهام الرأي العام العالمي بأنّ ما يحدث هو من قبيل الدفاع عن النفس حسب زعمه.

إنّ الصحافة هي عنوان الحقيقة ومرآة المجتمع، تنقل آماله وتطلّعاته، كما تنشر القيم والأفكار. وتزداد هذه الأهمّية إذا تعلّق الأمر بتناول الأحداث السياسية والقضايا الساخنة، ومن الصعب التحكّم في تطوّرات بعضها والإحاطة بها بغرض نقلها إلى المتلقّي، على نحوٍ يمكّنه من استيعابها وتبنّي موقف محدّد منها، وفق اتجاه الوسيلة الإعلامية وأهدافها.

منذ اللحظات الأولى لعملية «طوفان الأقصى» كان الإعلام والصحافيون الفلسطينيون في مرمى نيران قوّات الاحتلال الإسرائيلي، ما بين شهيد وجريح ومعتقل ومختفٍ قسريا ومفقود تحت الركام، وهدفا رئيسا لطمس الحقيقة، فضلا عن تدمير مكاتب وسائل الإعلام في غزّة، والقطع المتعمّد للكهرباء والإنترنت لإخفاء جرائمها البشعة عن عدسات الكاميرات وموجات الأثير، وأقلام الكتّاب ومنصّات التواصل الاجتماعي.

ونلاحظ الكثير من تصريحات المسؤولين الإسرائيليين تحرّض على الكراهية وتأجيج الصراع في منطقة الشرق الأوسط، حيث جاء الادّعاء على لسان الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ اتّهام سكّان غزّة بأنهم غير أبرياء، وما جاء على لسان وزير الدفاع غالانت عند وصفه عناصر حركة المقاومة بأنهم حيوانات بشرية، وما طالب به وزير التراث الإسرائيلي إلياهو، لابدّ من إلقاء قنبلة نووية، فضلا عن التوقيع على مذكرات لضرب المستشفيات، بحجّة واهية أنّ المقاومة تدير عملياتها العسكرية منها...

لقد اشتركت وسائل الإعلام في نقل هذه التصريحات المعادية، والتي تدلّ على الكراهية والعنصرية وتحثّ على العنف، وحسب وزارة الخارجية الإسرائيلية فإنّ تل أبيب أنفقت ملايين الدولارات لتضليل الرأي العام الدولي. وظهرت إسرائيل أمام العالم كذبا وبهتانا بأنها الضحية وأنّ المقاومة تحرمها من حقّ الحياة والوجود، كما تمّ التسويق بأنّ الأرض التي تحتلّها وعدٌ إلهي، وأنّ هذه الحرب مقدّسة ومُشار إليها في التوراة والتلمود.

وبفضل الصحافة الفلسطينية والمراسلين الحربيين ومندوبي وسائل الإعلام العربية، بُذلت جهود ترمي إلى توجيه الرأي العام الدولي نحو ما يجدّ من أحداث أليمة في غزّة وكشف السردية الإسرائيلية المصاحبة لعملية طوفان الأقصى.

فإلى جانب الرواية المزعومة عن قيام المقاومة بقطع رؤوس أطفال إسرائيليين، والتي ورد ذكرها في المقال السابق، تتوالى ادّعاءات الكيان الصهيوني، من مثل:

- اتخاذ المستشفيات والمراكز الطبية مقارّ للمقاومة الفلسطينية، في فشل ذريع للاستخبارات الإسرائيلية، ممّا أعطاها مبرّرا للقصف على مستشفى المعمداني والشفاء وكلّ المستشفيات الأخرى، في انتهاك صارخ لحرمة المرضى واللاجئين إليها. وعلى الفور، انبرى عدد من الصحفيين في كتابة التقارير وتصوير المستشفيات وبثّها عبر وسائلهم الإعلامية المختلفة.
- زعْم إسرائيل بأنّ المقاومة تستخدم جرحى ومرضى المستشفيات دروعا بشرية، لكنّ المقاومة كذّبت هذه المزاعم مُطلقا.

- بناء أنفاق أسفل مستشفى الشفاء، وجاء شاهد من أهلها: إيهود باراك رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، يعلّق في مقابلة مع CNN: إنّ تل أبيب هي التي بنت الأنفاق والمخابئ عندما كانت تحتلّ غزّة.
- حذف المحتوى الفلسطيني من كافة وسائل الإعلام الرقميّة، نظرًا إلى تحكّم اليهود في أغلبها، حيث ساهمت شركة (ميتا) الأمريكية مالكة منصّات "فايسبوك" و"انستغرام" و" واتساب" في دعم المحتوى الإسرائيلي، وذلك من خلال تعمّدها سحب مئات الآلاف من المنشورات الداعمة للقضية الفلسطينية باللغتين العربية والعبرية، ووصفها «بأنها مزعجة أو غير قانونية فيما يتعلّق بعدوان الاحتلال على غزّة».

رصد الأعداد والمؤسسات

مع زيادة إمعان الكيان الصهيوني في ضرب القضية الفلسطينية، وفرض سياسة الأمر الواقع في تركيع وتجويع وتهجير الفلسطينيين في قطاع غزّة، تزداد الهجمة الشرسة على الصحافة والصحفيين والمصوّرين ووسائل الإعلام لطمس الحقائق ومنع وصول صوت فلسطين الحرّ إلى العالم.

حيث تمّ رصد مَنْ قتلته قوّات الاحتلال من الصحفيين الفلسطينيين خلال العدوان على غزّة، وهي أعداد مهولة تتجاوز مَنْ قُتلوا خلال 23 عاماً، وتساوي أضعاف ما قُتِل من الصحفيين في كلّ أنحاء العالم منذ بداية العام 2023.

جانب ممّن استشهد من الصحفيين والعاملين الفلسطينيين في قطاع الإعلام

وحسب نقابة الصحفيين الفلسطينيين، فإنها وثّقت مئات الجرائم والانتهاكات الجسيمة بحقّ الصحفيين ووسائل الإعلام، إذ يبلغ عدد الصحفيين المسجّلين في قطاع غزّة ما يفوق 950 صحفيا، بالإضافة إلى عدد غير محدّد من العاملين غير المسجّلين، والتي استعانت بهم وكالات الأنباء العالمية والقنوات التلفزيونية لتغطية أحداث الحرب، حيث لم تسمح لهم قوّات الاحتلال بإيفاد مراسلين أو مصوّرين حربيّين.

وأُعلن إلى حدّ كتابة هذه المقالة عن استشهاد ما يفوق 130 صحفيًا وعاملا في قطاع الإعلام، فضلا عن مئات المفقودين والجرحى والمصابين والمعتقلين، وتدمير وتعطيل المؤسسات الإعلامية، بين مكتوبة ومحطات إذاعية وقنوات تلفزيونية وكذلك المطابع.

المنع من السفر

ومارس الكيان الصهيوني عقوبات على الصحفيين الفلسطينيين، ولا سيما القاطنين بالضفّة الغربية التي تسيطر على معابرها، من خلال منعهم من المشاركة في المؤتمرات والمهرجانات والمناسبات الدولية، وهذا يمثّل انتهاكا لحقوق الإنسان في حرّية التنقّل والسفر. كما قامت بالتضييق عليهم في سحب التصاريح الصحفية وعرقلت نشاطهم، إلى جانب الإبعاد غير الأخلاقي والقانوني عن العمل في مدينة القدس.

احتجاز الطواقم والمنع من التغطية

كما احتجزت مئات الطواقم الصحفيّة ومنعتهم من القيام بتغطية الأحداث الجارية وافتكّت معدّاتهم التقنية.

صحفيون صامدون

وبالرغم من قيام قوّات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير منازل الصحفيين والتعدّي على أسرهم، ممّا أسفر عن مقتل وإصابة أعداد كبيرة من ذويهم، نرصد ونوثّق شهادات بعض الصحفيين كالآتي:

وائل الدحدوح، المراسل الحربي في قناة الجزيرة، فقَد زوجته وثلاثة من أطفاله، ثمّ استشهد نجله الإعلامي حمزة، جرّاء قصف شنيع، بمعيّة زميله مصطفى ثريّا. وممّا صرّح به : التحية إلى كلّ من يدعم الشعب الفلسطيني، ويدعو له. «تعاطفكم يصلنا، لأنّ قلوبنا عند بعض» ... «ينتقمون منّا بالأولاد؟، دموعنا دموع إنسانية وليست دموع جبن وانهيار، فليخسأ جيش الاحتلال»... «إنّ ما يحدث هو مسلسل استهداف للأطفال والنساء والمدنيين، وإنّ ذلك لن يمنعني من مواصلة نقل الجرائم والمجازر التي ترتكبها إسرائيل في حقّ شعبنا».

ويقول **أنس الشريف** مراسل قناة الجزيرة في تصريحات صحفية: منذ أكثر «من 60 يوماً» لم أر والديَّ، وكلّ يوم كنت أفتقدهما ويزداد شوقي إليهما. لم أستطع اللقاء بهما إلاّ في نظرة وداع أبي الحبيب الغالي، رأيته شهيدًا واحتضنتُ أمّي مواسيا لها ولنفسي. تلقّيتُ التهديدات باستهدافي مباشرة من جيش الاحتلال المجرم، إلاّ أنني بقيت في الميدان بين أهلي وأبناء شعبي، أنقل الصوت والصورة لتبقى التغطية مستمرّة، واليوم ينتقم العدو باستهداف بيت عائلتي ليرتقي أبي شهيداً. أبي ظلّ صابرًا في مخيّمنا، مخيّم التحدّي والصمود، مخيّم جباليا، ونقول نحن هنا باقون وستظلّ التغطية مستمرّة.

وقالت الصحفية **هند خضري** لقناة الجزيرة مباشر: إنّ هناك مَنْ يرى أني «امرأة حديدية"، لكنها ترى العكس، وأنّ عملها يحتّم عليها نقل الصورة دون التعبير عن مشاعرها، مؤكّدة أنه في آخر اليوم تبكي لتستطيع تفريغ مشاعرها الصعبة التي عايشتها طوال يوم التغطية الطويل.

وأضافت أنها اختارت الصحافة مهنة لها، رغم صعوبة ما تنقله من مآسٍ ومجازر يرتكبها الاحتلال بحقّ الشعب الفلسطيني في غزّة. وأنها لم تكن تتوقّع أن تعيش أيامًا صعبة كهذه الأيام.

ويكشف **مثنى النجّار** الصحفي الفلسطيني عمّا تعرّض إليه من انتهاكات وجرائم بسبب العدوان الإسرائيلي قائلا: «أنا على الصعيد الشخصي أعمل صحفيا في غزّة منذ 2003 وصوّرت وغطّيت الكثير من الأحداث، وأنتجت العديد من الفيديوهات لمشاهد الحروب، ولكن في النهاية دفعت ضريبة العمل الصحفي مثل أيّ شخص في غزّة، قصف الاحتلال منزلي وتمّ تدميره تدميرا كاملا بالطيران الحربي في شرق خان يونس، وفُقد 11 شخصا من أنسابي، وقصفوا البيت على والد زوجتي فاستشهد هو وأفراد عائلته... وأصبحنا في حالة لا يعلمها إلاّ اللّه».

وأضاف أنه يشاهد خلال ذهابه إلى مؤسسته الصحفية يوميا، منذ اندلاع عملية طوفان الأقصى المباني أصبحت ركاما، والجثث منتشرة في الشوارع، وينظر في وجوه الأشلاء فيجد صديقًا له منذ الطفولة قد استشهد خلال القصف، وطفلا شاهده منذ أسابيع يلعب في الشارع قد استشهد أيضا نتيجة قصف منزله، وعائلة بأكملها مُحيَتْ من السجلاّت المدنية.

حماية الصحافة والصحفيين في القانون الدولي

سنّت المنظمات الدولية عديد المواثيق التي تؤكّد على حرّية الصحافة وحماية الصحفيين، وخاصة في مناطق النزاعات المسلّحة، مُخلّفة الكثير من القتلى والمصابين.

والقانون الدولي الإنساني يفرّق بين نوعين من الصحفيين، أوّلهما: **المراسل الحربي** الذي يتمّ اعتماده من قبل القوّات المسلّحة والمنصوص عليه في اتفاقيات جنيف لعام 1949، والثاني هو **الصحفي الذي يقوم بمهمّة خطرة في مناطق الحروب.** وفي الواقع إنّ النظام القانوني للمراسل الحربي، عندما يتمّ القبض عليه هو نظام أسرى الحرب المنصوص عليه في اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949، بينما يخضع الصحفي في المهمّة المهنية الخطرة في مناطق النزاع المسلّح لنظام حماية المدنيين طبقاً للمادة 79.

إذن، نتساءل عن الحماية التي يوفّرها القانون الدولي الإنساني للصحفي، إذ تعدّدت مصادر الحماية وتدرّجت من اتفاقيات ومعاهدات وقرارات مجلس الأمن الدولي الملزمة للجميع، ونذكر منها:

- مـا ورد فـي اتـفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والمتعلّقة بحماية المدنيين والأسرى وحتى المقاتلين ومن ضرورة التعامل الإنساني مع الجميع، لاسيما غير العسكريين، في النزاعات المسلّحة ذات الطابع الدولي أو الداخلي، إذ تضمّنت الاتفاقية الثالثة منها نصّ المادة التي صرّحت باعتبار الأشخاص الذين يرافقون القوّات المسلّحة دون أن يكونوا جزءًا منها، كالمراسلين الحربيين يُعدّون أسرى حرب.

- واعتبر البروتوكول الأوّل الملحق بالاتفاقية لعام 1977 الصحفي مدنيا لأغراض الحماية ومنع التعدّي عليه بأيّ شكل من الأشكال:
- يعدّ الصحفيون الذين يباشرون مهمّات مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلّحة أشخاصاً مدنيين يجب حمايتهم بهذه الصفة، شريطة ألاّ يقوموا بأيّ عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين، وذلك دون الإخلال بحقّ المراسلين الحربيين المعتمدين لدى القوّات المسلّحة في الاستفادة من الوضع المنصوص عليه، أي اعتبارهم أسرى حرب.
- أمّـا الـبروتكول الإضافي الثاني لعام 1977، فقد منع الاعتداء بأيّ صورة على المدنيين الذين لا يشتركون في النزاع المسلّح أو الذين كفّوا أيديهم من الاشتراك بالنزاع، وهو الأمر الذي يشمل به حتماً الصحفي.
- إنّ الجرائم الموجّهة ضدّ الصحفيين تعدّ جرائم حرب، لأنها تستهدف المدنيين ويخضع مرتكبوها لولاية المحكمة الجنائية الدولية المؤسّسة بناءً على اتفاقية روما 1998.
- أصدر مـجلس الأمـن قـــرارًا.. يُلزم جميع الأطراف في النزاعات المسلّحة حول العالم بتنفيذ التزاماتهم إزاء الصحفيين وفق القانون الدولي.
- ومن جانبها، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ضرورة توفير الحماية للصحفيين لتحقيق سلامتهم، وتضمّن القرار إعلان 2 نوفـمبر يـوماً دولـياً لإنهاء إفلات المجرمين من العقاب عن جرائمهم المرتكبة ضدّ الصحفيين.
- تعترف المحكمة الجنائية الدولية بخصوصيّة عمل المراسلين الحربيين وقيّدت التزامهم بالمثول كشهود. إنّ حماية المصادر الـصحفية وسرّيـة الـمهنة لا تحظى بالتقدير بوضوح واتساق في القوانين الوطنية؛ وفي بعض البلدان تغيب هذه الأحكام القانونية، ونتيجة لذلك، فإنّ مثل هذا الحقّ لا يُمنح للصحفيين. 8
- مبادرات مهنية في مواجهة الاتجاه العام نحو تفاقم الحالات التي يمارس فيها الصحفيون مهامّ عملهم، وخاصة منذ نشوب النزاع في فلسطين والعراق وأفغانستان، قامت عدّة منظمات بإطلاق مبادرات للحماية والمساعدة المتبادلة.
- وفي الوقت الذي يجري فيه الحرص على توفير الحماية للصحافة والصحفيين، تتزايد المخاطر المهدّدة لحياتهم وعملهم، وهو الأمر الذي يؤشّر إلى وجود منطقة قائمة بين المظلّة القانونية التي تضمن الحماية للعاملين في هذا السلك وبين الواقع العملي.

حماية الصحفيين الفلسطينيين: مواقف الاتحادات المهنية

الاتحاد الدولي للصحفيين

قرّرت اللجنة التنفيذية للاتحاد بالإجماع رفع شكوى ضدّ الجرائم الإسرائيلية بحقّ الصحفيين الفلسطينيين، حيث فُجعت اللجنة من نتائج الحرب الإسرائيلية على غزّة، وحذّرت قادة الجيش الإسرائيلي وحكومتهم من أنهم مسؤولون عن مقتل كلّ صحفي في هذه الحرب، وتسعى اللجنة بكلّ الوسائل الممكنة إلى ملاحقة قاتليهم حتى تحقيق العدالة.

اتحاد الصحفيين العرب

قرّرت أمانته العامة ضرورة ملاحقة قادة الاحتلال الإسرائيلي عن كلّ جرائم الحرب التي اقترفوها في حقّ الفلسطينيين، مطالبة باعتبار إسرائيل كيانا إرهابيا، والتصدّي لاستهداف جيش الاحتلال الممنهج للصحفيين والمدنيين وللمؤسسات الإعلامية.

ورفضت الأمانة العامة اختزال القضية الفلسطينية في الجوانب الإنسانية وتغييب عمقها التاريخي، لكونها قضية احتلال واغتصاب أرض فلسطينية تستوجب حقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف، وبكلّ الوسائل التي تجيزها القوانين الدولية.

كما أدانت الجرائم الوحشية التي يرتكبها جيش الاحتلال منذ 7 أكتوبر 2023، وطالبت منظمة الأمم المتحدة والرأي العام الدولي بضرورة التدخّل لوقف العدوان الإسرائيلي الهمجي، وتوفير الحماية القانونية والفعلية والسياسية للشعب الفلسطيني.

ورفضت وأدانت محاولة كيان الاحتلال إغلاق المؤسسات الإعلامية في إطار سياسة التضييق وخنق الحرّيات الصحفية وممارسة جرائمها البشعة بلا رقيب ولا حسيب.

وحرصا على مواجهة موجة التضليل الإعلامي الذي تمارسه وسائل الإعلام والاتصال الإسرائيلية والغربية، أنشئت منصّة دائمة لكشف الحقائق.

مراسلون بلا حدود

رفعت هذه المنظمة غير الحكومية دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية بشأن ارتكاب جيش الاحتلال «جرائم حرب» بحقّ صحفيين خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة.

إنّ «حجم وخطورة وتكرار الجرائم الدولية التي تستهدف الصحفيين، خصوصا في غزّة، يستدعي تحقيقا ذا أولوية من جانب المدّعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. وتُثبت الأحداث المأساوية الحاجة الملحّة إلى حصول تعبئة»..

نقابة الصحفيين الفلسطينيين

حذّرت من الأوضاع المأساوية التي يعيشها الصحفيون بسبب الممارسات الصهيونية، ممّا يعني أنّ الصحفيين الفلسطينيين في غزّة أصبحوا غير قادرين على التصوير والتوثيق وإرسال موادّهم الإعلامية لنشرها،

وأعدّت النقابة ملفّا قانونيا في كلّ الجرائم المرتكبة بحقّ الصحفيين في غزّة وعموم فلسطين، مع الدعوة إلى فتح التحقيق بالشكاوى المقدّمة لها.

التوصيات والمقترحات

جانب من شهيدات الإعلام الفلسطيني

- ضرورة وضع استراتيجية إعلامية موحّدة، من خلال الدول العربية والإسلامية لمواجهة خطاب الكراهية والعنف الذي يتبنّاه الكيان الصهيوني ضدّ الصحفيين، ورصد هذه الممارسات وتوثيقها لكشف الرواية الإسرائيلية المزعومة، وتقديم القادة الإسرائيليين للمحكمة الجنائية الدولية كمجرمي حرب.
- إعداد تطبيقات وبرامج تضاهي وسائل الإعلام الحديثة التي تتحكّم فيها الدول الغربية وتفرض الرواية الإسرائيلية على العالم، في محاولات لتضليل الرأي العام العالمي.
- مخاطبة الغرب بلغاتهم وشرح جذور الصراع العربي الإسرائيلي وأبعاده.
- تبنّي المثقّفين والأكاديميين العرب والمسلمين في الدول الغربية مبادرة لتوضيح الرواية الفلسطينية الحقيقية.
- ضرورة وجود مدوّنة أخلاقية ومهنية للحدّ من انتشار خطاب الكراهية في وسائل الإعلام، تكون دليلا إرشاديا، يمكن من خلاله تحديد القيم والمبادئ والمعايير التي يجب أن يلتزم بها الجميع.
- ضرورة توفير الدعم المالي والمعنوي إلى أسر شهداء الصحفيين والجرحى والمصابين، من خلال الاتحاد الدولي والمنظمات الأممية والإقليمية.
- مساعدة المؤسسات الإعلامية التي تضرّرت من العدوان الإسرائيلي وذلك بتزويدها بالمعدّات الحديثة لاستكمال رسالتها في كشف الانتهاكات الإسرائيلية.

تغطية الاتحاد المتميّزة
للعدوان الإسرائيلي على غزّة:
محلّ إشادة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإعلام العرب

كان ذلك خلال اجتماع المكتب بطرابلس، ليبيا (24 /12/ 2023)، داعيا الاتحاد بمعيّة اتحاد وكالات الأنباء العربية إلى متابعة جهوده من خلال التبادل الإخباري في تكثيف الأخبار المتعلّقة بالقدس الشريف وممارسات سلطات الاحتلال.

ومثّل الاتحاد في هذا الاجتماع (18) رئيسه الأستاذ محمد بن فهد الحارثي، الرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون السعودية الذي قدّم عرضا حول الجهود التي يبذلها الاتحاد بالتعاون والتنسيق مع هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية في تغطية الأحداث بقطاع غزّة منذ انطلاق العدوان الإسرائيلي.

حيث يقوم ببثّ الأخبار والمواد التي يوفّرها التلفزيون الفلسطيني بشكل حيني ومستمرّ على شبكته للتبادل من خلال المنصّة السحابية ASBU Cloud وشبكة قنوات DTV التي وفّرها الاتحاد لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية وبثّها إلى كلّ الهيئات العربية الأعضاء، وكذلك إلى الاتحادات الإذاعية الإقليمية الأوروبية والآسيوية والإفريقية، عبر حقائب التبادل الإخباري، حتى تصل صورة الأحداث إلى العالم بعيون عربية.

كما قام الاتحاد بمبادرات إضافية خاصة، حيث كلّف فريقا من المراسلين الإخباريين لتأمين تغطية تلفزيونية للعدوان الإسرائيلي على غزّة، ولإنتاج مراسلات وتقارير إخبارية يومية وتأمين مواكبة فورية ومستمرّة لتطوّرات العدوان، ويتمّ بثّ هذه المراسلات اليومية والتغطية التلفزيونية المتواصلة لفائدة الهيئات العربية الأعضاء باستخدام شبكة ASBUVISION.

وحرص الأسبو على توسيع حجم ومجال البثّ لأخبار فلسطين، كما خصّص إحدى قنواته على قمر عرب سات لبثّ التلفزيون الفلسطيني للأخبار والبرامج والمواد المواكبة للأحداث، وتمكين الهيئات الأعضاء من الاستفادة من هذا البثّ.

هذا وشارك الاتحاد أيضا في الدورة العادية الـ100 للجنة الدائمة للإعلام العربي التي وضعت تحت شعار "دورة شهداء الإعلام الفلسطيني" استجابة لطلب دولة فلسطين وبإجماع كافة الوفود العربية.

وذكر الأمين العام الـمساعد، رئيس قطاع الإعلام والاتصال بجامعة الدول العربية، السفير أحمد رشيد خطّابي، أنّ الاجتماعين يأتيان في ظلّ استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة المحاصر، في انتهاك صارخ لأحكام القانون الدولي الإنساني.

وقد تزامن كلّ ذلك مع تنظيم أيام طرابلس الإعلامية الثانية، بمشاركة مئات الصحفيين والإعلاميين والفنانين والمثقفين الليبيين والعرب، احتفاءً بالذكرى الثانية والسبعين لاستقلال ليبيا.

إعلام
مناخي

د. الحبيب استاتي زين الدين
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية
في جامعة القاضي عياض- المغرب.

أيّ قدرة للإعلام العربي على إثارة الوعي بالمخاطر الحالية والمستقبلية للتغيّرات المناخية

مقدّمة

"أزمة المناخ على الأبواب، والدول النامية تحتاج إلى الدعم لتكون قادرة على الصمود...

ويجب أن يشكّل هذا النص (البيان الختامي) بدايةَ حقبة طموحة تضع فيها الدول تعهّداتها على الطاولة".

هذا بالضبط ما صرّحت به كايسي فلين Cassie Flynn المديرة العالمية للتغيّر المناخي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعد تجاوز أشغال مؤتمر الأمم المتحدة لتغيّر المناخ1 (COP 28)، المنعقد في دبي الإمارات العربية المتحدة، الوقت المحدَّد لاختتامها (12 ديسمبر 2023) مثلما حصل في مؤتمرات سابقة للأطراف كما سنوضّح لاحقا عند استعراضنا لأبرز خلاصات الوثيقة الختامية للمؤتمر. ولم يكن بالخبر السارّ آنذاك للمفاوضين وللوفود الصغيرة التي لا تملك دائما الوسائل اللازمة لتمديد فترة إقامتها. لكن مندوبة من جزر مارشال Marshall Islands قالت إنهم باقون «حتى النهاية»2، وكذلك كان، لأنّ الحاجة إلى التحوّل نحو الطاقة النظيفة والرفع من القدرة على التكيّف مع تأثيرات المناخ أصبحت ضرورة ملحّة. **فالمناخ، في الوقت الحالي، يمرّ بتغيّرات معقّدة ومتفاقمة غير مسبوقة، على المستويين المحلّي والدولي، من حيث الآثار المرصودة، ومن حيث القيم والسلوكات المنشودة، فاتحة الطريق أمام انشغال متجدّد: إلى أين نسير؟**

لن يخلو أيّ جواب حتما من الإشارة إلى أثر النشاط الإنساني على النّظم البيئية، سواء من خلال تطويع عناصر الطبيعة واستخدامها والانتفاع منها إلى أقصى الحدود الممكنة، أو إلحاق الضرر بمظاهر الطبيعة ومواردها من جهة أخرى ممّا ينطوي، بحدّ ذاته، على سلسلة من التهديدات التي لم تتبيّنها المجتمعات البشرية وتكشف جسامتها إلّا منذ عقود. إنَّ السّمة الأساسية التي تشترك فيها هذه المخاطر هي العلاقة فيما بينها؛ فنقص المياه، على سبيل المثال، يسهم في التصحّر، بينما قد يؤدّي تغيّر الـمناخ إلى الفيضانات في بعض المناطق، وإلى تفاقم نقص المياه والجفاف في مناطق أخرى. وبصورة مشابهة، تلوّث الهواء من الأسباب الكامنة وراء تغيّر المناخ.

تاريخيّا، لم يكن هذا الترابط واضحا تماما أواخر القرن العشرين، ومن الغريب أن يكشف الواقع إجرائيّا استمرار مـحدودية الـمبادرات الـمتّخذة لكبح تهديداته بعد أن صارت افتراضاته مؤكدة ومرئية، سواء على مستوى السياسات العامة الداخلية، أو فـي إطار التعاون الدولي. وإذا لم تعالج هذه الآثار المدمّرة معالجة سريعة وحاسمة، من غير المستبعد أن تمسّ بالحقّ في الحياة والعمل والصحة والغذاء والمياه والصّرف الصحي على نحوٍ متزايد. فهذا التغيّر يشكّل عنصرا كبيرا في التأثير على جدوى واستدامة مشروعات التنمية، حيث توجد العوامل الأساسية التي تجعل، مثلا، البلدان العربية، وضمنها تلك التي تنتمي إلى منطقة المغرب الكبير، من أكثر المجالات الجغرافية عرضة للاحتباس الحراري والكوارث الطبيعية. فمن المتوقّع مستقبلا أن يجهد تغيّر المناخ الموارد المائية بالاشتراك مع العوامل الديموغرافية والاجتماعية-الاقتصادية بفعل طول فترات الجفاف أو تكرارها، ما يؤدّي إلى نقصان التصريف السطحي وتجدّد المياه الجوفية، وتدنّي نوعية الماء، ما من شأنه مضاعفة المخاوف المتعلّقة بالصحة البشرية واندلاع الحرائق في الغابات وزيادة تكاليف الطاقة بالنسبة إلى السكان، وخلق صراعات بين المستهلكين، وزيادة إمكانية حدوث تغيّرات خطيرة في المحيطات، بما في ذلك ارتفاع درجة حرارة مياهها، وارتفاع منسوبها، وزيادة حموضتها.

ولعلّ المتابع لهذه التأثيرات المتشابكة، يدرك الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في التنبيه إلى عواقب التغيّرات المناخية التي يكون أثرها أكثر حِدَّة على شرائح السكان التي تواجه أوضاعا صعبة أصلا، بالرغم من تأثير هذه الانعكاسات على الأفراد والمجتمعات في شتى أنحاء العالم، ولا سيما أنّ الثورة الاتصالية في سياق العولمة سهّلت انتشار الوعي البيئي النقدي وتغلغله في الثقافات المحلّية وفي نسيج المجتمع المدني، كما أنّ الأزمات المالية والاقتصادية وتناقص كمّية الموارد الطبيعية واتّساع الفوارق الاجتماعية من منظور اقتصادي وبيئي غذّى جميعها انتشار تلك الثقافة وتجذيرها في المجتمع.

وعيًا بهذا الفراغ، ونحن نستحضر أنّ العيش بكرامة وبانسجام مع بيئة ذات جودة هو الهدف الذي ينبغي أن يتحقّق لجميع الناس والـأكـثـر تضـرّرا فـي مقدّمتهم، **يتساءل هذا المقال عن مدى قدرة الإعلام في البلدان العربية على إحداث التغيير الثقافي وتطوير السياسات ذات الصلة بمسألة مخاطر التغيّرات المناخية. وينبثق عن هذا الإشكال هدف رئيس يتمثّل في الكشف عن مظاهر تأثير التغيّرات المناخية في الإعلام عربيّا، ورصد مدى فعالية عمله وقدرته على التفاعل إيجابا مع تطوّرات التغيّرات المناخية وإكراهاتها في الحاضر والمستقبل. ووعيًا باختلاف مستويات تأثير التغيّرات المناخية، وأيضا المشكلات البيئية والخصوصيات الديموغرافية والاجتماعية داخل كلّ بلد عربيّ، بصرف النظر عن بعض القواسم المشتركة، سينظر هذا المقال، من خلال الملاحظة والتحليل والمقارنة في إمكانية تجاهل إرهاصات ما يمكن تسميته إعلامًا مناخيا يحاول، في حدود إمكاناته ومحدّداته القانونية والسياسية والثقافية، وضع التهديدات والأضرار البيئية والمناخية في سياقها الحقيقي ونشرها من أجل توعية المواطنين، للحيلولة دون انتشار المعلومات المضلّلة علميا التي قد تؤثّر سلبا على السياسات المناخية.**

تبعا لذلك، قسّم هذا العمل إلى مبحثـيـن رئيسيـن. **يتتبّع الـأوّل مظاهر حفز التغيّرات المناخية لوسائل الإعلام العربية، ويحاول الثاني إبراز بعض الجهود الإعلامية في مسعى تغيير العقليات والسياسات بشأن المخاطر الحالية والمستقبلية للتغيّرات المناخية.**

أوّلا. تزايد مخاطر التغيّرات المناخية ومؤتمر المناخ الـ (28) في دبي

تنقـل إلـينا عديد الكتابات أنه رغم أنَّ المجتمع الدولي راكم مجموعة من المكتسبات التي تجسّد في مجملها الرغبة فـي مـنع الـنتائج السلبية المتوقّعة لتغيّر المناخ، والالتزام بضمان تمتّع الأشخاص المتضرّرين منه، لا سيما مَنْ يعيش أوضاعا هشّة، بإمكانية الوصول إلى التعويضات ووسائل التكيّف الفعّالة لعيش حياة كريمة، أظهرت الممارسة الدولية أنَّ الجهود، وعلى أهمّيتها، تظلّ دون النتائج المطلوبة، بفعـل استمـراريـة التأثّـر بـعَلاقـات القوّة والنفوذ ومـا يـتولّـد عنها من غموض واختلاف وتناقض. تتجلّى

هذه الحقيقة، في ضعف انضباط عديد البلدان وعدم تنفيذ التزاماتها الدولية في هذا الإطار، وهو ما أفرز حالة من التذمّر في أوساط عدد من الفعاليات المدنية والإعلامية على امتداد مناطق مختلفة من العالم، دفعها إلى المرافعة بشأن بلورة جهود وسياسات أكثر نجاعة وفعالية لحماية الأمن البيئي، ودفع الدول إلى احترام التزاماتها المناخية المحلّية والدولية، خصوصا أنّ جميع البلدان تتأثّر بالتغيّرات البشرية الحديثة في المجال البيئي.

«لأولئك الذين عارضوا الإشارة الواضحة إلى التخلّص التدريجي من الوقود الأحفوري في مسوّدة مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، أريد أن أقول إنّ التخلّص التدريجي منه هو أمر لا مفرّ منه، سواء شاؤوا ذلك أم لا. دعونا نأمل ألاّ يحدث ذلك بعد فوات الأوان». هكذا علّق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على اعتماد الوثيقة الختامية، يوم 13 ديسمبر 2023، التي وافقت بموجبها الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة السنوي للمناخ في دبي، على خارطة طريق «للتحوّل بعيدا عن الوقود الأحفوري» - وهي المرّة الأولى من نوعها في مؤتمر للأمم المتحدة للمناخ - لكن برغم ذلك، فإنّ الاتفاق لا يزال مقصّرا بشأن الدعوة التي طال انتظارها «للتخلّص التدريجي» من النفط والفحم والغاز. إذ أنّ «ذكر كلمة الوقود الأحفوري- وهو المساهم الرئيسي في العالم في تغيّر المناخ- يأتي بعد سنوات عديدة شهدت حظر مناقشة هذه القضية». إذ يتسبّب في أكثر من 75% من انبعاثات الغازات الدفيئة، وحوالي 90% من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

عالميّا، ارتفعت هذه الانبعاثات من 25 إلى 33 مليار طن متري سنويًا من ثاني أكسيد الكربون؛ وذلك خلال العقد الأول من القرن الحالي. حصّة الصين السنوية، مثلا، من هذه الانبعاثات ارتفعت بنسبة 31 بالمائة. لذلك، لتجنّب آثار تغيّر المناخ، يجب خفض الانبعاثات بمقدار النصف تقريبًا بحلول عام 2030، والوصول بها إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050.

كما سبق الذكر، اضطرّ منظّمو المؤتمر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ هذه السنة إلى تمديده ليوم إضافي نسبة للمفاوضات المكثّفة التي امتدّت حتّى وقت متأخّر من الليل، حول ما إذا كانت المحصّلة النهائية ستتضمّن دعوة إلى «الخفض التدريجي» أو «التخلّص التدريجي» من الوقود الأحفوري الذي يؤدّي إلى الاحتباس الحراري في الكوكب. وكانت هذه القضية الشائكة بمثابة نقطة خلاف بين الناشطين والبلدان المعرّضة لمخاطر تغيّر المناخ في مواجهة بعض الدول الكبرى خلال أسبوعيْ المؤتمر. فالنصّ الأوّلي الذي أعدّته

رئاسة المؤتمر- التي تتولاّها دولة الإمارات العربية المتحدة – لم تأت على ذكر «التخفيض التدريجي» أو «التخلّص التدريجي» من الوقود الأحفوري في صفحاتها الحادية والعشرين. وبدلا من ذلك، دعت المسوّدة البلدان إلى الحدّ من «استهلاك وإنتاج الوقود الأحفوري، بطريقة عادلة ومنظّمة ومُنصفة». وفي حديث مع أخبار الأمم المتحدة، قال هارجيت سينغ، رئيس الاستراتيجية السياسية العالمية لدى شبكة العمل المناخي الدولية، إنه كان يتوقّع نصّا أوّليا «أقوى بكثير، ولكن عبارة 'التخلّص التدريجي من الوقود الأحفوري' قد اختفت تماما الآن ... ونحن كمجتمع مدني نرفض النص». وضمّت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية صوتها إلى صوت مجموعة من منظّمات المجتمع المدني في الإعراب عن الاستياء بشأن مشروع البيان باعتباره غير كاف للحدّ من الاحتباس الحراري العالمي.

وعلى الرغم ممّا تمّ التوصل إليه، أو حتى ما لم يتمّ تبنّيه في الاتفاق النهائي للمؤتمر، فإنّ العمل المناخي الهادف سيبقى أكثر إلحاحاً من أيّ وقت مضى. فما الذي تمّ إقراره استجابة لهذه الدعوات والمخاوف؟

لا بدّ من الإشارة أوّلا إلى أنه خلال رئاسة مؤتمر الأطراف، دخل المؤتمر التاريخ منذ يومه الأول، لحظة تفعيل صندوق الخسائر والأضرار، حيث تعهّدت الدول بتقديم أكثر من 700 مليون دولار لصندوق التمويل الجديد، وهي مساهمات سيكون لها أثر كبير على حياة المجتمعات الـمُستضعفة والمتضرّرة من الكوارث المناخية. والآن، سننتظر لنرى ما إذا كانت الدول الأكثر ثراءً والمسؤولة عن أزمة المناخ ستأخذ مسؤولياتها على محمل الجدّ وتوفّر الموارد اللازمة للصندوق.

وبالنسبة إلى منظمة السلام الأخضر العالمية (غرينبيس Greenpeace)، كان مؤتمر الأطراف الحالي الأضخم على الإطلاق، "الاندفاع نحو خط النهاية اختُتم باعترافٍ نهائي بالحاجة إلى الانتقال بعيداً عن الوقود الأحفوري. لكن المجتمعات التي تقف في الخطوط الأمامية المواجِهة لأزمة المناخ تحتاج إلى أكثر من ذلك". يجب أن تلتمس هذه المجتمعات التزاما ثابتا وحازماً بالتخلّص التدريجي السريع والمنصف والمموّل بشكلٍ جيّد من جميع أنواع

الوقود الأحفوري ــ على أن تترافق مع حزمة تمويل شاملة للدول النامية لكي تتمكّن من التحوّل إلى مصادر الطاقة المتجدّدة والتعامل مع التأثيرات المناخية المتصاعدة التي تتعدّد عواملها" (درجة الحرارة، والهطول، والدورة الهوائية العامة، والظواهر المناخية المتطرّفة، وارتفاع مستوى سطح البحر، ودرجة حرارة وملوحة وتَحَمّض مياه البحر، وازدياد عدد السكان، والتلوّث، وممارسات الاستخدام غير المستدام للبرّ والبحر).

في معظم المناطق، اليوم، تتأثّر النُّظم الإيكولوجية وسبل عيشِ البشر كلّها معًا. ولسوف تتفاقم الآثار في العقود القادمة بالنظر إلى الاتجاهات العالمية والإقليمية لعوامل التغيّر، وخصوصا إذا زاد الاحترار العالمي بمقدار 1,5-2 °م عن المستوى ما قبل الصناعي.

ويحتاج التأقلم مع التغيّرات المحتومة إلى بذلِ جهود إضافية جبّارة، وإلى تخفيفِ عوامل التغيّر، وزيادةِ القدرة على التكيّفِ والصمود.

وبما أنّ تأثّر المناخ بالنشاط البشـري لم يَعُدْ يحتاج إلى دليل، وأنّ التغيّرات المناخية التي يشهدها المغرب وتونس لها تداعيات واسعة النطاق على الإنسان وعلى الطبيعة، فإنّ ذلك يتطلّب تعبئة كلّ مكوّنات المجتمع وفئاته كي يدرك الجميع أبعاد هذه التغيّرات. فالسلطات العمومية ليست هي الوحيدة المطالبة باتخاذ مبادرات تستهدف التصدّي لمخلّفات هذه التغيّرات، بل إنّ كلّ الأطراف معنيّة بتعزيز اليقظة والقدرة على المقاومة، وخاصة جمعيات المجتمع المدني، ضمن عملية تعبئة شاملة، من أجل إدماج المخاطر المناخية في عمليتيْ تصوّر الاستراتيجيات القطاعية والتخطيط على المديَيْن المتوسط والبعيد من جهة أولى، ومن أجل إعادة النظر من منظور دينامي في توجّهات السياسات القطاعية حسب تطوّر أنواع هشاشة المجالات، من جهة ثانية.

ولنأخذ حالة المملكة المغربية مثالا في هذا السياق. فهي تمرّ بمنعطف حرج في مسيرتها من أجل التنمية. وقد فسحت الإصلاحات الهيكلية التي بدأت قبل عقدين الطريق، إلى حدٍّ ما، أمام فترة مستدامة من النموّ الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. لكن هذه الدينامية بدأت تظهر علامات متزايدة على الإنهاك حتى قبل تفشّي جائحة كوفيد، ممّا حفّز على التفكير الوطني الشامل في كيفية التخفيف بوتيرة أسرع من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وتحقيق العدالة المناخية والاجتماعية.

في علاقة بهذا الطموح الأخير، نستحضر أنّ المغرب يعتبر رائدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلّق بتغيّر المناخ وحماية البيئة، من حيث التزاماته بالتخفيف من تغيّر المناخ. انضمّ إلى الجهود الدولية لمكافحة تغيّر المناخ من خلال المصادقة في عام 1995 على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC)، وعلى بروتوكول كيوتو (KP) في عام 2002، وعلى اتفاقية باريس (PA) في عام 2016. لذلك، يؤيّد المغرب السعي المستمرّ لتنفيذ اتفاق باريس الذي ينصّ في مادته 4 (9) على الإبلاغ عن المساهمة المحدّدة وطنيا (NCD's) كلّ خمس سنوات ابتداء من 2020. على المستوى الوطني، وضع المغرب مخطّطه الوطني للمناخ 2020 - 2030 (PCN) الذي يهدف إلى إرساء أسس تنمية منخفضة الكربون ومقاومة لتغيّر المناخ، في حين ينتظر إخراج المخطط الوطني للتكيّف (NAP) إلى الوجود. وعزّز هذا المسار من خلال اختيار نموذج تنموي جديد حدّد أهدافا إنمائية طموحة يُرجى تحقيقها في عام 2035، وضمنها تلك الخاصة بالمجال البيئي لأنّ «استفحال آثار تغيّر المناخ ستنجم عنه إكراهات متزايدة على التنوّع البيولوجي الوطني وضغط على الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه، التي قد يعاني المغرب من ندرتها بحلول عام 2030. ويمكن أن يؤدّي التغيّر المناخي أيضا إلى زيادة النزوح القسري للسكان من المناطق القروية القاحلة نحو المراكز الحضرية، ولا سيما الساحلية منها».

من هنا، **فإنّ التعامل مع مخاطر هذه التغيّرات يجب أن يدفع وسائل الإعلام إلى تبسيط المعلومة المناخية، إذ من المهمّ تطوير أشكال تثقيفية واضحة تصل إلى المشاهدين والمستمعين، والتركيز على المسؤولية المتفاوتة للمسؤولين عن الاحتباس الحراري وطنيا ودوليّا، من ثمّة، رصد أسباب وعواقب تغيّر المناخ من خلالها البرامج أو الأخبار أو الحوارات التي يُستدعى إليها الباحثون المتخصّصون لمساعدتهم على التعامل مع الموضوع، خاصة وأنّ الجمهور يتوقّع من وسائل الإعلام والصحفيين تقديم الخبرة على لسان الباحثين والمتخصّصين للتعامل مع قضية المناخ.**

ثانيا: دور الإعلام العربي في الارتقاء بالتعاطي مع تغيّر المناخ

وعلى الرغم من أنّ آثار تغيّر المناخ تنعكس على المجتمع ككلّ، إلاّ أنه يصعب على جميع الناس إدراك تغيّر المناخ وفهمه؛ فغالبيتهم تتعامل معه على أنه مسألة علمية معقّدة، ولا تهتمّ بها طالما أنه لم يؤثّر عليه بشكل مباشر بأن يكون أحد المتضرّرين من الظواهر المناخية المتطرّفة، كالفيضانات أو الزلازل أو الأعاصير أو الجفاف. من هنا تنبع أهمّية الحاجة إلى إبراز دور وسائل الإعلام في إتاحة المعلومات عن قضية تغيّر المناخ وإثارة وعي المواطنين بخطورته وتأثيره على جودة حياتهم، جرّاء تداعياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعيدة الأمد.

عمليّا، تعدّ مسألة دور الإعلام في إثارة الوعي بتغيّر المناخ معقّدة، وتحتاج إلى دراسات معمّقة لرصد أنماط وسائل الإعلام الأكثر تأثيرا على المواطنين، وذلك طبقا للفئات العمُرية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وإذا كنّا لا نمتلك بعدُ الدراسات الوافية التي ترصد تناول الإعلام العربي للمظاهر الحديثة لتغيّر المناخ ومخلّفاته حاضرا ومستقبلا، مقارنة بقضايا أخرى طفت على السطح لعقود من الزمن ذات صلة، مثلا، بالديمقراطية وتقوية القدرات الأمنية والعسكرية، إلا أنه لا يخفى على أحد أنّ هذه الظاهرة لا تشغل المساحة التي تستحقّها في الشبكة البرامجية للإعلام العربي، بالنظر إلى خطورتها. إذ يلاحظ أنّ تغطيتها إعلاميا لا تزال موسمية تتصاعد وتيرتها بالتزامن مع الكوارث والأزمات المحلّية والإقليمية والدولية ذات الصلة، ويغلب عليها طابع التناول العلمي التقليدي، دون طرح دقيق وموضوعي للأبعاد الاجتماعية-الاقتصادية لتغيّر المناخ وتأثيراته المباشرة على جودة الحياة، وهو ما يعني بقاء شريحة واسعة من الفئات المعنيّة بعيدة عن القضية وتداعياتها.

غربيّا، لم تتوقّف مؤسسات ووسائل الإعلام، عموما، عن تسليط الضوء على هذه التأثيرات البليغة المهمّة بالنسبة إلى الناس جميعا، ويمكن رصدها وملاحظتها في الكثير من الأفلام السينمائية والوثائقية والبرامج التلفزيونية ونشرات الأخبار، والمقالات والأبحاث، لأنَّ الإعلام أصبح يدرِك بعد مسار طويل من التعبئة والنضال حجم تداعيات التغيّر المناخي ونتائجه المدمّرة، بسبب اكتساب القدرة على الانفتاح على مصادر المعلومات والوصول إليها، والتعاون مع مراكز البحوث الخاصة بهذا الشأن، فضلا عن مراعاتها للقيم الإخبارية في تحديد أولويات نشر الأخبار والموضوعات، وتخصيصها لميزانيات مالية فعلية للاستقصاء والبحث في ثنايا هذا الموضوع الخطير، وعرض تفاصيله بالتحليل والتفسير والأدلّة العلمية إلى الجمهور.

أمّا **عربيّا،** فيبدو أنّ عدّة مؤسسات إعلامية لا تزال تشكو من قيود التبعيّة للحكومات والأحزاب، والجهات التي تموّلها وتدعمها ماديا؛ فهي لا تُعطي أهمّية لهذا الموضوع، ودائما تُصغّر من حجمه وتقلّل من شأنه، وإذا حدث أن اهتمّت به، يكون هذا الاهتمام بطريقة محدودة جدّا، كأن يظهر في شريط الأخبار أو في نهاية النشرة.

ولأجل تعزيز هذا الاهتمام، أستحضر، من باب الاستئناس ببعض الممارسات التي من شأنها تطوير عمل رجال ونساء الإعلام، مقترحات أحد الصحفيين البيئيين الأكثر شهرة وخبرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأقصد أندرو ريفكين Andrew Rivkin المدير المؤسس لمبادرة الاتصال والاستدامة الجديدة في معهد الأرض بجامعة كـولومبيـا، بخصـوص بعـض الـطرق أو بالأحرى القواعد التي يمكن لوسائل الإعلام بمختلف أشكالها أن تدعم من خلالها العمل المناخي وتحارب المعلومات المضلّلة في حوار له مع فريق أخبار الأمم المتحدة.

ونقتصر على ذكر أربعة منها لأهمّيتها على النحو الآتي:

التوقّف عن اجترار القصص الجاهزة

مع استمرار تغيّر المناخ، يطالب الناس بشكل متزايد بمعلومات حول ما يحدث، وكذلك حول ما يمكن أن يفعلوه هم وحكوماتهم حيال ذلك. في كتيّب للصحفيين، تذكر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أنه خلافا للاعتقاد السائد، فإنّ المناخ هو قضية مليئة بالمخاوف غير المباشرة التي يمكن أن تبيع الصحف وتجذب جماهير جديدة عبر الإنترنت وفي المطبوعات وعلى الشاشات. لذلك، لا يحتاج الصحفيون إلى استخدام كلمة «المناخ» في عناوينهم لإخبار قصص جيّدة عن تغيّر المناخ. يوضّح ريفكين هذه الفكرة بقوله: «أدير برنامجا حيث أحاول، من بين أمور أخرى، إقناع الناس بالتوقّف والتمعّن في الكلمات التي يستخدمونها. عندما تستخدم كلمة «الانهيار» للحديث عن جبل جليدي، هل تفكّر في النطاق الزمني للقرون العديدة التي يفكّر فيها العلماء، أم أنك تفكّر في الانهيار مثلما حدث عندما سقطت [الأبراج] مركز التجارة العالمي؟ من المهمّ حـقّا أن نكـون أكثـر وضوحـا عندمـا نختـار الـكلمـات وكيف يمكـن أن تنقـل انطبـاعـا خـاطئـا.» مـا يستفاد من ذلك هو ضرورة وعي الإعلام بأنّ تغيّر المناخ ليس مجرّد «قصة» فحسب، بل هو السياق الذي ستتكشف فيه العديد من القصص الأخرى على نحوٍ منطقي وواضح على لسان الفئات المتضرّرة والعلماء والخبراء المتخصّصين.

العناية بالقضايا المحلّية والعدالة المناخية

تُجمع عديد الأبحاث على ضرورة ارتكاز الرسالة الإعلامية على قِيَم ومفاهيم كونية تشكّل الأساس والمرجع لعملها، وتتمحور تحديدا حول العدالة والحرّية والمساواة وحقوق الإنسان، علمًا بأنَّ هذه القيم تشكّل كلاّ متكاملا لا يمكن تجزئته، أو القبول ببعض أبعاده واتجاهاته ورفض البعض الآخر، مع الإشارة إلى أنَّ أهمّيتها تكمن في حاجة الفاعل البيئي إليها لتوجيه فعله وخطابه اللذين يجب أن يتقاطعا معها. لذلك، توجد العدالة الإيكولوجية دائما في جوهر العدالة الاجتماعية، ويتوقّع أن تتحوّل اللّامساواة الاجتماعية باستمرار إلى لامساواة إيكولوجية، إذ حيثما يوجد إقصاء اجتماعي وتهميش سياسي، توجد هشاشة إيكولوجية ومشكلات صحية أكبر؛ فالحقّ في بيئة سليمة وصحة جسدية واجتماعية ونفسية، يضيق بشكل ملحوظ عند الطبقات الفقيرة، بينما يتّسع عند الطبقات الغنيّة والمهيمنة سياسيّا، والعكس صحيح؛ أي متى وجدت هشاشة إيكولوجية أنتجها الاقتصاد الاستخراجي، بـرزت أشـكال مـتنوّعـة مـن الفقر والتفقير والإبعاد الاجتماعي، ومشكلات صحية وبيئية ومناخية لا حصر لها.

النتيجة أنه لم يَعُد مُجديا أن نقبل بالتعريف الكلاسيكي للتنمية المستدامة، بوصفها التنمية التي تلبّي حاجيات الجيل الحالي من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على المساس بحاجياتها، في عصرٍ بات يعرف بمجتمع المخاطر، فإنّ ضمان هذه الحاجيات أمام تفاقم الأزمات المناخية يتطلّب تعبئة كلّ مكوّنات المجتمع وفئاته.

من هنا، يتعيّن على الإعلاميين الانتباه إلى أهمّية الاعتناء «الصريح» بالعدالة للقبول الاجتماعي والتشريعات المُنصفة والفعّالة للاستجابة لتغيّر المناخ. ومن خلال تحليل السياقات المحلّية والعوامل الاجتماعية، من المهمّ لو تمّ التفكير في إنشاء فريق عمل موسّع، سواء من داخل المقاولة المُشغّلة أو خارجها، يصبح لديه «بنك معلومات» شامل خاص بمخاطر المناخ في عُدّة أدواته الإخبارية.

بناء الثقة والمشاركة للتصدّي للمعلومات المضلّلة والخاطئة

«أنت تبني الثقة، وتبني المشاركة، وتلتفّ حول فكرة «إنها خدعة» لأنك تتحدّث عن المخاطر ... ستكون هناك دائما حجج أيديولوجية حول ذلك، تماما كما هو الحال بشأن التطعيم، لديّ قريب لم يتطعّم قط. أنا أحبّه، لكنني لن أغيّره بمقال. لذا، لا بدّ لي من التفكير على مستوى المجتمع. ماذا يمكنني أن أفعل؟». بالنسبة إلى ريفكين، تبعا لهذا المنطوق، المثال الجيّد هو حركة صحافة الحلول، التي تشرح وتحقّق في جهود الناس لحلّ المشاكل المشتركة على نطاق واسع من خلال استشارة واسعة مع المعنيين، صنّاع القرار والمتضرّرين.

الاسترشاد بالخبرة العلمية وتبنّي الإيجابية

في الواقع، تُخبرنا اليونسكو أنّ تغطية تغيّر المناخ تعني عدّة أشياء. على الصعيد المحلّي، يمكنها إنقاذ الأرواح والتحسيس بمعاناة المتضرّرين، والمساعدة في صياغة الخطط، وتغيير السياسات، وتمكين الناس من اتخاذ خيارات مستنيرة. من خلال التقارير الرصينة، يمكن للصحفيين تسليط الضوء على ثروة الأنشطة التي يقوم بها الناس بالفعل للاستعداد لتغيّر المناخ. وعلى المستوى الدولي، يمكن للإعلاميين أيضا أن يقدّموا قصصا محلّية وإقليمية تساعد في تشجيع البلدان الغنيّة والقوية ومواطنيها والشركات الموجودة هناك، على العمل بالتضامن مع المجتمعات المعرّضة لآثار المناخ.

خاتمة

غادر المشاركون في المؤتمر السنوي للمناخ المنعقد بدبي وهم على يقينٍ بأنّ مهمّتهم لم تنتهِ بعد، على الرغم من الآمال التي فتحها، وما من شك أنّ اللقاء القادم بأذربيجان سيشكّل مناسبة جديدة للتقييم الجادّ والتطلّع الدائم إلى تعزيز فرص الصمود في المستقبل.

ضمن هذا الأفق، من المهمّ التذكير بأنّ البلدان العربية لا تواجه تحدّيات متشابكة ومتنامية في سياق التأثير الواقع والمحتمل لتغيّر المناخ بالتفاعل مع عواملَ أخرى (في الدرجة الأولى: التطوّرات الديموغرافية والاجتماعية-الاقتصادية، بما فيها الممارسات الزراعية غير المستدامة) فحسب، وإنما ينتظرها المصير نفسه -كما أكد المؤتمر السنوي للمناخ بدبي- في حال لم توضع التنمية على مسار أكثر صلابة وإنصافا واستدامة. ثمّة دلائل قوية على أنّ هذا الجزء من العالم قد تعرّض لاحترار مهمّ وواسع النطاق، على الرغم من مساهماته القليلة فيه، وتميل التوقّعات المستقبلية إلى احتمال أن يكون مصحوبا بتراجع متواصل لكمّية تساقط الأمطار من سنة إلى أخرى. يرجّح أن تطول فترات الجفاف خلال القرن الحادي والعشرين، مع ما يترتّب على ذلك من تقلّبات شديدة الخطورة على مقوّمات الحياة الكريمة والآمنة. فـ«تخضير» الدولة والاقتصاد والتكنولوجيا يتطلّب إيجاد الأدوات المالية والاقتصادية الملائمة من أجل معالجة الإنتاج المضرّ بالبيئة، وبالقدر نفسه يستلزم المرور عبر التربية والتعليم لمساعدة الناس على فهم أضراره، وتنمية استعدادهم للتعايش مع آثاره، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتبنّي أنماط حياة أكثر استدامة.

في الحالتين معًا، تُظهر المؤشّرات الحالية وسيناريوهات العمل الجماعي المستقبلية المفترضة، بما فيه دور الإعلاميين، أهمّية تضافر الجهود للرفع من درجات الصمود، والوعي بأنّ أيّ استراتيجية للتكيّف لتقليص آثار التغيّر البيئي على النظم الإيكولوجية مهدّدة بالتعثّر، إذا فشلت في إشراك الجميع في ترسيخ العمل التعاوني بين مدبّري الشأن العام والعلماء والخبراء والباحثين والصحفيين والجمعيات النشيطة في معالجة الموضوع، بوصفه أحد الحلول التي يجب مراعاتها. لكن قبل ذلك، ثمّة حاجة ماسّة يتعيّن التنبيه إليها، وهي ضرورة إعادة النظر، في أسرع وقت، في الطريقة التي توظِّف بها المؤسسات الإعلامية، المملوكة للدولة أو الخواص، إمكانياتها ومواردها، لحثّ المسؤولين الحكوميين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمدنيين على معالجة مخاطر التغيّرات المناخية، والتنبيه الدائم إلى الحاجة إلى معرفة مستلزمات التكيّف والتعايش مع آثارها القائمة والمتحمّلة. لا أعني بما تقدّم بأنْ لا شيء أُنجز عربيّا، بقدر ما ألفت الانتباه إلى أنّ أمورا كثيرة لم تُنجز بعد، وأنّ ما تمّ إنجازه، على أهمّيته إعلاميا، لا يزال يحتاج إلى استثمار وتطوير دائمين. ومهما كان الحكم قاسيا، علينا أن نعترف بأنّ مخلّفات المناخ المتغيّر لا تدبّر من خلال الأماني والبلاغات لا غير، وإنما تعالج بالضمير الحيّ، وبالروح الوطنية، وبربط المسؤولية بالمحاسبة.

مدير عام الاتحاد في الجزائر

أدّى المهندس عبد الرحيم سليمان يومَيْ 2 و3 ديسمبر 2023 زيارة إلى الجزائر، شارك خلالها في احتفالية اليوم الوطني للصحافة وجائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف التي نظّمتها وزارة الاتصال..

وحضر المدير العام موكب تسليم الجائزة من قبل الرئيس عبد المجيد تبّون، وقد خصّصت لمواضيع «الجزائر الجديدة وإشكالية الأمن الغذائي والمائي» و«الأمن الطاقوي وأبعاده الجيوسياسية»، و«الجزائر الجديدة: تمكين الطاقات الشبابية والقدرات الإبداعية».

كما شارك المدير العام في ندوة فكرة بعنوان «الإعلام والتحدّيات الراهنة» أشرف عليها وزير الاتصال الدكتور محمد لعقاب تحت سامي رعاية رئيس الجمهورية.

وبيّن الوزير أنّ هذه السنة هي المرّة الأولى التي يجري فيها إحياء ذكرى اليوم الوطني للصحافة الجزائرية، عرفانا وتقديرا لها، وهي تتزامن مع التحوّلات الجيوسياسية في العالم، وعلى رأسها النقلة النوعية في القضية الفلسطينية والاعتداء الصهيوني على قطاع غزّة، الذي أفرز تعاطيا غير مهني ولا أخلاقي للإعلام الغربي.

وكرّمت الندوة إلى جانب الإعلاميّين الجزائريين، الإعلام الفلسطيني، لدوره المحوري في تغطية وحشية العدوان الصهيوني الغاشم على الشعب الفلسطيني.

وكان المهندس عبد الرحيم سليمان محلّ تكريم في هذه التظاهرة المميّزة، من قبل وزير الاتصال الجزائري، تقديرًا لمساره المهني ولجهوده في العمل الإعلامي.

وقد أبرز المدير العام ما يوليه اتحاد إذاعات الدول العربية على الدوام من أولوية خاصة ومطلقة للقضية الفلسطينية، تدعّمت في الفترة الأخيرة، تزامنا مع الاعتداءات السافرة التي يشنّها المحتلّ الصهيوني ضدّ الشعب الفلسطيني.

وذكّر بجهود الاتحاد الاستثنائية بالتنسيق مع هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية وعبر مركزه للتبادل بالجزائر في تغطية الأحداث الجارية في القطاع وباقي الأراضي المحتلّة، بشكل حيني ومستمرّ على مدار الساعة، وبثّ الأخبار من خلال منصّته (الأسبو فيزيون) على أوسع نطاق حتى يصل الخبر الفلسطيني إلى كافة أرجاء العالم برؤية عربية.

وأشاد المدير العام بالدعم الموصول الذي يلقاه الاتحاد من وزارة الاتصال في الجزائر، وبالمساهمة الفعّالة للهيئات الإعلامية والاتصالية في أنشطة الاتحاد وفعالياته المتعدّدة، مجدّدا الشكر والامتنان للدولة الجزائرية على رعايتها لمركز التبادل وتكرّمها بتشييد مقرّه الجديد.

بين الاتحاد ووزارة الإعلام الكويتية

آفاق تعاون مشترك واعدة

كان للمهندس عبد الرحيم سليمان لقاء بمعالي وزير الإعلام الكويتي الأستاذ عبد الرحمان المطيري، بحضور الأستاذ محمد عبد المحسن العوّاش النائب الأول لرئيس الاتحاد والمهندس ناصر أحمد محيسن وكيل وزارة الإعلام، رئيس اللجنة الدائمة للشؤون الهندسية بالاتحاد.

وتمّ استعراض ما يشهده قطاع الإعلام بدولة الكويت من تحوّلات إيجابية، ورؤية الوزير لمزيد تطويره، وما يمكن للاتحاد أن يقوم به في هذا الإطار، بما هو منظمة مهنية متخصّصة تعمل على الارتقاء بأداء الهيئات الأعضاء.

وركّز الجانبان على أهمّية التدريب في تنمية معارف المهنيين وتحسين مهاراتهم، انطلاقا من مكانة العنصر الشبابي في مؤسسات الإعلام الكويتية، حيث سيجري العمل على تحقيق حضور كويتي أكبر في الدورات التدريبية التي يقيمها مركز دمشق والأكاديمية، مع إمكانية عقد دورات خاصة على عين المكان. وتطرّق اللقاء أيضا إلى إمكانية استفادة وسائل الإعلام الكويتية ممّا يبذله الاتحاد من جهود في إطار مواكبة آخر التطوّرات التكنولوجية، من ذلك انطلاقه في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير أساليب العمل والإنتاج.

واستأثر موضوع اقتناء الحقوق الرياضية بالاهتمام، إذ اتفق الطرفان على مزيد التنسيق المشترك لدعم دور الاتحاد كجهة تفاوض باسم كافة هيئاته الأعضاء، من أجل ضمان اقتناء حقوق البطولات والتظاهرات الرياضية بأسعار مناسبة، اعتمادًا على خيار التفاوض الجماعي. هذا وحظي المهندس عبد الرحيم سليمان بالتكريم من قبل الوزير الأستاذ عبد الرحمان المطيري، تقديرا لجهود الاتحاد في تعزيز مقوّمات العمل الإعلامي العربي المشترك، والنهوض بالمشهد الإعلامي العربي إلى أعلى المراتب.

مدير عام الاتحاد في ضيافة تلفزيون الكويت

حيث نزل ضيفا على برنامج «ليالي الكويت» الذي يبثّه التلفزيون الوطني، واتّسم الحوار الذي أجراه الثنائي نادر كرم وليلى بارون بتعدّد الموضوعات، ذات العلاقة بملامح رسالة الاتحاد الإعلامية والفنية والتكنولوجية، ومن أهمّها:

- تغطية أحداث غزّة بعيون عربية وبثّها على أوسع نطاق، عربيا ودوليا .
- منافسة المنصّات الرقميّة ومواقع التواصل الاجتماعي لوسائل الإعلام التقليدية وحرص الاتحاد على مساعدة هيئاته للاندماج في العصر الرقمي.
- آفاق واعدة للتعاون الإعلامي بين الاتحاد ودولة الكويت.
- سعي الأسبو لاستعادة دوره في مجال اقتناء حقوق البثّ.
- تطوير علاقات التعاون والشراكة مع الاتحادات الإذاعية والمنظمات المهنية الإقليمية والدولية (بتبادل الأخبار والإنتاج المشترك وتنظيم فضاءات البثّ).
- التوجّه نحو بعث المشاريع الخدمية والاستثمارية، دعْمًا للموارد المالية، مع تخفيف الأعباء على الهيئات الأعضاء.
- مميّزات المسابقات في المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون: النزاهة والشفافية والمصداقية.

مدير عام الاتحاد يلتقي بالرئيس التنفيذي للمؤسسة القطرية للإعلام

جرت هذه المقابلة بالدوحة (12 / 12 /2023)، وتناولت بالخصوص سبل دعم الجهود التي يقوم بها الاتحاد خدمةً لهيئاته الأعضاء، حتى تكون دائما مواكبة لأحدث التطوّرات في المجال السمعي البصري على الصعيد العالمي.

وأثنى المهندس عبد الرحيم سليمان على دور المؤسسة القطرية للإعلام كعضو نشيط صلب الاتحاد يساهم بكثافة وفعالية في مختلف اللجان والأنشطة والفعاليات، كما أشاد بالنجاحات التي ما فتئت تحقّقها مختلف القنوات الإذاعية والتلفزيونية المنضوية تحت المؤسسة، وسعيها الدؤوب إلى خدمة جمهورها، بتقديم إنتاجات على مستوى راقٍ من الإتقان والحرفية.

ومن جانبه، أوضح الشيخ عبد العزيز بن ثاني آل ثاني أنّ الانخراط الفاعل للهيئات الإذاعية والتلفزيونية العربية، ومنها المؤسسة القطرية للإعلام في أنشطة الاتحاد وأهدافه نابع من الإيمان بالرسالة النبيلة التي يضطلع بها على الصعيدين العربي والدولي، بما هو فضاء لتوحيد الجهود وتبادل الخبرات وتقديم أرق الخدمات، ممّا ينعكس إيجابا على صورة المشهد السمعي البصري العربي ومكانته إقليميا ودوليا.

منح جائزة التميّز الاستراتيجي في مجال الإذاعة والتلفزيون للمهندس عبد الرحيم سليمان

كان ذلك خلال حفل توزيع جوائز Broadcastpro للشرق الأوسط (2023) الذي أقيم يوم 8 نوفمبر 2023 بدبي في الإمارات العربية المتحدة.

ويأتي هذا التشريف تقديرًا للجهود التي بذلها منذ تولّيه الإدارة العامة للاتحاد، في إطار رسم وتنفيذ استراتيجيات مكّنته من تطوير أجهزته وأساليب عمله، بما حقّق نقلة نوعية وراكم نجاحاته ليكون اليوم من أفضل الاتحادات الإذاعية العالمية، بالإضافة إلى منظمات العمل العربي المشترك.

وعبّر المحتفى به عن بالغ السعادة والفخر بهذا التكريم في هذا الحدث الذي هو رمز التميّز والتجديد، مبيّنا أنّ الشرف الذي ناله يتجاوز شخصه ليشمل كافة أسرة الاتحاد، من هيئات أعضاء ومنتسبين إلى الإدارة العامة ومختلف الأجهزة التنفيذية، لما يقومون به من جهود موصولة من أجل إنجاح سياسات الاتحاد التي ترسم معالمها أجهزته التقريرية العليا.

ولم يكن هذا الحفل، حدثا إعلاميا بارزًا وناجحا فقط، وإنما تتويج لحراك مكثّف يهدف إلى الإسهام في تطوّر المحتوى الإعلامي العربي والترويج له، من خلال معانقة التألّق والجودة.

وأكد المدير العام ضرورة أن نكون متهيّئين لإنجاز المحتوى الجيّد لإثبات الحضور، وذلك في ظلّ انتشار المحتوى الإعلامي غير الموثوق الناتج عن سوء استخدام المنصّات الرقميّة وشبكات التواصل الاجتماعي.

للتذكير، فإنّ الدورة (13) لهذه التظاهرة تقام سنويا بالشراكة مع الأسبو، وهي تمثّل منتدى حواريًا موسوما بالمعلومات المهنية والتسويقية. ويوفّر لأصحاب وصنّاع القرار فرص الحوار، بما يعزّز الابتكار في فضاء تفاعلي مع الجمهور.

ويتوّج هذا اللقاء بجوائز للاحتفال بالتميّز في مجالات متنوّعة، عبر سلسلة البثّ، من الإنتاج وما بعد الإنتاج إلى البثّ التقليدي وأحدث منصّات وسائط الإعلام.

مشاركة الاتحاد في ملتقى التعاون الإذاعي والتلفزيوني الصيني العربي

أقيم هذا الملتقى بمدينة هانغتشو الصينية (10 /12 / 2023) تحت شعار «تعزيز الصداقة الصينية العربية وتقاسم التنمية السمعية البصرية»

ومثّل الاتحاد في هذه التظاهرة مديره العام، وحضرها عدد من وزراء الإعلام العرب وأكثر من 300 موفد عن هيئات الإذاعة والتلفزيون والمؤسسات الإعلامية والمؤسسات السمعية والبصرية من الصين و15 دولة عربية، فضلا عن جامعة الدول العربية واتحاد إذاعات الدول العربية.

وأكد عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ورئيس دائرة الدعاية باللجنة المركزية (لي شو لي) أنه ينبغي لوسائل الإعلام الصينية والعربية اتخاذ إجراءات أكثر قوّة لتعزيز التنمية المشتركة للجانبين.

كما توجّه الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط بكلمة تلاها السفير أحمد رشيد خطّابي قال فيها إنّ الشراكة العربية الصينية قد بلغت مستوى استراتيجيا، مبرزًا الحرص على تعزيز هذه الشراكة، من خلال إرساء دعائم التنمية وسبل التعاون والبناء المشترك في مختلف المجالات، عبر الآليات التي يتيحها منتدى التعاون العربي الصيني.

أمّا المهندس عبد الرحيم سليمان فبيّن أنّ من أهمّ المشاريع والمبادرات التي تجسّد الصداقة الصينية العربية، أنشطة المجموعة الإعلامية للحزام والطريق التي تتنوّع مجالاتها، ومن بينها الإنتاجات المشتركة والمسابقات الإذاعية والتلفزيونية التي تسهم في تطوير الإنتاج والابتكار حول مواضيع تشترك فيها الدول العربية والصين.

وأعلن استعداد الاتحاد لتوفير الإمكانيات الضرورية لإنشاء نظام تبادل إخباري يومي بين الدول العربية والصين، وكذلك للتعاون في مجال إنتاج المحتوى واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتدريب.

ووجّه المدير العام إلى المشاركين في المنتدى الدعوة إلى المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون في دورته (24): (26 – 29 يونيو 2024).

هذا وبحث المهندس عبد الرحيم سليمان مع وكيل الوزارة المكلّف بإدارة الإذاعة والتلفزيون الوطنية الصينية (NRTA) يانغ غووروي، سبل تعزيز التعاون في ميدان التبادل الإخباري والبرامجي. وإمكانية الاستعانة بمدرّبين صينيين في دورات أكاديمية الاتحاد للتدريب الإعلامي.

إعادة تفعيل آلية اقتناء الحقوق للبطولات والتظاهرات الرياضية

محور الاجتماع (25) للجنة الدائمة للرياضة

التركيبة الجديدة لرئاسة اللجنة:

أ. حمد غازي الديجاني: مراقب البرامج بالقناة الرياضية لتلفزيون الكويت: رئيسا

أ. غانم القحطاني: المدير العام للقنوات الرياضية السعودية: نائبا أول

أ. عزّ الدين بلعيد: المدير التنفيذي لقناة ليبيا الرياضية: نائبا ثانيا للرئيس

وأخذ موضوع آليّة اقتناء الحقوق الرياضية حيّزا واسعًا في جدول أعمال اللجنة، وفي هذا الصدد ذكّر المهندس عبد الرحيم سليمان بأنّ اتحاد إذاعات الدول العربية صاحب خبرة مشهود له في مجال التفاوض من أجل اقتناء الحقوق الرياضية، ما جعله يحقّق في الماضي مكاسب عديدة لهيئاته الأعضاء، مضيفا عدم تمكّن الاتحاد من الحصول على حقوق الأحداث الرياضية الكبرى التي تهمّ المنطقة العربية. وقال إنّ نجاح الجهود التي يبذلها الاتحاد في التفاوض لاقتناء الحقوق بأسعار مناسبة لهيئاته الأعضاء مرتبط بتفاعلها الإيجابي مع تلك الجهود، حتى لا تكون مضطرّة إلى اقتناء نفس الحقوق بأسعار مضاعفة.

وناقش أعضاء اللجنة مسألة إعادة تفعيل آليّة اقتناء الحقوق الإلزامية لعدد محدود من التظاهرات والبطولات، مع التأكيد على الاقتناء المبكّر الذي يسمح بالتحكّم في الموارد المالية وتوزيع الحقوق على فترات طويلة، وبذلك تتمكّن الهيئات من توفير التمويل اللاّزم من شركات الإعلان (الإشهار)، والدفع على فترات متباعدة، بشكلٍ لا يثقل كامل الموازنات ولا يؤثّر على التوازن المالي للهيئات.

سير التبادلات الرياضية

سجّلت عودة نسق هذه التبادلات نحو الارتفاع بشكل كبير خلال عام 2023، وشمل مختلف الرياضات والألعاب الفردية والجماعية، بمشاركة جلّ الهيئات الأعضاء. وتعـزّز ذلـك فـي الصائفـة، من خلال تواتر الأنشطة الصيفية والترفيهية، كالرياضات البحرية والألعاب الشاطئية.

مقترحات اللجنة لدعم النشاط الرياضي بالاتحاد

- تكثيف الاتصال المباشر مع الاتحادات الرياضية العربية وتوسيع مجالات التعاون المشترك، وترتيب آليّة محدّدة لحقوق البطولات التابعة لها.
- العمل على شراء حقوق البطولات العالمية من الدول الأعضاء، لاسيما في ميدان كرة القدم، إثراءً للشاشة العربية.
- تبادل الخبرات في مجال الإعلام الرياضي، وتفعيل الورشات والمحاضرات والبرامج التدريبية لتحسين المهارات.
- تبادل حقوق نقل المنافسات الرياضية المهمّة بين الدول الأعضاء، حرصا على سعة الانتشار للرياضة العربية.

هذا وأحيطت اللجنة علمًا بمشاركة الاتحاد في اجتماعات سبورتال بموناكو، وإحصائيات مركز تبادل الأخبار والبرامج، ونشاط التدريب في كلّ من مركز دمشق وأكاديمية التدريـب الإعلامـي، وكـذلك جديد إدارة التكنولوجيا والتطوير.

منتدى مجموعة تبادل المحتوى للاتحادات الإذاعية العالمية

WBU-IMCG

ينعقد بمقرّ الاتحاد (7 ديسمبر 2023)

أثنت رئيسة المجموعة ومديرة الإعلام في BBC موروين ويليامز على جهود الأسبو في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في المجالات التكنولوجية والهندسية.

ومن جانبه، أكد المهندس عبد الرحيم سليمان أنّ استكشاف الإمكانيات المستقبلية والتحدّيات التي يجب التصدّي لها بحكمة ورويّة أمر ذو أهمّية كبيرة في هذا المشهد الإعلامي المعقّد،

مضيفا أنّ الاتحاد يسعى إلى مساعدة الاتحادات والهيئات على المحافظة على حيويتها، من خلال التأقلم مع التكنولوجيا المتغيّرة، وأساسا الانتقال إلى البثّ الرقمي واعتماد بثّ الإنترنت والبودكاست. وأفاد بشروع الاتحاد في استخدام منصّته السحابية الجديدة، ويتوقّع من أعضائه الاستفادة الكاملة منها، ومن أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز إنتاج الأخبار، دون إغفال المحاذير بشأن الأمان والسرّية والوضع الذي يتيح للمزوّد الفردي الوحيد السيطرة.

وتحت عنوان « قرنٌ دون توقّف » ناقش المشاركون في المنتدى الفرص والتحدّيات التي تواجه الراديو في قرنه الثاني، من ذلك البثّ عبر الإنترنت والإذاعة الرقميّة في السيارات...

إلى جانب استعراض التطوّرات في مجال شبكة 5G والتقنيات الحديثة للسواتل حسب قربها من الأرض وتأثيرها على استخدام النطاق الترّددي للبثّ، وتحدّيات الاستخدام البيني للخدمات السحابية .

كما اهتمّ المشاركون بعلاقة المنافسة المحتدمة بين البثّ الإذاعي والتلفزيوني وشركات الاتصالات حول استخدامات الترّددات، وأيضا مسألة الأخذ في الاعتبار الجانب البيئي والاقتصاد في الطاقة في الإنتاج والتشغيل الإذاعي والتلفزيوني ولدى المصنّعين للتكنولوجيا.Top of Form

الاتحاد يغطّي قمّة المناخ Cop28

أوفد اتحاد إذاعات الدول العربية فريقا إخباريا وهندسيا قام بالتنسيق مع مؤسسة أبوظبي للإعلام وتلفزيون دبي بتغطية فعاليات هذا الحدث العالمي (30 /11 - 12 /12 /2023) لفائدة الهيئات الأعضاء.

وقد بلغ حجم البثّ المباشر الذي أمّنه الفريق واستفادت منه كلّ الهيئات الأعضاء 144 ساعة، بمعدّل 12 ساعة بثّ مباشر يوميا وذلك على امتداد 12 يوما.

كما تولّى الفريق إنتاج 11 رسالة يومية مسجّلة واكبت فعاليات القمّة بمدّة إجمالية بلغت 120 دقيقة، وتضمّنت هذه الرسائل لقاءات يومية مع عدد من المشاركين العرب والدوليين في القمّة، من ممثّلي البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية والجمعيات البيئية والشركات ذات العلاقة، والأكاديميين والباحثين والخبراء والمختصّين في قضايا البيئة والمناخ والإعلاميين المساهمين في التغطية.

وتمّ التركيز في هذه المراسلات على المشاركات العربية، لإبراز جهود الدول العربية في مجال الحفاظ على البيئة ومواجهة تحدّيات التطوّرات المناخية في العالم.

كما تضمّنت هذه المراسلات تغطية لعديد الأجنحة المساهمة في معرض القمّة، ومنها جناح جامعة الدول العربية التي تشارك في قمّة المناخ للمرّة الأولى.

دورة تدريبية

حول التغطية الإعلامية لقضايا الهجرة واللاّجئين والإتجار بالبشر

هذه الدورة احتضنها فندق الاتحاد في الفترة من 1 إلى 3 نوفمبر 2023، ونظّمها اتحاد إذاعات الدول العربية بالتعاون مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، في إطار برنامج Mi-gration Euromed ، وشارك فيها صحافيون من عدّة هيئات أعضاء، تحت إشراف المدرّبة اللبنانية ماجدة أبو فاضل وبمساعدة الخبير دافيد هاندس (قبرص).

وتعدّ قضيّة الهجرة من أبرز قضايا المنطقة الأورومتوسطية التي تشغل بال الرأي العام وتحظى باهتمام وسائل الإعلام وتتطلّب تغطيتها حدّا أدنى من الإلمام بخصوصيات هذه القضية، والضوابط القانونية والمهنية التي تحكم تغطيتها، وهو ما سعى المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة إلى توفيره للصحافيين المشاركين.

الدورة تمّ خلالها استعراض المصطلحات المستخدمة والقرارات الدولية والقوانين الصادرة في مجال الهجرة. كما ركّزت على أخلاقيات المهنة الصحفية في تغطية أحداث الهجرة وقضاياها.

وقد مثّلت الدورة مناسبة لمشاهدة أعمال ميدانية وتقييمها، بما أسهم في تنمية معارفهم وتجويد مهاراتهم وإكسابهم قدرة أكبر على التعاطي الإيجابي مع قضايا الهجرة، في احترام تامّ لحقوق الإنسان.

مراسلون شبّان ناشطون في مجال صحافة المواطنة
في زيارة إلى مقرّ الاتحاد

نظّمت الجمعية التونسية «المرأة والريادة» لجمع من الناشطين ضمن مشروع «مراسلون شبّان» زيارة إلى مقرّ اتحاد إذاعات الدول العربية تعرّفوا خلالها على ملامح الرسالة الإعلامية التي يضطلع بها.

وشكرت رئيسة الجمعية أ. سناء غنيمة الإدارة العامة على إتاحتها الفرصة للطلاّب الوافدين كي يدعّموا معارفهم ويحسّنوا مهاراتهم في صحافة المواطنة.

وكانت مناسبة قدّم فيها الزميل عماد قطاطة مسؤول الإعلام والاتصال لمحة عن أبرز المحطات التي ميّزت مسيرة الاتحاد منذ إنشائه إلى اليوم، ولاسيما الأنشطة التي يقوم بها والفعاليات التي ينظمها على مدار السنة، وبفضل نجاحاته في تطوير أجهزته وأساليب عمله وتوفير أرقى الخدمات لهيئاته، يأتي الاتحاد في المرتبة الثانية من بين 8 اتحادات إذاعية في العالم.

في أكاديمية التدريب الإعلامي

وتعرّف الوفد الضيف من خلال عرض للدكتور رضا النجّار على مجالات اختصاص هذا الجهاز التدريبي ومكوّناته، إسهامًا في تحسين جودة البرامج والأخبار في الهيئات الأعضاء والارتقاء بالعاملين فيها، من خلال توفير أفضل الممارسات والتجارب المهنية، فضلا عن بناء جسور التواصل بين المهنيين العرب.

وأعرب الزائرون عن ارتياحهم للفرصة التي أتيحت لهم بزيارة الاتحاد، ممّا حقّق لهم الاستفادة كمراسلين شبّان يعملون في صحافة المواطنة.

السيادة الرقميّة العربية
محور ندوة علمية استضافها الاتحاد
(6 ديسمبر 2023)

وهي من تنظيم مركز جامعة الدول العربية في تونس، بمشاركة عدد من المنظمات العربية والمختصّين والخبراء.

وأكد المدير العام لاتحاد إذاعات الدول العربية المهندس عبد الرحيم سليمان أنّ موضوع هذه الندوة يكتسي أهمّية بالغة لبلداننا وشعوبنا العربية، في ضوء ما يشهده العالم من سطوة رقميّة هائلة، أفرزت تحوّلات متسارعة واكتسحت مختلف مجالات الحياة واستبدلتها بواقع مغاير، يحمل معه ظواهر جوهرية عميقة لا تخلو من الآثار السلبية على المنطقة العربية، التي هي من أكثر مناطق العالم استهلاكا للوسائط الجديدة،

وأضاف أنّ مجابهة هذه التحوّلات وحماية شعوبنا تحتّم تضافرجهودنا تحت مظلّة جامعة الدول العربية، في إطار رؤية مشتركة تشمل كذلك منظمات العمل العربي المشترك ودولنا العربية.

ومن جهته، أشار السـفير د. محـمد صالـح بن عيـسى الأمين العام المساعد رئيـس مركز جـامعـة الـدول العربيـة بتـونس إلى اعتماد الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات (الأجندة الرقميّة العربية 2023 - 2033) التي أُعدّت من قبل مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات واعتمدها القادة العرب في قمّة جدّة (مايو 2023)، إلى جانب ما أقرّه مجلس الجامعة العربية في اجتماع الدورة (160) على مستوى وزراء الخارجية من تعزيز للتعاون العربي في مجال الأمن السيبراني، بإنشاء مجلس وزراء الأمن السيبراني العرب، يكون له أمانة عامة ومكتب تنفيذي مقرّهما مدينة الرياض، استشعارًا من الدول العربية بأهمّية التنسيق والتعاون الإقليمي العربي في الأمن السيبراني في ظلّ تزايد التهديدات السيبرانية على دول العالم.

ولاحظ المهندس محمد بن عمر مدير عام المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتـصال والـمعلومات أنّ إرساء السيادة الرقميّة في المنطقة العربية يمرّ بالخصوص عبر إنشاء البنية التحتية الرقميّة بإقامة شبكات وأنظمة اتصالات قوية ومتينة.

- تعزيز محو الأمّية الرقميّة، بتمكين المواطنين بالمهارات والمعرفة الرقميّة
- الاستثمار في الابتكار المحلّي، بدعم البحث والتطوير في مجال التقنيات الناشئة
- حماية المصالح الوطنية في الفضاء الرقمي، من خلال حماية البنى التحتية والملكية الفكرية والتصدّي لحرب المعلومات.

الجلسة الأولى لهذه الندوة بحثت الأبعاد الاستراتيجية والقانونية واللاّمادية، من خلال عرض د. محمد حمدي خبير الأمن السيبراني حول الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني ودورها في تعزيز السيادة الرقميّة، تضمّنت الخطوات العملية لتحقيق السيادة الرقميّة العربية:

كما تحدّث د. محمد الجمني مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمنظمة الألكسو عن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والحماية من مخاطره على السيادة الرقميّة، داعيا إلى ضرورة صياغة ميثاق عربي لأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي.

واستعرض الأستاذ طارق بوربيع المشرف العام على نظام الشيخ زايد للاتصالات العصرية بين أجهزة مجلس وزراء الداخلية العرب، جهود المجلس في مجال الأمن السيبراني والجريمة الإلكترونية، وإنشاء وحدة متخصّصة في مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وتشجيع الدول الأعضاء على سنّ وتحديث التشريعات والسياسات الوطنية في مجال الأمن السيبراني، وبناء وتطوير القدرات في التعامل مع هذا النوع من الجرائم.

الجلسة الثانية للندوة: تناولت الجوانب الفنية والتقنية، من خلال ثلاث مداخلات: الأولى قدّمها المهندس باسل الزعبي مدير إدارة التكنولوجيا والتطوير باتحاد إذاعات الدول العربية حول الهيمنة الرقميّة العالمية وسبل مجابهتها عربيا»، وهو موضوع المؤتمر الثاني للإعلام العربي الذي نظّمه الاتحاد، وتوّج بإعلان اعتمده مجلس وزراء الإعلام العرب وقرّر تشكيل فريق للتفاوض مع شركات الإعلام الدولية.

وتحدّث د. شوقي قدّاس الخبير الدولي والرئيس السابق للهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية بتونس عن الوضعية الحالية لتبادل البيانات بالمنطقة العربية وأهمّية وضع إطار مرجعي عربي، وأوصى بضرورة حماية المعطيات الشخصية للمواطنين من السيادة الرقميّة للدول الغربية، وأخذ التدابير لتأمين المعطيات الشخصية داخل الحدود العربية وخارجها، وإنشاء اتفاقية عربية مدعّمة للسيادة الرقميّة تكون إطارا للتعاون العربي في هذا المجال.

وذكر د. ضو مصباح الخبير بالهيئة العربية للطاقة الذرية أنّ الهيئة لها دور محوري في تحسين الأمن النووي العربي والسعي إلى الرفع من الجاهزية ومساعدة الدول على تطوير بنيتها التحتية للأمن النووي وإصدار وترجمة الأدلّة، مؤكدًا حاجة هذا المجهود للتعزيز بالإجراءات، منها وضع مقاربة شاملة مبنية على التآزر والتداخل بين الأمن والأمان والضمانات، ومشروع عربي لدعم أنظمة الأمن النووي الوطنية في الدول العربية.

ورشة تقنية عملية حول بعض الكوارث الطبيعية بالمنطقة العربية

(14 - 15 ديسمبر 2023)

نظّم هذه الورشة المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية واستضافها اتحاد إذاعات الدول العربية، ودارت بحضور ممثّلي المنظمات العربية ذات الصلة وخبراء ومختّصين ومسؤولين من عدّة بلدان عربية.

المهندس عبد الرحيم سليمان أبرز إيمان الاتحاد بالدور الجوهري للإعلام في تطوير الوعي والإدراك ونشر المعرفة في هذا المجال،

مستدلاّ على ذلك انخراط الاتحاد في المشروع الدولي للحدّ من مخاطر الكوارث الطبيعية لمنظمة الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث، والذي يهدف إلى توعية وتدريب الصحفيين والصحفيات حول سبل الحدّ من مخاطر الكوارث الطبيعية وتأثيراتها على البلدان العربية وشعوبها، بالإضافة إلى التبادل الإخباري المستمر والمكثّف الذي أمّنه الاتحاد عند وقوع الكوارث الطبيعية خلال سنة 2023، والحرص المتواصل على التغطية لأبرز الفعاليّات الخاصة بالقضايا البيئية، ومن أهمّها قمّة المناخCOP .

أمّا نائب مدير مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية للحدّ من مخاطر الكوارث فادي الجنان، فأشار إلى جهود المكتب من أجل دعم تسريع تنفيذ إطار (سنداي) في الدول العربية، من خلال تقديم الدعم الفني وتعزيز الشراكات الإقليمية بهدف وضع ملامح خطة العمل ذات الأولوية للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة القادمة من 2025 إلى 2028 المقرّر اعتمادها في أكتوبر 2024.

وذكر ممثّل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية د. مصطفى جبّوري أنّ الجامعة تتبنّى مدخلا إقليميا متكاملا للحدّ من مخاطر الكوارث. إذ من الضروري أن يكون التعاون الدولي والإقليمي جزءا أساسيا من استراتيجيات التصدّي للكوارث الطبيعية في الدول العربية، على نحوٍ يمكّنها من تعزيز قدراتها على مواجهة هذه التحدّيات بفعالية والحفاظ على سلامة المجتمعات والبيئة.

واستعرض المدير العام للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى المهندس عمر بلحاج عيسى مهامّ هذه المنظمة، التي من أبرزها:

- الدعم التقني والعلمي للدول الأعضاء بقصد الوقاية ومواجهة أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى- القيام بدراسات لتقييم الأخطار وتنظيم الوقاية من الأخطار الطبيعية.

- القيام بمشاريع بحوث في هذا المجال والعمل على تنفيذها بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والجهات ذات العلاقة.

هذا واستعرض مسؤولون وخبراء من الأردن وعُمَان والجزائر وتونس والمغرب وليبيا والسعودية وسوريا تجارب بلدانهم في مواجهة الكوارث الطبيعية التي عرفتها في سنة 2023، من زلازل وأعاصير وحرائق غابات وسيول.

في المكتبة الإعلامية

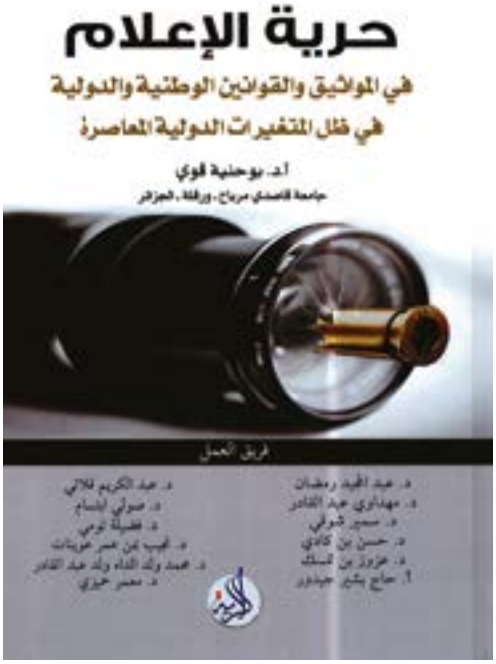

صدر هذا الكتاب عن دار الراية للنشر والتوزيع بعمّان الأردن في 322 صفحة من القطع الكبير للأستاذ الدكتور بوحنية قوي، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة الجزائر، وهو رئيس فريق عمل ضمّ ثلّة من الأساتذة الجامعيين.

وجاء في مقدّمة الكتاب للمشرف على هذا الكتاب أنّ حرّية الرأي والتعبير من المقوّمات الأساسية لبناء الأنظمة الديمقراطية... وهي محطّ صراعات طويلة ومريرة بين القوى المستبدّة من جهة، والقوى المتطلّعة إلى آفاق الحرّية الرحبة من جهة أخرى، وقد حسمت هذه الصراعات على الأقل، على صعيد المواثيق الدولية والإقليمية والدساتير الوطنية..

وقد تعاظم الاهتمام بحرّية الرأي والتعبير منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث تأسست منظمات.. متخصّصة في الدفاع عنها وللعمل على تطويرها، وفي رصد الانتهاكات المرتكبة ضدّها، لاسيما مع تطوّر وسائل الاتصال والتكنولوجيا، بعد أن أصبح المواطن ذاته صانعا للخبر ومعلّقا عليه ضمن فضاء التفاعلية الذي مكّنه من الانخراط الواسع عبر البرامج الملحقة بشبكة الإنترنت واشتراكه بالشبكات الاجتماعية وتبادله المعلومات بكلّ حرّية. لكن تعامل هذه الشبكات التفاعلية بنسق المجهول وتفشّي ظواهر الكذب والتزوير وثقافات التعتيم وفبركة الأخبار، يطرح على السطح مسألة غياب الحماية القانونية لمرتادياها وغياب الإطار الأخلاقي الذي من شأنه تنظيم التعامل في هذه الفضاءات التي تحوّلت إلى مراتع لنشر أفكار الإرهاب والتطرّف الديني والمذهبي والتعصّب العرقي...

يثير هذا الكتاب تساؤلات عن مدى مساهمة حرّية الصحافة في توطيد دعائم دولة العدل والقانون، وعن مدى بقاء حرّية الصحافة الشرخ المظلم في دول تبحث شعوبها عن ملاذ حقيقي لتطوير سلطة المواطن وصحافة المواطن وعوالم الحكامة والشفافية.. ومن هذا المنظور، فإنّ موضوعات الكتاب واتساع وتنوّع القضايا التي تناولها ما يشكّل مساهمة فكرية هادفة، في سياق سعي فريق البحث إلى مقاربة مفاهيم الحقوق والحرّيات التي أخذت منحًى تصاعديا يلامس الحقّ في الإعلام والاتصال وفي الولوج إلى المعلومة وحقوق الصحافة، في ظلّ متغيّرات دولية، وفي بيئة تتميّز بتلوّن المذاهب والآراء والأفكار.

هؤلاء
رحلوا عنّا

الإذاعي التونسي القدير
المولدي الهمامي.. وداعا

ينعى اتحاد اذاعات الدول العربية الإعلامي التونسي الكبير المولدي الهمّامي الذي غيّبه الموت بعد صراع مع المرض، «والمجلة قيد الطبع».

ويعدّ الفقيد من الوجوه الإعلامية البارزة في المشهد الإعلامي العربي والدولي. التحق بالإذاعة التونسية في مطلع ثمانينات القرن الماضي، حيث باشر عمله صحافيا بقسم الأخبار، ثمّ شغل خطّة رئيس التحرير.

وخاض المغفور له تجربة بإذاعة دوتش فيللّه الألمانية لمدّة خمس سنوات.

ولدى عودته إلى تونس، عُيّن رئيس تحرير النشرة المسائية الأولى بالتلفزة الوطنية، ثمّ تقلّد مسؤولية إدارة إذاعة الشباب والإذاعة الوطنية، ورئاسة تحرير مجلّة الإذاعة. كما سمّي رئيسا مديرًا عامًا لمؤسسة الإذاعة التونسية.

وقد أظهر في مختلف المهامّ التي تحمّلها كفاءة عالية في التسيير والإشراف، وقدرات مهنية فائقة يشهد بها كلّ من عرفوه واستفادوا من خبرته الواسعة في العمل الإذاعي والتلفزيوني، وكذلك الصحافة المكتوبة والإلكترونية، مع التحلّي بطيب السريرة وحسن الخلق والبشاشة ولطف المعشر.

وبالتوازي مع ذلك، توثّقت علاقات الفقيد لسنوات باتحاد إذاعات الدول العربية، من خلال تمثيل المؤسسة في فعالياته، كالجمعية العامّة والمجلس التنفيذي واللجان الدائمة، وقد كانت له مساهمات قيّمة في هذه الأنشطة، وآخرها رئاسة لجنة المسابقات الإذاعية في الدورة 23 للمهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون، حيث كرّمه الاتحاد بالمناسبة.

تغمّد الله المولدي الهمّامي برحمته وغفرانه، وأسكنه فسيح جنّاته
وألهم أسرته وزملاءه وأصدقاءه جميل الصبر والسلوان.

Abstract

Four main themes distinguish this issue of the Arab Broadcasting Review ("Al Idaat Al Arabiyaah"), the first of which is the convening of The Arab States Broadcasting Union 43rd General Assembly. The latter reviewed the outlines of ASBU work plan and achievements for the past year, as well as the promising prospects of 2024.

The second theme focuses on organizing the third Edition of the Arab Media Congress, which discussed one of nowadays most pressing issues namely "Media in the Artificial Intelligence Era: Opportunities and Challenges."

ASBU Director General, Engineer Abdelrahim Suleiman, believes that the Congress constitutes an effective participation from an Arab perspective in the debate surrounding the benefits and the concerns AI may raise in various fields in case of misuse.

The contributions of the Ministers and nearly 30 media and academic figures who attended the Congress enriched the debates. The numerous interventions and various discussions culminated in the "Announcement of the Arab Media Congress (3) Declaration and Recommendations", which is a comprehensive report containing guidelines and recommendations that address the raised issues. The ultimate aim is to optimize the use of artificial intelligence in the media industry and provide innovative and renewed content that meets the expectations and aspirations of the audience.

It is also worth noting that an exhibition was held in conjunction with the Congress for the first time, showcasing artificial intelligence applications in various fields, adding a significant value to the event.

The general theme of the feature article of the issue focuses on the media bias towards the Israeli "narrative" in the war on Gaza with an article entitled "Silence... Israel is committing genocide," focusing on analyzing the concept of international and humanitarian law, as well as the legitimacy of Palestinian resistance and the right to self-defense against the occupying Israeli enemy.

Below other titles from the issue file:

- "Al-Aqsa Flood: Western Media Fails the Professionalism Test"
- "Arab Voices Confronting Media Misinformation"
- "Blatant Violations of Israeli Aggression on Gaza Against Press Freedom and Palestinian Journalists."

This issue also reviews a series of ASBU activities, including those aiming at enhancing cooperation with member corporations, regional professional organizations and international entities.